

جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك

## الموضوع:

واقع التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية  
- بعض البنوك الخليجية أنموذجاً -

من إعداد الطالبة:

- أنصاري رحمة

- هموساوي زانة

تحت إشراف الدكتور:

- عبد الرحمان عبد القادر

لجنة المناقشة

01	د. عبد الرحمان عبد القادر	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا
02	إ. د. يوسفات علي	أستاذ التعليم العالي	رئيسيا
03	إ. صديقي عبد الكريم	أستاذ مساعد ب	مناقشا

الموسم الجامعي: 2017/2016 م

سورة التوبة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ  
الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ  
الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۗ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ  
وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۗ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾  
يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾  
إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ  
لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَتَأْتِيهَا  
الَّذِينَ ءَامَنُوا آتَقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾  
فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ زُءُوسُ  
أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِن كَانِ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ  
إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۗ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ۗ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾ وَآتَقُوا  
يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ۗ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا

## شكر وخرافات

ربي أوزعني أن نشكر نعمتك التي أنعمت علي  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، ومن لا يشكر القليل لا يشكر الكثير ومن  
لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الفاضل عبد الرحمان عبد القادر الذي شرفنا بقبوله  
المتابعة والإشراف، والذي لمسنا منه كل العناية والإهتمام إذ لم يبخل علينا طيلة المدة  
بنصائحه القيمة وتوجيهاته النيرة

شكر موصول أيضاً للأستاذ عميد الكلية وجميع الأستادة الذين ساعدونا من قريب  
أو بعيد كما نتقدم بالشكر لكل من قسم الإقتصاد خاصة وقسم التسيير والتجارة  
شكراً لكل من ساعدنا في إنجاز وإتمامه هذا العمل من قريب أو من بعيد .

## زائفة ورحمة

# إهداء

اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن اللهم لك الحمد كالذي نقول وخير مما نقول اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم صلى وسلم على أشرف المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

يسعدني أن أهدي عملي هذا إلى كل من زرع مكانه في قلبي إلى كل الذين أحبهم ولا تكمل فرحتي إلا بهم وعلى رأسهم نبض روحي وبلسم روحي الحبيبة الغالية أمي الحنونة.

وإلى ركني الشديد و تاج رأسي أبي الغالي، وإلى من شجع وصبر وشاركني الحياة بجلوها ومرها إلى رفيق دربي وقدمتي زوجي العزيز.

وإلى إخواني وأخواتي الطيبين الأعمام أهلي كلهم أعمامي وأخوالي وأبناءهم وإلى عائلة زوجي وإلى كل من يحمل لقبه لنصاري .

كما أهدي هذا العمل إلى أساتذتي الكرام كل باسمه وإلى من درسوني القرآن، وإلى كل من له فضل عليا.

وأبدا إلى أحبائي وأصدقائي كلهم بدون إستثناء وإلى صديقتي وزميلتي موسوي الزانة التي تقاسمت معي تعب إنجاز هذا العمل

## الدعاء

اللهم لك الحمد أنت نور السموات والارض ومن فيهن ولك الحمد أنت قيوم السموات والارض ومن فيهن اللهم لك الحمد كالذي نقول وخير مما نقول اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، اللهم صلى وسلم على أشرف المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

إن من دواعي سروري أن أهدي عملي المتواضع إلى من الجنة تحت قدميها إلى أمي الغالية التي رافقتني في مشواري الدراسي بكل حب ورفق وحنان.

وإلى الصدر الحنون الذي احتضني في الصيف والشتاء، في العسير واليسير أبي الحنون الذي ساعدني في كل صغيرة وكبيرة رغم كبر سنه والذي تحدى الصعاب من أجل إسعادي.

وإلى أخي الغالي وزوجته الغاليتين وإلى إخوتي الذين ساعدوني منذ صغري وحتى هاته اللحظة كل واحد باسمه، إلى روح أختي العزيزة فتيحة وأولادها حسين وشيماء وأميرة.

إلى حبيبي بن الطيبي سميرة التي لا أنسى فضلها علي وإلى حبيبي محفوضي منصور التي اقتسمت معي الحلو والمر وإلى كل أحبتي.

إلى كل من عائلة موساوي خاصة عمي الغالي وإلى عائلة عبد الكافي خاصة أخوالي وخالاتي، وإلى أولادي الذين أدرسهم.

كما أهدي هذا الإنجاز إلى أساتذتي الكرام كل باسمه خاصة معلمي الغالي قير الشيخ. وإلى كل من ساعدني صغيرا وكبيرا دون استثناء خاصة زميلتي في هذا العمل لنصاري رحمة.

## زائنة

## قائمة المختصرات

المعنى باللغة الفرنسية	المعنى باللغة العربية	الإختصار
édition	طبعة	ط
page	صفحة	ص

## فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور أداء بنك بوبيان الكويتي (الوحدة: مليون دينار كويتي)	48
02	تطور أداء بيت التمويل الكويتي (الوحدة: مليار دينار كويتي)	52
03	تطور أداء مصرف الإمارات الإسلامي (الوحدة: ألف درهم)	57
04	تطور أداء بنك الشارقة الإسلامي (الوحدة: مليار درهم)	62
05	تطور أداء الراجحي السعودي (الوحدة: مليار ريال سعودي)	66
06	تطور أداء بنك قطر الإسلامي (الوحدة: ألف ريال قطري)	70



## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
33	خطوات التمويل بالمرابحة	01
48	تطور أداء بنك بوبيان الكويتي (الوحدة: مليون دينار كويتي)	02
50	تطور المرابحة في بنك بوبيان الكويتي (الوحدة: مليون دينار كويتي)	03
53	تطور أداء بيت التمويل الكويتي (الوحدة: مليار دينار)	04
54	تطور المرابحة في بيت التمويل الكويتي (الوحدة: ألف دينار).	05
58	تطور أداء مصرف الإمارات الإسلامي (ألف درهم)	06
60	تطور المرابحة في مصرف الإمارات الإسلامي (الوحدة: ألف درهم)	07
62	تطور أداء بنك الشارقة الإسلامي (الوحدة: مليار درهم)	08
63	تطور المرابحة في بنك الشارقة الإسلامي (الوحدة: مليار درهم)	09
66	تطور أداء الراجحي السعودي (الوحدة: مليار ريال سعودي)	10
67	تطور التمويل بالمرابحة في الراجحي السعودي (الوحدة: مليار ريال سعودي)	11
71	تطور أداء بنك قطر الإسلامي (الوحدة: ألف ريال قطري).	12
72	تطور المرابحة لبنك قطر الإسلامي (الوحدة: ألف ريال قطري)	13

## فهرس الملاحق

الرقم	إسم الملحق
01	تطور المرابحة في البنوك الإسلامية
02	ميزانية بنك قطر الإسلامي لسنة 2015
03	ميزانية مصرف الإمارات الإسلامي لسنة 2015
04	ميزانية بنك الشارقة الإسلامي لسنة 2015

## فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	الآية القرآنية
II	قائمة المختصرات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
V	قائمة الملاحق
VI	فهرس المحتويات
أ-د	مقدمة
25-01	<b>الفصل الأول: أساسيات التمويل في البنوك الإسلامية</b>
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية
07	المطلب الأول: البنوك الإسلامية التعريف والنشأة
08	المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية
12	المطلب الثالث: موارد البنوك الإسلامية
15	المبحث الثاني: ضوابط وعوائد التمويل في البنوك الإسلامية
15	المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي والفرق بينه وبين التمويل التقليدي
16	المطلب الثاني: ضوابط التمويل الإسلامي
17	المطلب الثالث: عوائد التمويل المصرفي الإسلامي
19	المبحث الثالث: صيغ التمويل المصرفي الإسلامي
19	المطلب الأول: صيغ التمويل المصرفي القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر
22	المطلب الثاني: المزارعة والمساقاة
23	المطلب الثالث: صيغ التمويل المصرفي القائمة على البر و الإحسان
25	خلاصة الفصل
44-27	<b>الفصل الثاني: التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية وآلية إدارة مخاطره</b>
27	تمهيد
28	المبحث الأول: صيغ التمويل القائمة على المدائنت
28	المطلب الأول: التمويل بالسلم و الاستصناع والإجارة
30	المطلب الثاني: أساسيات التمويل بالمرابحة
32	المطلب الثالث: أنواع المرابحة
35	المبحث الثاني: أنواع المخاطر التي تواجه التمويل بالمرابحة

35	المطلب الأول: مصادر المخاطر التي تواجه عقود المرابحة
35	المطلب الثاني: المخاطر المالية للتمويل بالمرابحة
38	المطلب الثالث: المخاطر غير المالية للتمويل بالمرابحة
39	المبحث الثالث: وسائل الاحتياط من مخاطر التمويل بالمرابحة
39	المطلب الأول: الشروط والخيارات كأداة لدفع مخاطر التمويل بالمرابحة
41	المطلب الثاني: تجزئة مخاطر المرابحة عن طريق الصكوك الإسلامية
42	المطلب الثالث: تجزئة مخاطر المرابحة عن طريق إشراك بنوك أخرى في عملية التمويل
44	خلاصة الفصل
73-46	الفصل الثالث: تقييم واقع التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية
46	تمهيد
47	المبحث الأول: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في بنك بوبيان الكويتي وبنك التمويل الكويتي
47	المطلب الأول: دراسة واقع التمويل في المرابحة في بنك بوبيان الكويتي
50	المطلب الثاني: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في بيت التمويل الكويتي
56	المبحث الثاني: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في مصرف الإمارات الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي
56	المطلب الأول: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في مصرف الإمارات الإسلامي
60	المطلب الثاني: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في بنك الشارقة الإسلامي
65	المبحث الثالث: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في مصرف الراجحي السعودي وبنك قطر الإسلامي
65	المطلب الأول: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في الراجحي السعودي
68	المطلب الثاني: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في بنك قطر الإسلامي
73	خلاصة الفصل
77-75	خاتمة
83-79	قائمة المصادر والمراجع
84	الملخص



مقدمة

## مقدمة

يعتبر الاقتصاد الإسلامي من أحدث الاقتصاديات العالمية الناشئة، والذي جاء كمعالج ومصحح للاختلالات والهفوات التي وقع فيها العالم بسبب تبنيه للاقتصاديات الربوية، التي حملت في طياتها سلسلة من الأزمات العالمية المتتالية، التي فتكت بالاقتصاديات الكبرى كأزمة الكساد العالمي في القرن العشرين وأزمة الرهن العقاري في القرن الواحد والعشرين، غير أنه لم ينتشر بشكل واسع في الدول الغربية، ذلك أنه وضع حدودا وقواعد كعدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء؛ كما فرض إلزامية اتباع أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي سعت الدول الإسلامية جاهدة لإيجاد وسائل نمطية تجعل الاقتصاد الإسلامي يتناسب مع رغبات وميولات كل المتعاملين الاقتصاديين، سواء كانوا من العالم الإسلامي أو من العالم الغربي.

الأمر الذي بدوره عمل على قيام هيئات إسلامية كبرى، تختص في الفتوى والشورى، تصدر أوامر رسمية تبيح بعض التعاملات شريطة أن تكون في قالب إسلامي، وهذا ما شجع سلطات بعض الدول الإسلامية لاستحداث مؤسسات مالية مصرفية ذات طابع إسلامي تقوم بجمع الأموال وتوظيفها بما يخدم التكافل الاجتماعي، ويساهم في تحقيق العدالة في التوزيع، ويتمثل الهدف الأساسي لذلك النوع من البنوك في تمويل المشروعات الإسلامية بالطرق التي تتناسب مع طبيعة نشاط تلك البنوك الإسلامية .

وقد كانت ماليزيا السبّاقة في هذا المجال بتجربة متواضعة، حيث أنشئت صناديق للادخار لتسيير معظم الدول الإسلامية على نهجها إلى غاية العصر الحديث، حيث تمكنت بعض الدول كمصر من إيجاد بنوك إسلامية عوض البنوك الربوية التقليدية، وتقديم خدمات مصرفية إسلامية ذات كفاءة عالية، لتتمكن من الصمود أمام المنافسة الحادة التي تواجهها من قبل البنوك الربوية، وخلق أسواق جديدة لها في الدول المتقدمة، وجذب العملاء من خلال تقديم خدمات مختلفة ومتنوعة، ومن بينها تقديم التمويل الإسلامي للأفراد أو المجتمعات، بواسطة مجموعة من صيغ التمويل المتاحة سواء كانت مبنية على المشاركة في الأرباح والخسائر، كالمشاركة والمضاربة أو صيغ خاصة بالبر والإحسان مثل الزكاة والقرض الحسن، أو صيغ قائمة على المداينات، كالسلم والاستصناع و المرابحة التي تحتل المرتبة الأولى في التمويل، بحجم تمويلي هائل، وذلك راجع إلى الميزة التي تنفرد بها المرابحة، والمتمثلة في انخفاض المخاطر وتعظيم العائد، الأمر الذي أكسبها مكانة هامة لدى البنوك الإسلامية، لنجد أن أكبر تمويل تقدمه البنوك يكون بواسطة اعتماد صيغة المرابحة.

## أولا: الإشكالية

يعد تنامي سوق التمويل الإسلامي سببا رئيسا في كبر حجم التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية، ومنه يمكننا طرح السؤال التالي:

- ما واقع التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية؟

وتندرج تحته أسئلة فرعية يمكن إجمالها في ما يلي:



- 1- ما مفهوم التمويل البنكي الإسلامي؟.
- 2- ماهي أساسيات وخطوات التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية؟.
- 3- ما مكانة التمويل بالمرابحة من بين الصيغ الأخرى في البنوك الإسلامية - عينة الدراسة-؟.

### ثانياً: الفرضيات

- وللإجابة على التساؤلات أعلاه نقترح الفرضيات التالية
- التمويل المصرفي الإسلامي : تقديم المال أو إقراضه، و هو ينصرف إلى إمداد الأفراد أو المؤسسات بالأموال اللازمة لتلبية حاجاتهم وبما يحقق الربحية لجهة التمويل.
  - للمرابحة نوعان: المrabحة العادية و المrabحة الأمرة بالشراء، ولها شروط منها أن يكون الثمن معلوماً وكذلك الربح، وأن يكون العقد صحيحاً.. إلخ، وتتم المrabحة بثمان خطوات، أولها تقديم طلب شراء السلعة بالمrabحة وآخرها تحرير العقد بين العميل والبنك.
  - للمrabحة مكانة مهمة بين باقي صيغ التمويل التي تقدمها البنوك المدروسة في الفصل الثالث، مما دفعها إلى تخصيص أكبر حجم للتمويل بالمrabحة من إجمالي التمويل.

### ثالثاً: مجال الدراسة

قمنا بدراسة الأداء التمويلي للبنوك وتطور المrabحة في خلال إحدى عشرة سنة، والتي تحتوي على جميع التغيرات الاقتصادية، التي قد تتعرض لها البنوك في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015م، وذلك متعلق ببعض البنوك الخليجية عينة الدراسة.

### رابعاً: أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى:

1. معرفة تاريخ نشأة البنوك الإسلامية، و أهم الركائز التي تقوم عليها.
2. معرفة حقيقة التمويل الإسلامي، وما هي أنواعه التي تقدمها البنوك الإسلامية .
3. دور صيغة المrabحة في تنشيط سوق التمويل الإسلامي.
4. تقييم الأداء التمويلي لمجموعة من البنوك الإسلامية- عينة الدراسة - .

### خامساً: أسباب اختيار الموضوع

1. التعرف بالمصارف الإسلامية عن طريق المعاينة ومعرفة أهم التمويلات التي تقدمها.
2. إفادة الاقتصاد الإسلامي ولو بجزء بسيط .
3. شغفنا بمجال الاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي.

### سادساً: منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الوصفي التحليلي، للتعريف بالمفاهيم المختلفة كالتمويل المصرفي وغيره، ولتقييم أداء البنوك الإسلامية في عملية التمويل، وتبيين تطور التمويل بالمrabحة لكل بنك من تلك البنوك .

والمنهج التاريخي في إظهار أهم المحطات التي مر بها التمويل المصرفي الإسلامي. ووضحنا ذلك في النشأة، فيما اعتمدنا على المنهج المقارن للمقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي.

### سابعاً: الدراسات السابقة

ولعل من أبرز الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها ما يلي:

1. كمال توفيق محمد الحطاب، مجلد بحوث ودراسات (القبض والإلزام بالوعد في عقد المرابحة للآمر بالشراء في الفقه الإسلامي) مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2000: حيث تضمنت نتائج الدراسة مايلي: لقد أجاز العلماء صيغة المرابحة للآمر بالشراء، وهذا بشروط ضرورة التملك وتحقيق القبض، فتحقيق الشرط من قبل المصرف هو السبب في مشروعية الربح الذي يتقاضاه المصرف، لأن القبض والتملك يترتب عليه ضمان المبيع. فيما اختلفوا على إلزامية الوعد فمنهم من قال بأنه غير ملزم ومن من قال بالزاميته وهذا حسب شروط إبرام العقد.

2. محمد العربي الشايشي ( صيغ التمويل الإسلامي، ضوابط ومحايض، عقد المرابحة نموذجاً) ورقة بحثية إلكترونية: حيث تمثلت نتائج الدراسة في أن للبنوك الإسلامية كفاءة ومقدرة على ابتكار صيغ جديدة متميزة، ومتعددة لتنمية المال بطريق مشروع وحلال، وإن اتباع الخطوات الصحيحة لبيع المرابحة للآمر بالشراء يعصم من الوقوع في الزلل والخطأ، ويبعد المتعاملين عن الشبهات، كما خلصت الدراسة إلى أن بيع المرابحة ساهم إلى حد كبير في إنقاذ المصارف الإسلامية من الإفلاس.

3. المكشافي طه الكباشي(بيع المرابحة والتقسيم ودورها في المعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي) بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة للمجلس الاقتصادي والبحوث -سودان-2008: وتمثلت نتائج دراسته في اختلاف العلماء في حكم الوعد في بيع المرابحة للآمر بالشراء، منهم من قال أنه وعد غير ملزم، ومنهم من قال بإلزامه والقضاء به إذا دخل المأمور في التزام مالي، تنفيذا لما وعد به، وبالتالي يكون الأمر ملزماً بالتعاقد قضاء حتى لا يضر المأمور وهو ما رجحه الباحث.

4. جعفر بن عبد الرحمان قصاص ( بيع المرابحة للآمر بالشراء -دراسة فقهية-) ورقة بحثية إلكترونية -1432 هجري: وتطرق فيه الباحث إلى أن المرابحة تعتبر بيع برأس المال مع ربح معلوم، وهي إحدى صور بيوع الأمانة، وقد اتفق العلماء على جوازها في الجملة بشروط، كما ذكر الباحث أن بيع المرابحة للآمر بالشراء له صورتان: أ-المواعدة غير الملزمة للطرفين. ب-المواعدة الملزمة للطرفين أو لأحدهما .

5. حنكة خولة (بيع المرابحة للآمر بالشراء ودوره في زيادة ربحية المصارف الإسلامية)، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2014-2015: وتضمنت نتائج دراستها مايلي: بيع المرابحة للآمر بالشراء المعمول به في البنوك الإسلامية هو: أن يتقدم العميل للبنك طالبا منه شراء سلعة



محددة الأوصاف، على أساس وعد بشراء السلعة المطلوبة عند اقتناء البنك لها بسعر مقسط، متفق عليه وقد سماها العلماء بالعديد من المسميات مثل المواعدة، وبيع المواصفة.

### ثامنا: هيكلية الدراسة

لبوغ المرجو من هذه الدراسة قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين والثالث تطبيقي وفقا للخطة التالية:

-**الفصل الأول:** يتحدث عن "أساسيات التمويل في البنوك الإسلامية" وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، احتوى المبحث الأول على ماهية البنوك الإسلامية من حيث مفهومها ونشأتها وأهداف. فيما تطرقنا في المبحث الثاني إلى ضوابط وعوائد التمويل في البنوك الإسلامية، وبيننا فيها ماهية التمويل الإسلامي وكلا من ضوابطه وموارده وعوائده. أما المبحث الثالث فيتحدث عن صيغ التمويل الإسلامي بمختلف أنواعها .

-**الفصل الثاني:** يتناول " التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية وآلية إدارة مخاطره " وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، يتحدث في المبحث الأول عن ماهية المرابحة، والمبحث الثاني عن صيغ التمويل الإسلامي بالمداينات، أما المبحث الثالث فيتناول وسائل الاحتياط من مخاطر التمويل بالمرابحة.

-**الفصل الثالث:** يتطرق إلى "دراسة واقع التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية" وفيه نقوم بدراسة تقييم الأداء لمجموعة البنوك محل الدراسة وتطور المرابحة في تلك البنوك.



الفصل الأول :  
أساسيات التمويل  
في البنوك الإسلامية

## تمهيد

يعتبر التمويل الشرياني الأساسي للنشاط الاقتصادي وهو المحرك الرئيسي للمؤسسات والهيئات الاقتصادية، ولذلك كان لزاما على هذه الأخيرة البحث على الطرق الأفضل والأسهل للحصول على التمويل المناسب لأنشطتهم المختلفة، وذلك باتباع إستراتيجية محكمة مبنية على أسس مدروسة تختلف من مؤسسة إلى أخرى وهذا حسب حجم ونشاطها، إلا أن كيفية التمويل تتباين بين التمويل التقليدي والإسلامي، وفي دراستنا هذه سنصب اهتمامنا حول التمويل الإسلامي والسعي لمعرفة أهم الأسس والقواعد التي تحكم هذا النوع من التمويل بحيث أننا سنتطرق:

إلى المبحث الأول إلى ماهية البنوك الإسلامية.

والمبحث الثاني إلى ضوابط وعوائد التمويل في البنوك الإسلامية.

أما في المبحث الثالث فسوف نتطرق إلى صيغ التمويل المصرفي الإسلامي.

### المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

تعد البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك الأخرى الربوية مؤسسة اقتصادية هدفها الأساسي يتمثل في الحصول على عوائد مقابل قبول الودائع ، أو أداء خدمات مصرفية تغطي جميع التعاملات الاقتصادية اليومية، إلا أن هذا النوع من البنوك تحكمه ضوابط شرعية، وفيما يلي سنقوم باستعراض المفاهيم والخصائص البنوك الإسلامية لكآتي:

#### المطلب الأول: البنوك الإسلامية التعريف والنشأة.

سنقوم في هذا المطلب بذكر أهم مفاهيم البنوك الإسلامية والتحدث عن المراحل التي مرت بها نشأتها. الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية.

عرف الباحثون البنوك الإسلامية بعدة تعاريف منها:<sup>1</sup>

- **التعريف الأول:** البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.

- **التعريف الثاني:** يقصد بالبنوك، أو بيوت التمويل الإسلامية، تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية، أخذاً أو إعطاء- بوصفه تعاملًا شرعيًا- و باجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية.

- **التعريف الثالث :** البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم ، و إتاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام.<sup>2</sup>

الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية.

يعود تاريخ مؤسسات التمويل الإسلامي إلى عام 1940م عندما أنشئت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان ، بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية، وإقامة مصارف تقوم بالخدمات و الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية ، بدأت عام 1963م عندما أنشأ بنوك الادخار المحلية بمصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز التجار، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفير لصغار الفلاحين.

<sup>1</sup>-عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان الأردن، 1998، ص 173.

<sup>2</sup>--محمود حسين، حسين محمد، المصارف الإسلامية، ط3، دار أسامة، عمان الأردن، 2009 ص 42.

ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام 1971م بالقاهرة، وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم كانت محاولة مماثلة في باكستان، ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام 1974م، تلاه بنك دبي الإسلامي عام 1975م، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام 1977م، فبيت التمويل الكويتي عام 1977م ثم بنك فيصل المصري، أما في الأردن فقد كانت البداية بالبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م، وقد أنشئ أيضا الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في 1977، والذي قدم الكثير من أجل إنشاء وتطوير البنوك الإسلامية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ومن أجل تدعيم البنوك الإسلامية بالكوادر، قام الإتحاد بإنشاء المعهد الدولي للاقتصاد والبنوك الإسلامية.<sup>1</sup> كما لجأت بعض البنوك التقليدية إلى إتباع طريقة معاملات البنوك الإسلامية من خلال:

- التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى نظام البنوك الإسلامية: مثل بنك الشارقة بالإمارات العربية سنة 2004م، والبنك العقاري الكويتي سنة 2005م، وبنك الجزيرة بالمملكة العربية السعودية سنة 2006م.

- إنشاء نوافذ أو شبابيك للمعاملات المالية الإسلامية من طرف البنوك التقليدية الكبيرة، والتي عرفت انتشارا كبيرا في الشرق الأوسط والأسواق الجنوبية الآسيوية، فيما بلغ عدد البنوك التقليدية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية 310 بنكا، على المستوى العالمي تدير استثمارات إسلامية تقدر ب 350 مليار دولار، ومن أهم هذه البنوك التي قامت بفتح شبابيك للمعاملة المالية الإسلامية مجموعة هونغ كونغ - شنغهاي المصرفية، التي تقدم خدمات مالية إسلامية في معظم أقطار العالم تحت إدارة فروعها أمانة في دبي وبنك بي.ان.بي.باريبا، الذي فتح شبكا للمعاملات المالية الإسلامية في البحرين في سنة 2003م، وستينا دارد نشارترد وسيتي غروب وغيرها من البنوك الغربية .

ولم يعد انتشار البنوك الإسلامية حكرا على الدول الإسلامية حيث أنشأت كل من ألمانيا وسويسرا ولوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند واليابان وفرنسا بنوك إسلامية، كما قامت الدانمارك بإنشاء المصرف الإسلامي الدولي في سنة 1982م، ثم في بريطانيا إنشاء البنك الإسلامي البريطاني سنة 2005م بمدينة لندن،<sup>2</sup> ليصل أصول التمويل على المستوى العالمي إلى 1.8 تريليون دولار عام 2013م وهذا حسب تصريحات صندوق النقد الدولي والتمويل الإسلامي (IMF)، ولقد شهدت أصول التمويل زيادة في السنوات الأخيرة ليصل حجمها إلى 2 تريليون دولار مع نسبة نمو تتجاوز أحيانا 10% وذلك حسب تقديرات البنك الإسلامي للتنمية عام 2016.

<sup>1</sup> -محمد حسين، حسين محمد، مرجع سبق ذكره ص ص 42-43.

<sup>2</sup> - عبد الرحمن عبد القادر، فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص ص 141-142-143.

**المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك الإسلامية.**

تمتاز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص تميزها عن البنوك التقليدية وفي هذا المطلب سنقوم بذكر البعض من هذه الخصائص مع إبراز أهم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها.

**الفرع الأول: خصائص البنوك الإسلامية**

للبنوك الإسلامية عدة خصائص نذكر أهمها كالآتي:<sup>1</sup>

**أولاً- استبعاد التعامل بالفائدة:** وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيس و الأول للمصارف الإسلامية، وبدونها يصبح هذا المصرف كأى مصرف ربوي آخر، ذلك لأن الإسلام حرم التعامل بالربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليه.

**ثانياً- تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار:** ويتمثل ذلك في قبول الودائع، و تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة، تجارية كانت، أم صناعية، أم زراعية.

**ثالثاً- تيسير و تنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية:** وذلك من خلال تعاون هذه المصارف وتبادل الخبرات فيما بينها.

**رابعاً- إحياء نظام الزكاة:** حيث قامت المصارف الإسلامية بإنشاء صندوق خاص للزكاة تتولى هي إدارته، كما أخذت على عاتقها إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعاً، إضافة إلى الجانب الاقتصادي الذي تؤديه أموال هذه الفريضة، إذا مق دم المصرف باستثمار الفائض من تلك الأموال وتنميتها.

**خامساً- القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات التأمين:** والتي تقوم بإصدار السندات تمكنها من الحصول على رأس مال جديد، وبقاء أسهم الشركة في يد المساهمين فقط، أما المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، فإنها لا تصدر السندات عمداً سندات المقارضة التي أجازها بعض الفقهاء المعاصرين، وإنما تفتح باب الاكتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين.

**سادساً- أن تعمل على تعبئة الادخار المجدد في العالم الإسلامي:** لاسيما الصغير منه، والذي كان مبعداً عن التعامل مع البنوك التقليدية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -عبد الرزاق رحيم، مرجع سبق ذكره، ص 191-196.

الربا: هو الزيادة المطلقة في المال، و كلمة ربا يربو تعني زيادة الشيء و نموه، و يقصد به شرعاً فضل المال الذي لا يقابله عوض ، في معاوضة مال بمال . (أساسيات العمل المصرفي الإسلامي) الدكتور محمود حسين، ط1 . وائل عمان الأردن 2001، ص81.

<sup>2</sup> -عبد العزيز خالد، مشكلة الفوائد والبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 121 .

### الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية

تمارس البنوك نشاطها اليومي بغية تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:<sup>1</sup>

#### أولاً: الأهداف المالية

##### 1. جذب الأموال وتميئتها

يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي ، بعدم تعطيل الأموال و استثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في المصرف الإسلامي.

##### 2. استثمار الأموال

حيث تعد الاستثمارات ركيزة العمل في المصارف الإسلامية، والمصرف الرئيسي لتحقيق الأرباح سواء للمودعين أو المساهمين، ويتعين على البنك أن يأخذ بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية.

##### 3. تحقيق الأرباح

هي المحصلة من النشاط المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى أن زيادتها تزيد من القيمة السوقية لأسهم المساهمين، والمصرف باعتبارها مؤسسة مالية إسلامية يعد هدف تحقيق الأرباح من أهدافه الرئيسية، وذلك حتى يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي، وليكن دليلاً على نجاح العمل المصرفي الإسلامي.

#### ثانياً: أهداف خاصة بالمتعاملين

##### 1. تقديم الخدمات المصرفية

يعد نجاح المصرف في تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للمتعاملين، وقدرته على جذب العديد منهم، وتقديم الخدمات المتميزة لهم في إطار أحكام الشرع، نجاحاً للمصارف الإسلامية وهدفاً رئيسياً لإدارتها.

##### 2. توفير التمويل للمستثمرين

يقوم المصرف الإسلامي بلتثمار الأموال المودعة لديه، من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق استثمار هذه الأموال من خلال شركات تابعة متخصصة، أو القيام بلتثمار هذه الأموال مباشرة في الأسواق المحلية-الإقليمية-الدولية.

##### 3. توفير الأمان للمودعين

تعتبر الثقة كأفضل سبيل لتحقيق نجاح للبنوك ، ومن أهم عوامل الثقة في المصارف توافر سيولة نقدية دائمة، لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء من جهة و احتياجات المصرف من المصروفات التشغيلية من جهة أخرى، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للمستثمرين.

##### 4. تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة

<sup>1</sup> - حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، ط1، دار وائل، عمان الأردن، 2010، ص 121-

وذلك عن طريق استحداث الجديد منها بغية حشد المزيد من الموارد، وإيجاد قنوات جديدة لتوظيفها بشكل يغطي احتياجات الأفراد ويتوافق مع متطلبات العصر، يتصل به أيضا سعي البنوك الإسلامية إلى إنشاء سوق مالية إسلامية، تكون بمثابة الإطار الشامل والمنظم لعمليات حشد الموارد وتوجيهها، نحو فرص الاستثمار المجدية اقتصاديا و اجتماعيا على المستوى العالمي.<sup>1</sup>

### ثالثا: أهداف داخلية

للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية نذكر منها:<sup>2</sup>

#### 1. تنمية الموارد البشرية

وذلك بتنمية مهارات أداء العنصر البشري في المصارف الإسلامية ، عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء في العمل.

#### 2. تحقيق معدل النمو

حتى تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لابد ان تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو، وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية.

#### 3. الانتشار جغرافيا واجتماعيا

حتى تستطيع المصارف الإسلامية تحقيق أهدافها، لابد لها من الانتشار، بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع، وتوفر لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في اقرب الأماكن لهم، ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال الانتشار الجغرافي في المجتمعات.

#### رابعا: أهداف ابتكارية

##### 1. ابتكار صيغ التمويل

حتى يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة من جانب البنوك التقليدية في اجتذاب المستثمرين، لابد أن يوفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، ولذلك يجب على المصرف أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية، التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.<sup>3</sup>

##### 2. ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية

يتعين على المصرف الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب على المصرف الإسلامي إلا يقتصر نشاطه على ذلك، بل عليه أن يقوم بتطوير المنتجات المصرفية الحالية، التي تقدمها المصارف التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

##### 3. تغيير الهياكل والنظم

<sup>1</sup> - مسدور فارس، التمويل الإسلامي، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 102 .

<sup>2</sup> -حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عرقل، مرجع سبق ذكره، ص 123 .

<sup>3</sup> -حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عرقل، نفس المرجع، ص 124 .



من أهداف البنوك الإسلامية إحداث التغيير في العمل المصرفي، من حيث الهياكل والتنظيم و الأغراض عن طريق بلورة أحكام الشريعة الإسلامية في العمل المصرفي واقعيًا، مع عدم إغفال الصالح العام.<sup>1</sup>

#### خامسًا: أهداف اجتماعية

تسعى المصاريف الإسلامية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية ذات الطبيعة الخاصة، فعن طريق صناديق الزكاة تعمل على تنظيم جباية الزكاة سواء من ناتج نشاطها أو من المال الذي يملكه المصرف أو المودع لديه، وكذا من الذين يرغبون في ذلك، فإنه يعمل على إحياء فريضة الزكاة وروح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة، وتقوم المصارف الإسلامية برعاية أبناء المسلمين والعجزة والمعوقين منهم، وتقدم الإعانات والدعم للطبقات الفقيرة، وكذا توفير سبل الحياة الكريمة لغير القادرين، فضلًا عن إقامة المشروعات الاجتماعية الأخرى اللازمة للمجتمع وإقراضهم القروض الحسنة.

#### المطلب الثالث: موارد البنوك الإسلامية

وتتنوع موارد البنك من موارد داخلية لا يحتاج البنك فيها للمؤسسات المختصة، وموارد خارجية يعتمد فيها البنك على الخارج.<sup>2</sup>

#### الفرع الأول: الموارد الداخلية

وتتمثل فيما يلي:

أولاً- رأس المال: يمثل قيمة الأموال التي يحصل عليها البنك من أصحاب المشروع عند بدء تكوينه، يمكن أن يرفع البنك من حجم رأس المال أثناء مزاولة نشاطه، وهذا بإصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب. ويتميز رأس المال بقابليته للتغير خلال فترة حياة البنك ومن خلال زيادة القيمة للسهم أو خفضها أو إصدار جديد يطرح للاكتتاب.<sup>3</sup>

ثانياً- الاحتياطات: وهي الأموال التي تفتتح بنسب معينة من الأرباح المحققة قبل توزيعها.

تقوم البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك باقتطاع سنويًا مبلغ من الأرباح قبل توزيعها، وضمه إلى رأس المال.

إن الاحتياطات تدعم المركز المالي للبنك وتسمح بالمحافظة على سلامة رأس المال، وتتيح للبنك القدرة على مواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل، وتأخذ الاحتياطات عدة أشكال أهمها:

<sup>1</sup> - عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 401

1- كنار بهية، معايير تمويل المشاريع في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص10.

<sup>3</sup> - حسن حسين، دور المصارف الإسلامية في تطوير النشاط المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والعشرون، ص 101، 102.

1-الإحتياط القانوني: وهو نسبة من الأرباح تقتطع لتبقى لدى البنك المركزي ، ويحدد هذا الإحتياط طبقا للقانون.

2-الإحتياط العام: هو احتياط يتفق المساهمون على صياغته، قصد تعزيز رأس المال البنك.

3-إحتياطات أخرى: وتقوم البنوك بتخصص احتياطات أخرى من الأرباح ، وهذا لمواجهة خسائر محتملة.

ثالثا-الأرباح المحتجزة: وهي الأرباح التي يتم احتجازها لإعادة استخدامها بعد ذلك، لدعم المركز المالي للبنك وتسمى أيضا بالأرباح الغير موزعة.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: الموارد الخارجية

وتتمثل في:

#### أولاً: الودائع

1. الوديعة: ما استودع لحفظ، وقد تكون الوديعة عينية أو حقيقية، كالذهب والوثائق والمستندات أو نقدية كالمال، وهي عند الفقهاء تسليط وتوكيل المالك غيره على حفظ ماله صراحة أو دلالة، وهي في هذه الحالة حفظ بمقتضى عقد ، ويرجح أغلب الفقهاء أخذ أجره على حفظ الوديعة ، وهي أمانة واجبة الحفظ والرد بين عند الطلب وعقدها جائز بين الطرفين.<sup>2</sup>

لقد اشترط الفقهاء للوديعة شرطان هما:

-أن يكون كل من المودع والمستودع لديه عاقلا ومميزا.

-أن تكون الوديعة قابلة لوضع اليد عليها، ولا يشترط العلم بجنسها أو قدرها أو لونها أو كميتها.

#### 2.أنواع الودائع في البنوك الإسلامية

هنالك 3 أنواع من الودائع في البنوك الإسلامية تصنف بحسب تاريخ استردادها:<sup>3</sup>

#### 1.2.الودائع تحت الطلب (الحساب الجاري)

وهي عبارة عن مبالغ في حسابات دائنة ، يودعها أصحابها في البنك بغرض الحفظ وتحت الطلب، وللمودع الحق في أن السحب متى أراد ذلك.

وتظهر أهمية هذا النوع من الودائع في البنوك الإسلامية من حيث كونها أموال مجانية ، يمثل الجزء الأكبر منها مصدرا للبنك للاستثمار في المشروعات قصيرة الأجل ، وجزءا آخر في المشروعات طويلة الأجل.

<sup>1</sup> - موسى عمر مبارك، مخاطر التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معايير

بازل2، دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية2008، ص49.

<sup>2</sup> -محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، ط3، دار المسيرة، عمان الأردن، 2012، ص

181.

<sup>3</sup> - محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 183-190 .

## 2.2. الودائع الاستثمارية (حسابات الاستثمار) .

وهي الودائع التي يرغب أصحابها في توظيفها، وتخرج من مفهوم القرض أو الوديعة الأمانة لتدخل مفهوم المضاربة أو المشاركة، وهي تقابل الودائع لأجل في البنوك التقليدية، وبالتالي فهي محددة الزمن، وغالبا ما تكون بحدود السنة، ولا يجوز للمودع السحب منها إلا بعد إخطار البنك بمدة كافية، عادة ما تكون شهرا، وفي حالة سحب الوديعة الاستثمارية قبل الأجل يفقد صاحبها حقه في مشاركة البنك بالربح بعد الأجل، ويتحدد عائد هذه الوديعة وفقا لنشاط البنك خلال فترة الوديعة ، ويتحمل أصحاب هذه الودائع نفس المخاطر التي يتحملها المساهمون.

هناك نوعان من الودائع الاستثمارية لدى البنوك الاستثمارية هما:

### أ- حساب الاستثمار العام:

وهي الودائع الاستثمارية المطلقة أو العامة، ويقوم البنك الإسلامي ب استثمارها على أساس عقد المضاربة غير المشروطة، ويخول المودع للبنك استثمارها في المشروعات التي يراها البنك مناسبة وهي من عقود المضاربة المطلقة الدائرة بين النفع والضرر ، ولا تنقيد بزمان ولا مكان ولا نوع تجارة ولا تعيين من يعامله المضارب، ويشاركون المودعين المساهمين في الربح والخسارة، ولا يحق لأصحاب هذه الودائع سحب أموالهم قبل الأجل المتفق عليه مع البنك.

### ب- حساب الاستثمار المقيد

وهي أن يدفع رجل المال إلى آخر مضاربة على أن يعمل به في بلدة معينة، وفي بضاعة معينة، فإن خالف ذلك كان ضامنا، أي أن المضاربة المقيدة تكون مقيدة بزمان أو مكان أو بنوع من المتاع أو السلع، أو ألا يبيع أو يشتري إلا من شخص معين، أو بأي شروط يراها رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع.<sup>1</sup>

## 3.2. الودائع الادخارية (حسابات التوفير)

هذا النوع من الودائع مخصص لصغار المستثمرين، وهي تقوم على ترشيد الإنفاق أو تأخيره إلى أجل لاحق شريطة توظيف المبلغ المدخر، تحرص البنوك الإسلامية على تشجيع الادخار والتوفير واستقطاب المدخرين لديها من خلال قبول هذا النوع من الودائع للعملاء وتشجيع صغار المدخرين، وتعمل البنوك الإسلامية على تقديم الحوافز لهم ، وذلك من خلال تحقيق عوائد على الأموال المدخرة ، وفق عقد المضاربة معهم مع حفظ حق المودعين بالسحب من ودائعهم متى شاءوا.<sup>2</sup>

1- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، ط1، دار النفائس، عمان الأردن، 2013، ص

2- محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 191-194 .

### المبحث الثاني: ضوابط وعوائد التمويل في البنوك الإسلامية

يحتاج البنك في أنشطته المتنوعة إلى مصادر تمويل متعددة، وهذا للقيام بوظائفه اليومية وهذه المصادر قد تكون من البنك نفسه أو من طرف الجمهور أو المؤسسات المالية الأخرى، وفيما يلي نذكر أهم الموارد التي يتحصل البنك من خلالها على التمويل.

#### المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي والفرق بينه وبين التمويل التقليدي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف التمويل الإسلامي ثم إلى الفرق بينه وبين التقليدي:<sup>1</sup>

#### الفرع الأول: مفهوم التمويل الإسلامي

أولاً-التمويل لغة: مشتق من المال نفسه، وملت ومال وتمولت، كثر مالك، وملته بالضم أعطيته المال، فالتمويل إعطاء المال.

ثانياً-مفهوم التمويل إصطلاحاً: يعني تقديم المال أو اقراضه، وهو ينصرف إلى إمداد الأفراد أو المؤسسات بالأموال اللازمة لتلبية حاجاتهم وبما يحقق الربحية لجهة التمويل.

-وقد عرفه بعض الباحثين أيضاً: هو أن يقوم شخص طبيعي أو معنوي بتقديم أموال لشخص آخر طبيعي أو معنوي، إما على سبيل التبرع (إعانات ومساعدات مثلاً)، أو سبيل التعاون بين الطرفين من أجل استثماره، بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقاً، وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأسمال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري.<sup>2</sup>

-كما عرفه البعض الآخر على أنه: نظام التمويل الذي يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وله سمة مميزة، وهي أنه يحاول التوفيق بين نظام التمويل الإسلامي والتقليدي بما يتماشى مع معايير ومبادئ الدين الإسلامي.<sup>3</sup>

#### الفرع الثاني:الفرق بين التمويل الإسلامي والتقليدي

يتميز التمويل الإسلامي عن التقليدي بمايلي:<sup>4</sup>

1-تعدد أساليب التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي، فالتمويل الإسلامي قد يأخذ صورة نقدية أو عينية، بينما تغلب الصورة النقدية على التمويل التقليدي.

<sup>1</sup>-أشرف محمد دوابه، التمويل المصرفي الإسلامي، ط1، دار السلام، مصر، 2010، ص 14

<sup>2</sup>-عبد الرحمان عبد القادر، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2009-2010، ص68.

<sup>3</sup>di Mauro, Filippo ,and Caristi , Pierluigi and Di Maria , Angela and Ho , Lauren and Kaur Grewal , Baljeet and Masciantioin , Sergio and Ongena , Steven and Zaheer Sajjad , Islamic Finance in Erope(April 15, 2013).ECB Occasional Paper No. 146. P.12. Available at SSRN/ <https://ssrn.com/abstract=2251204>.

<sup>4</sup>-عبد الرحمان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 69.

- 2- الصبغة الشرعية لأساليب التمويل الإسلامي مقارنة بأساليب التمويل التقليدي، حيث أن هذه الأخيرة تحكمها الضوابط المادية كالربحية والضمان والسيولة.
- 3- يستند التمويل الإسلامي إلى معايير وقواعد فقهية كقاعدة الغنم بالغنم، بالاعتماد على معدلات المشاركة المتنوعة المرتبطة بالحركية الاقتصادية الحقيقية، خلافاً للتمويل التقليدي القائم على علاقة القرض دائن ومدين، اعتماداً على آلية الفوائد المسبقة التي تنمي الاقتصاد الرمزي المضاربي، الذي لا يرتبط في كثير من الحالات بالاقتصاد الحقيقي.
- 4- التصرف بالمال في النظام التقليدي شبه مطلقة، أما في النظام الإسلامي فالحرية مقيدة.
- 5- في ظل التمويل التقليدي يعطى الاهتمام الأكبر لقدرة المقترض على سداد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه، أما في التمويل الإسلامي فإن أساليب المشاركة في الأرباح والخسائر تركز على معدل العائد المتوقع من الاستثمار الممول.
- 6- التمويل الإسلامي لا يسمح بتداول الديون، ولا يقبل إعادة الجدولة، بينما يسمح التمويل الربوي بتداول الديون ويقبل إعادة الجدولة مع الزيادة.<sup>1</sup>
- المطلب الثاني: ضوابط التمويل الإسلامي.**

#### الفرع الأول: الضوابط العقائدية

ويقصد بها أيضاً الضوابط المتعلقة بأوجه التمويل، وهي أن تلتزم المصارف الإسلامية بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، عندما تتصرف بالأموال المتوافرة بين يديها في عمليات التمويل والاستثمار، فإذا قررت القيام بنفسها أو بالمشاركة مع غيرها في استثمار وتنمية هذا المال فعليها أن تختار الأنشطة والمشروعات التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وأن تمتنع عن تمويل أي نشاط أو سلعة تخالف أحكامها ومبادئها.<sup>2</sup>

#### الفرع الثاني: ضابط منع الربا

ويعتبر عدم التعامل بالربا أهم ما يميز المؤسسات المالية الإسلامية عن المؤسسات المالية التقليدية، وعليه فإن عدم تعامل التمويل الإسلامي بالفائدة في إطار سعيه لتقديم الخدمات التمويلية يفرض عليه تغيير جذري في المفاهيم التمويلية المبنية على القرض بفائدة، وذلك بالبحث عن عوائد للعملية التمويلية بعيداً عن الربا المحرم، فكان مبدئي تقاسم الأرباح والخسائر، واستحقاق الربح من خلال عمليات تبادل

<sup>1</sup> - الياس عبد الله أبو الهيجاء، تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك الأردن، 1998، ص 27.

<sup>2</sup> - أمارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلب سوريا، 2010، ص 37.

حقيقية، وعليه وجب على عملية التمويل أن تركز على قواعد الاقتصاد الإسلامي كالتملك وغيرها من القواعد الأخرى.<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث: ضابط منع الغرر والميسر أو القمار

الإسلام يمنع الغرر وكل ما كان تحته كالميسر أو القمار وكل الممارسات غير الأخلاقية كالغبن والتدليس، كما أن الإسلام يمنع أيضا المبالغة في المخاطرة، من أجل تحقيق المزيد من العوائق بطرق أسرع وأسهل، لما في ذلك من آثار سلبية على الفرد أو المؤسسة أو المجتمع، حيث أن المخاطرة المفرطة تؤدي إلى ضياع الثروة، وهذا طبعا يتعلق بتمويل الاستثمارات الحقيقية المنتجة، أو تمويل المبادلات التجارية الحقيقية، فإذا كان ارتباط التمويل الإسلامي للاستثمارات عن طريق المشاركات بالعوائد الحقيقية لهذه الاستثمارات يفرض على الممول الدراسة المتأنية والدقيقة لسلامة الاستثمارات، وقدرته على تحقيق العوائد المتوقعة، فإن التمويل الإسلامي للسلع الاستهلاكية يخضع لضابط منع الغرر في تحدي قدرة المدين على الوفاء بالدين.<sup>2</sup>

#### الفرع الرابع: ضابط الغنم بالغرم والخراج بالضمان

##### أولا: ضابط الغنم بالغرم

ويقصد بهذا الضابط أن الحق في الحصول على العائد أو الربح يكون بقدر تحمل الخسارة، ذلك أن استحقاق الربح يعتمد على تحمل المخاطرة، فعند القيام بعملية إنتاجية على أساس المشاركة فإن المشارك يتحمل على الربح مقابل تحمله للخسارة، بمعنى آخر أن من ينال نفع شيء يتحمل ضرره، فالحق بالحصول على العائد أو الربح يكون بقدر تحمل المشقة والتكاليف، وهي تمثل عنصرا أساسيا في التمويل الإسلامي.<sup>3</sup>

##### ثانيا: ضابط الخراج بالضمان

يقصد به أنه من ضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فبضمان أصل المال يكون الخراج المتولد عنه جائز الانتفاع لمن ضمنه، وجاء في شرح القواعد: أن الخراج الذي يكون مقابل الضمان ما كان منفصلا غير متولد كالكسب والأجرة والهبة فإنه يطيب لمن كان عليه الضمان، أي أن من ضمن شيئا لو تلف ينتفع به في مقابل الضمان، وتحمله لتبعات هلاك الشيء أثناء بقائه عنده.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سكيكدة، 2013، ص 119.

<sup>2</sup> - موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 120.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 76، بتصرف.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية نفس المرجع، ص 77، بتصرف.

المطلب الثالث: عوائد التمويل المصرفي الإسلامي.

تتنوع عوائد التمويل المصرفي الإسلامي إلى ثلاثة أنواع:

الفرع الأول: الربح

أولاً: تعريف الربح لغة

1- هو الزيادة الحاصلة في التجارة، هو الزيادة سواء كانت في المبيعات أو أي كسب آخر حصل ثمرة للعمل، ككسب الحداد والنجار والطبيب، وغيرها ليشمل عائد الأنشطة الاستثمارية الأخرى.

2- هو النماء في التجارة، وجاء في المعجم الوسيط أن الربح هو الكسب، والتعبيران مترادفان، لأن المكسب إنما يتحقق نتيجة مداولة المال بيعاً وشراءً في التجارة وغيرها.<sup>1</sup>

ثانياً- تعريف الربح فقهيًا: يطلق الربح في الاصطلاح الفقهي، على الزيادة الحاصلة على رأس المال نتيجة تقلب المال في عمليات التبادل المختلفة، ولقد عرفه مجمع الفقه الإسلامي بأنه: الزائد على رأس المال وليس الإيراد أو الغلة، ويعرف مقدار الربح أما بالتنقيض، أو التقويم للمشروع بنقد وما زاد على رأس المال عند التنقيض أو التقويم فذلك هو الربح.

- كما عرفه أيضاً قدامى الحنبلية: بأنه الزيادة التي تحصل من تقلب التجارة بيعاً وشراءً.<sup>2</sup>

- كما عرفه أحد الباحثين على أنه الزائد على رأس المال نتيجة تقلبه في الأنشطة الاستثمارية المشروعة كالتجارة والصناعة وغيرها، بعد تغطية جميع التكاليف المنفقة عليه للحصول على تلك الزيادة.

- ويستحق الربح إما بالمال أو العمل، أو بالضمان.

- ولقد عرف الطبري الربح: الربح من التجارة المستبدل من سلعة المملوكة عليه بدلا هو أنفس من سلعته، أو أفضل من ثمنها الذي يبتاعها به.<sup>3</sup>

الفرع الثاني: الأجرة

أولاً: التعريف اللغوي: هي اسم للأجرة وهي كراء الأجير، وهي الجزاء على العمل والإثابة عليه.

ثانياً: التعريف الاصطلاحي: هي مقدار معلوم في مقابل منفعة معلومة محددة، وقد تكون المنفعة فيه محددة بمدة معينة معلومة أو بعمل موصوف محدد، فتكون الإجارة إذن للعمل كما تكون للشيء بأي من هذين الشكلين، الأجر قد يكون أجر المال في إجارة الأشياء، وقد يطلق عليه الكراء أو أجر العمل في إجارة الأشخاص.

<sup>1</sup> مسلف عبلة، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية -دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص 58.

<sup>2</sup> -مسدود فارس، التمويل الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

<sup>3</sup> -عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، -دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 11.

ويستحق الأجرة بالمال أو بالعمل، وأيضا عند تقديم البنك الخدمات المصرفية لعملائه.<sup>1</sup>

الفرع الثالث: الجعل

أولاً: التعرف اللغوي للجعل

1- تعني العوض

2- وعرفه علماء اللغة على أنه ما يجعل للإنسان بفعله، فهو أعم من الإجارة والثواب.<sup>2</sup>

ثانياً: التعريف الاصطلاحي

1- اسم لما يجعل للإنسان على فعل شيء، وبعبارة أخرى الجعالة تعني الالتزام بدفع مكافأة معينة مقابل أداء مهمة محددة.

2- وقد عرفها ابن رشد بأنها: أن يجعل الرجل لرجل جعلاً على عمل يعمله، إن أكمل العمل، وإن لم يكمله لم يكن له شيء وذهب عناؤه باطلاً، وهو كذلك المال الذي يحدده الجاعل لمن يقوم بعمل ما.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، مرجع ذكره، ص 87 .

<sup>2</sup> - أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1981، ص 97.

<sup>3</sup> - عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، نفس المرجع، ص 89.



### المبحث الثالث: صيغ التمويل المصرفي الإسلامي

تمر عملية التمويل بالعديد من المراحل وبطرق مختلفة، والمتمثلة في صيغ التمويل سواء كانت مبنية على أساس الاشتراك في الأرباح والخسائر أو كانت قائمة على المداينات أو على البر والإحسان والتي سنتعرف عليها كما يلي:

#### المطلب الأول: صيغ التمويل المصرفي القائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر

في هذا المطلب سنقوم بالتعرف على صيغ التمويل المصرفي المبنية على المشاركات.

#### الفرع الأول: المشاركة

##### أولاً: تعريف المشاركة

1-تعريف المشاركة لغة : جمع مشاركة وهي مفاعلة من الشركة ، وهي تعني: الاختلاط أي خلط أحد

المالين بالآخر بحيث لا يمتازان عن بعضهما، وتوزيع الشيء بين اثنين أو أكثر على وجهة الشيوخ.<sup>1</sup>

2-المشاركة اصطلاحاً : هي اشتراك شخصين أو أكثر إما في المال أو العمل أو فيهما معاً، بهدف إنجاز

عملية معينة وعلى أساس اقتسام الناتج عنها، بحسب حصة كل واحد سواء في المال أو في العمل.<sup>2</sup>

فالمشاركة تؤدي إلى تحويل الأموال المتميزة المنفصلة إلى مال واحد شائع ، لا يتعين ملك أحد الأطراف

في جزء محدد منه بل بالنسبة الشائعة، ويترتب على ذلك المشاركة في إستحقاق الربح المتحقق أو الربح

أو الارتفاع في القيمة، وكذلك تحمل الخسارة إن وقعت حسب حصص الملكية.

-عرفها المالكية:<sup>3</sup> بأنها إذن في التصرف في مال لهما مع أنفس ، أي أن يأذن كل واحد من الشريكين

لصاحبه في أن يتصرف في مالهما مع إبقاء حق التصرف لكل منهما.

-عرفها آخرون أيضاً : هي عقد شراكة مشتركة ، يقوم فيه شر يكان أو أكثر بتوفير رأس المال لتمويل

مشروع أو عقارات خاصة أو أصول منقولة، وتكون المشاركة إما دائمة أو متناقصة، ويحق للشركاء في

المشاركة أن يشاركوا في الإدارة؛ و أيضاً تحمل أكبر المخاطر بين جميع طرق التمويل الإسلامي مع

إمكانية الحصول على أعلى مستوى جائزة أو مكافئة، في حين توزع الأرباح وفقاً للنسب المتفق عليها

مسبقاً، والخسائر يتم تقاسمها بالتناسب مع مساهمة رأس المال.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - موسى عمر مبارك، مخاطر التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معايير بازل2، مرجع سبق ذكره، ص 85.

<sup>2</sup> -عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص103

<sup>3</sup> -محمد عبد الله علي طلاحفة،التطبيقات المعاصرة للشروط المقترنة بالعقود المالية، دكتوراة، كلية الدراسات العليا الجامعة الاردنية،2004، ص147.

<sup>4</sup> -Mumtaz Hussain, Asghar Shahmoradi and Rima Turk, IMF Working Paper Africa, European, and Middle East and Central Asia Department authorized for

### ثانيا: مشروعية المشاركة

المشاركة جائزة بالجملة وقد ثبت جوازها في الكتاب والسنة والإجماع .  
-قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ﴾<sup>1</sup>.

-من السنة: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يقول : أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانته خرجت من بينهما.<sup>2</sup>

### ثالثا: خصائص عقود المشاركة

تتسم عقود المشاركة بعدة خصائص وهي:

1. أساسها الوكالة فكل واحد من الشركاء يعتبر في تصرفه بمال الشركة وكيلا عن الآخرين ، وذلك ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بين الشركاء ، ليتحقق حكم الشركة المطلوب من عقدها وهو الاشتراك في الربح.
2. تقوم المشاركات على المبادلة بين ما يملكه كل طرف ، حيث تنتقل أموال الشركاء من التميز إلى الشيوخ.
3. اشترك الأطراف في الربح بأي نسبة شائعة يتفق عليها،
4. ربط الخسارة إن وقعت بقدر الحصة في ملكية رأس مال الشركة، أو بقدر الالتزام بالضمان في الشركات التي ليس فيها رأس المال.
5. المشاركة مظهر من مظاهر التعاون .

### رابعا: أنواع المشاركة

ومن أبرز أنواع المشاركة هما:

#### 1. المشاركة الثابتة

هي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة المصرف الإسلامي في تمويل جزء من رأسمال معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع، ومن ثم في إدارته وتسييره والإشراف عليه شريكا في الربح والخسارة بالنسبة التي يتم الاتفاق عليها، والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة.<sup>3</sup>

distribution by Zeine Zeidane, An Overview of Islamic Finance, International Monetary Fund(IMF), June 2015, p.8.

<sup>1</sup> - سورة ص الآية 24.

<sup>2</sup> - محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية النشأة التمويل التطور، ط1، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص 199.

<sup>3</sup> -نادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2004، ص 133

## 2. المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة)

وهو ذلك العقد الذي يشترك فيه البنك مع العميل في رأس المال ويضيف إليه العميل جهده وعمله، إلا أنه هنا وبموجب هذا العقد يتناقص حق البنك كشريك ممول بشكل تدريجي يتناسب تناسباً طردياً مع ما يقوم العميل بسداده من قيمة التمويل إلى البنك، حتى تصبح ملكية المشروع للعميل.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: المضاربة

#### أولاً: تعريف المضاربة

- لغة: المضاربة على وزن مفاعلة، مشتقة من الفعل ضرب ويأتي هذا الفعل بمعنى سار وسافر، ويقال ضرب في الأرض أبتغى الخير من الرزق، وتسمى قراضاً ومقارضة مشتقة من القرض وهو القطع لأن رب العمل يقطع جزءاً من ربحه لرب المال.<sup>2</sup>

- إصطلاحاً: تعرف المضاربة على أنها اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما بموجبه مال للآخر ليعمل فيه، على أن يكون ربح ذلك بينهما على ما يتفقان عليه، ويسمى الأول رب المال والثاني المضارب.<sup>3</sup>

- وتعرف المضاربة أيضاً: على أنها عقد بين طرفين يقدم بموجبه أحدهما المال للطرف الآخر ليعمل فيه، بهدف الربح على أن يتم توزيع هذا الربح بينهما بنسب متفق عليها ابتداءً، أما الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر أو تعديه.<sup>4</sup>

#### ثانياً: مشروعية المضاربة

1- من القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾.<sup>5</sup>

2- من السنة: أن العباس بن عبد المطلب إذا رفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحراً ولا ينزل به وادياً ولا يشتري ذات كبد رطبة، فإن فعل فهو ضامن فرفع شرطه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فأجازته.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - بن شيخ راضية، التمويل الإستثماري في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 18.

<sup>2</sup> - محمود حمودة و مصطفى حسين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، ط2، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999، ص 145.

<sup>3</sup> - ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص 38.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

<sup>5</sup> - سورة المزمل، الآية 20.

<sup>6</sup> - عبد الرحمان النجدي، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، 2010، ص 190.

3- من الإجماع: وقد ذكر ابن المنذر إجماع أهل العلم على جواز المضاربة في الجملة.

ثالثا: أنواع المضاربة

للمضاربة نوعين هما:<sup>1</sup>

1. المضاربة المقيدة: وهي التي يقيد فيها المضارب بعمله بنوع العمل والمكان والزمان، وصفة العمل، أو نوع سلعة معينة ومن يتعامل معه، فإذا عمل بغير ما اتفق عليه الطرفان في تبطل المضاربة ويصبح العامل ضامنا للمال.<sup>2</sup>

2. المضاربة المطلقة: وهي التي تخلو من أية قيود، كأن يقول صاحب المال للمضارب خذ هذه الألف جنيه مثلا، واعمل فيها م مضاربة، وما يرزق الله من ربح بيننا على كذا أي بنسبة كذا في المئة، فله في هذه الحالة أن يشتري ويبيع بما هو معروف، طلبا للحصول على الربح الذي هو موضوع العقد.

المطلب الثاني: المزارعة و المساقاة

سنخصص هذا المطلب لدراسة صيغتي المزارعة والمساقاة.

الفرع الأول: تعريف المزارعة

أولا: تعريف المزارعة

1. لغة: مشتقة من الزرع، والزرع يعني: طرح البذر، ويعني أيضا الإنبات.

2. إصطلاحا: دفع الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها و الزرع بينهما، فهي شركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها، ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخارج.

ثانيا: مشروعية المزارعة

1. من السنة: مارواه ابن عمر -رضي الله عنهما- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع.<sup>3</sup>

2. من الإجماع: ما ذكره ابن تيمية ذهب جميع فقهاء الحديث... وأكثر فقهاء الكوفة و أهل الظاهرة و أكثر أصحاب أبي حنيفة إلى جواز المزارعة، والمؤاجرة ونحو ذلك إتباعا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه و أصحابه، وما عليه السلف، وعمل جمهور المسلمين... فإذا كان جميع المهاجرين كانوا يزارعون والخلفاء الراشدون و أكابر العلماء والتابعين، من غير أن ينكر ذلك منكر. لم يكن إجماع أعظم من هذا، بل إن كان في الدنيا فهو هذا، لا سيما و أهل بيعة الرضوان جميعهم زارعوا على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده إلى أن أجلي عمر اليهود إلى تيماء.

<sup>1</sup> -مصطفى كمال السيد طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، ط1، دار أسامة، عمان الأردن، 2012، ص 266 .

<sup>2</sup> -ركيبي كريمة، غماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة بنك البركة الجزائرية وكالة تيزو وزو، ماستر، تخصص مالية وبنوك، العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي أو الحاج، 2013-2014، ص 44.

<sup>3</sup> -أشرف محمد دواية، مرجع سبق ذكره، ص 256.

الفرع الثاني: المساقاة

أولاً: تعريف المساقاة

1. لغة: مفاعلة من السقي، وسميت كذلك، لأن السقي أنفعها أعمالاً وأكثرها مؤنة.
2. اصطلاحاً: هي دفع شجر مغروس معلوم له ثمر مأكول لمن يعمل عليه، حتى يبلغ تمام نضجه، نظير جزء مشاع معلوم من ثمره.
- وقد عرفت المساقاة كذلك: معاقدة على دفع الشجرة والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها.<sup>1</sup>
- وقد عرفها عدنان خالد التركماني: بقوله أنها (ذلك النوع من الشركات التي تقوم على أساس بذل الجهد من العامل، في رعاية الأشجار المثمرة وتعهدها بالسقي والرعاية، على أساس أن يوزع الناتج من الأثمار بينهما بحصة نسبية متفق عليها).<sup>2</sup>

ثانياً: مشروعية المساقاة

1. من السنة: ما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع.<sup>3</sup>
2. من الإجماع: فهو ظاهر من معاملة الرسول صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بالشرط ثم أبوبكر وعمر وعثمان وعلي، ثم أهلهم إلى اليوم يعطون الثلث والرابع، وهذا عمل به الخلفاء الراشدون في مدة خلافتهم، وأشتهر ذلك فلم ينكره منكرًا فكان إجماعاً.

المطلب الثالث: صيغ التمويل المصرفي القائمة على البر والإحسان

الفرع الأول: الزكاة

أولاً: تعريف الزكاة

1. الزكاة في اللغة: النماء والزيادة، يقال زكي المال إذا زاد وزكي الزرع إذا نما وطال، وزكي يزكي تزكية، إذا أدى عن مال زكاته، والزكاة ما أخرجته من مالك لتطهره به.
2. الزكاة في الاصطلاح: هي اسم لأخذ شئٍ مخصوص، على أوصاف مخصوصة، لطائفة مخصوصة، فالزكاة تطلق على الحصة المقدره من المال التي فرضها الله سبحانه وتعالى للمستحقين، كما يطلق على نفس إخراج هذه الحصة التزكية.<sup>4</sup>

ثانياً: مشروعية الزكاة

<sup>1</sup> - محمود عبد الكريم أحمد الرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، دار النفائس، الأردن، 2008، ص 150.

<sup>2</sup> - مسدود فارس، التمويل الإسلامي، ص 158.

<sup>3</sup> - أشرف محمد دوايه، التمويل المصرفي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 259.

<sup>4</sup> - عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، ص 122-124.

1. من القرآن: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾<sup>1</sup>.

### ثالثاً: دور الزكاة الاقتصادي والاجتماعي

- تساهم الزكاة في القضاء على البطالة.
- الزكاة هي ضريبة ضد الاكتناز.
- تساهم الزكاة في حل مشكلة الفقر.
- الزكاة مؤسسة اجتماعية تساهم في إعادة توزيع الدخل و الثروة.

### الفرع الثاني: القرض الحسن

#### أولاً: تعريف القرض الحسن

1. القرض الحسن لغة: القطع، و هو: ما يعطيه الرجل من المال ليتقضاه، وكأنه قطع من مال جزء<sup>2</sup>.
2. القرض الحسن اصطلاحاً: هو تملك الشيء على أنه يرد مثله.

#### ثانياً: مشروعية القرض الحسن

من السنة: قوله صلى الله عليه وسلم ﴿رَأَيْتَ لَيْلَةَ أُسْرِي بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوباً: الصَّدَقَةُ بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا، وَالْقَرْضُ بِثَمَانِيَةِ عَشْرٍ، فَقُلْتُ يَا جَبْرِيْلُ مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ؟ قَالَ: لِأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ، وَ الْمُسْتَقْرَضُ لَا يَسْتَقْرَضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ﴾<sup>3</sup>.

#### ثالثاً: صور القرض الحسن

القرض الحسن الذي تمنحه البنوك الإسلامية للمؤسسات والأفراد، له حكم وفوائد جلييلة تتجلى في التعاون بين المسلمين، وتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي وتفريج كربة المسلمين وزيادة محبة العملاء للبنوك الإسلامية، لاسيما وأن هذه العملية جائزة ومستحبة في حدود ما يأذن به المساهمون والمودعون، لأن يد البنك الإسلامي على تلك الأموال يد أمانة وجب عليه حفظها، وقد نص المالكية على حرمة أن يستلف الوديع من الوديعة إذا كانت من النقود أو المثليات من غير إذن صاحبها وحرمة تسليفها للغير من باب أولى.

يتخذ التمويل بهذه الصيغة عدة صور منها:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - سورة التوبة، الآية 60 .

<sup>2</sup> - قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية -دراسة مقارنة-، ط1، دار النفائس، الأردن، 2013، ص 134.

<sup>3</sup> - ابن ماجه، سنن ابن ماجه، حديث رقم: 2431، كتاب صدقات ، باب القرض.

<sup>4</sup> -عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص125.

- 1- تمويل بالقرض الحسن لأجل قصير للفلاحين ، لشراء البذور والأسمدة والمبقيات الحشرية، وتمويل صغار الفلاحين بتمويل متوسط الأجل من أجل شراء ماشية الحرث.
- 2- تمويل المؤسسات بالقرض الحسن ، من أجل شراء الآلات والمعدات أو سيارات الاستعمال الإنتاجي، أو كسواء المواد الأولية ويتم هذا خاصة عند إنشاء المؤسسات الصغيرة التي يتلا عم معها هذا الأسلوب، لمواجهة المنافسة في الأسواق.
- 3- تمويل المؤسسات التي عليها ديون، وليس بلبستطاعتها تسديدها لمدينها، وذلك من خلال التيسير عليها بتوفير الأموال اللازمة لسداد ديونها، مع استرداده بعد أجل معين بدون فؤائد.

## خلاصة الفصل

تعتبر البنوك الإسلامية من المؤسسات النقدية ذات الصبغة الإسلامية، لأنها تستند في جميع أنشطتها إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، والمتمثلة في عدم التعامل بالربا أخذاً أو عطاءً، و أيضاً تكريس نظام الزكاة مما يخدم المجتمع ويساهم في التنمية الاقتصادية، والبنوك الإسلامية كغيرها من البنوك الأخرى تحتاج إلى التمويل لمزاولة نشاطها، وبالتالي تقوم بالبحث عنه سواء من مواردها الداخلية والمتمثلة في رأس المال والاحتياطيات، أو من موارد خارجية كالودائع المصرفية بمختلف أنواعها، وتتم عملية التمويل عن طريق صيغ التمويل المتعارف عليها، سواء كانت قائمة على المشاركة في الأرباح والخسائر مثل المشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة، أو كانت مبنية على المداينات مثل المرابحة والسلم و الاستصناع و الإجارة، أو كانت قائمة على البر والإحسان كالزكاة والقرض الحسن.



# الفصل الثاني

## التمويل بالمراجحة في

### البنوك الإسلامية وآلية إدارة مخاطره

### تمهيد

يتميز العمل المصرفي الإسلامي بخصائص ذاتية، نابعة من طبيعة عمله تجعله قادراً على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار، كون أساليب عمله تقوم على الأصول الحقيقية لا الوهمية، إلا أن تطور الصناعة المصرفية فرض العديد من المخاطر الجديدة، من بينها المخاطر التي تواجه صيغ التمويل التي تستخدمها البنوك الإسلامية منها بيع السلم، المشاركة، الاستصناع، المرابحة وغيرها.

وتعتبر المرابحة من أكثر صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية، ولهذا سنقوم بدراستها وتبيين المخاطر المتعلقة بها وكيفية مواجهتها، حيث سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى:

**المبحث الأول: صيغ التمويل القائمة على المداينات.**

**المبحث الثاني: مخاطر التمويل بالمرابحة.**

**المبحث الثالث: وسائل الاحتياط من مخاطر التمويل بالمرابحة.**

### المبحث الأول: صيغ التمويل القائمة على المدائيات

تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من الصيغ التمويلية، من بينها صيغ مبنية على المدائيات تتمثل في السلم والاستصناع والإجارة والمرابحة، وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة هذه الصيغ مع التركيز على المرابحة.

#### المطلب الأول: التمويل بالسلم والاستصناع والإجارة

سنقوم بإبراز ماهية صيغ التمويل بالسلم والاستصناع والإجارة.

##### الفرع الأول: بيع السلم

##### أولاً: تعريف بيع السلم

1. لغة: السلم بفتح السين واللام اسم ومصدر ومصدره الحقيقي الإسلام، وهو التقديم والتسليم أي استعجال تقديم رأس المال.

2. اصطلاحاً: اسم لعقد يوجب في الثمن عاجلاً، وفي الثمن آجلاً، فالمبيع يسمى مسلماً فيه، والثمن رأس المال، و البائع يسمى مسلماً إليه، والمشتري رب السلم، وقيل السلم بيع دين بعين.<sup>1</sup>  
وقد عرف السلم أيضاً: هو بيع أجل بعاجل، وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالاً، ويسمى رأس مال السلم، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة، ويسمى المسلم فيه.<sup>2</sup>

##### ثانياً: مشروعية السلم

1. من القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾<sup>3</sup>
2. من السنة: ماروي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون بالتمر السننتين و الثلاث، فقال صلى الله عليه وسلم: من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم.<sup>4</sup>
3. من الإجماع: قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع أنه كان يقول لا بأس أن يسلف الرجل في طعام موصوف بسعر معلوم إلى أجل معلوم.

##### الفرع الثاني: بيع الاستصناع

##### أولاً: تعريف الاستصناع

1. لغة: هو طلب عمل الصنعة من الصانع فيما يصنعه، و استصنع الشيء دعا إلى صنعه.

<sup>1</sup> - هيفاء شفيق سليمان الدويكات، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الأردن، 2003، ص 11-17.

<sup>2</sup> - حامد بن حسن بن محمد، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، ط1، الميمان، المملكة العربية السعودية، 2011، ص466.

<sup>3</sup> سورة البقرة، الآية 282 .

<sup>4</sup> - أشرف محمد دوايه، التمويل المصرفي الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 156.

2. اصطلاحاً: هو عقد بمقتضاه يتم صنع السلع وفقاً للطلب بمواد من عند الصانع، بأوصاف معينة، وبثمن محدد يدفع حالاً أو مؤجلاً أو على أقساط.<sup>1</sup>

- عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الاستصناع بأنه: عقد بيع بين المشتري والصانع البائع، بحيث يقوم الثاني ببناء على الطلب من الأول بصناعة سلعة موصوفة المصنوع، أو الحصول عليها عند أجل التسليم، على أن تكون مادة الصنع أو تكلفة العمل من الصانع، وذلك في مقابل الثمن الذي يتفقان عليه وعلى كيفية سداه حالاً عند التعاقد أو مقسطاً أو مؤجلاً.<sup>2</sup>

### ثانياً: مشروعية الاستصناع

- 1- من السنة: ما رواه نافع أن عبد الله حدثه: أن النبي صلى الله عليه وسلم اصطنع خاتماً من ذهب، وجعل فسه في باطن كفه إذا لبسه، فاصطنع الناس خواتيم من ذهب، فرقي المنبر فحمد الله و أتى عليه، فقال: إني كنت اصطنعته وإني لا ألبسه، فنبذه، فنبذه الناس.<sup>3</sup>
- 2- من الإجماع: يقول الكاساني: ويجوز-أي الاستصناع-استحساناً لإجماع الناس على ذلك لأنهم يعملون ذلك في سائر الأمصار من غير تكبير.

### الفرع الثالث: بيع الإجارة

#### أولاً: تعريف الإجارة

1. لغة: الإجارة هي عقد يرد على المنفعة بعوض والأجر على العمل.
2. اصطلاحاً: هي عقد على المنافع مدة معلومة بثمن معلوم.<sup>4</sup>

#### ثانياً: مشروعية الإجارة

1. من القرآن: ﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (26) قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾<sup>5</sup>
  2. من السنة: ما روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها-حيث قالت: استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم و أبو بكر رجلاً من بني الدليل هادياً خريتماً.<sup>6</sup>
- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما- أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أعطوا الأجير أجره، قبل أن يجف عرقه.

<sup>1</sup> - أشرف محمد دوايه، مرجع سبق ذكره. ص 179.

<sup>2</sup> - شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، ط1، دار النفائس، الأردن، 2012، ص 304.

<sup>3</sup> - أشرف محمد دوايه، مرجع سبق ذكره، ص 180، 181.

<sup>4</sup> - شهاب أحمد سعيد العززي، مرجع سبق ذكره، ص 304.

<sup>5</sup> سورة القصص، الايتين 26-27 .

<sup>6</sup> - أشرف محمد دوايه، مرجع سبق ذكره، ص 195.

3. من الإجماع: فهو ظاهر من قول ابن قدامة: وأجمع أهل العلم في كل عصر وكل مصر، على جواز الإجارة.

ثالثاً: أنواع الإجارة

للإجارة نوعان هما:<sup>1</sup>

1. الإجارة التشغيلية: وهو التأجير الذي يقوم على تملك المستأجر منفعة أصل معين لمدة معينة، على أن يتم إعادة تأجير الأصل لمالكة البنك الإسلامي في نهاية مدة الإيجار، ليتمكن المالك من إعادة تأجير الأصل لطرف آخر أو تجديد العقد مع نفس المستأجر إذا رغب الطرفين بذلك.

2. الإجارة المنتهية بالتمليك: في هذا النوع من التأجير يتم تملك منفعة الأصل خلال مدة التأجير للمستأجر، مع وعد من المالك بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بسعر السوق في وقته، أو بسعر يحدد في الوعد أو بسعر رمزي أو بدون مقابل، والوعد بتمليك الأصل للمستأجر في نهاية مدة التأجير بدون مقابل، هو المقصود هنا التأجير التمويلي، وهو المطبق في البنوك الإسلامية، لأن المصرف يكون قد أستوفى ثمن الأصل من خلال أقساط التأجير، التي كان قد حصل عليها أثناء فترة التأجير، لذا يكون بدل الإيجار في هذا النوع أعلى بكثير منه في التأجير التشغيلي.

المرابحة هي أحد منتجات أعمال المصارف الإسلامية، وتم اعتمادها لتكون بديلاً عن نظام الفوائد ومصحوباً بشعار النهوض بالمجتمع وإقامة المشاريع الاستثمارية والتنمية، وهي تتوافق مع جميع المعاملات المصرفية، مثل خطائبت الضمان و الإعتمادات المستندية وغيرها.

المطلب الثاني: أساسيات التمويل بالمرابحة

يقوم التمويل بالمرابحة على أسس ومفاهيم سنتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف المرابحة

1. تعريف المرابحة: لغة: جاء في مختار الصحیح؛ ربح في تجارته بالكسر ربحاً وتجارة رابحة أي

يربح فيها، وأربحه على سلعته، أعطاه ربحاً، وباع الشيء مرابحة وهي مصدر من الربح وهو

الزيادة.<sup>2</sup>

2. وفي الاصطلاح الفقهي:

- عرفها المالكية بأنها: ( بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به مع زيادة ربح معلوم ).<sup>3</sup>

- وعرفها الحنابلة بأنها: ( بيع برأس المال و ربح معلوم ).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، ط3، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص259-260.

<sup>2</sup> - محمد محمود حسن، العقود الشرعية المالية في المعاملات المالية المعاصرة، جامعة الكويت، 1997، ص 08.

<sup>3</sup> - عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، ص 562.

<sup>4</sup> - عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني، ج 5، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، 1401هـ، ص 199.

- وعرفها الحنفية بأنها: ( بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح).<sup>1</sup>
- وعرفها الشافعية بأنها: ( عقد يبني الثمن فيه على ثمن البيع الأول مع زيادة).<sup>2</sup>

بناء على التعاريف السابقة نستنتج أن المرابحة صورة من صور البيع تقوم على زيادة ربح معلوم على ثمن السلعة قبل بيعها.

#### الفرع الثاني: مشروعيتها

يستمد بيع المرابحة مشروعيتها من القرآن والسنة واتفق الفقهاء حوله من حيث المبدأ.

1. في القرآن: قال تعالى: [ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم].<sup>3</sup>

- وقال أيضا: [ وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون].<sup>4</sup>

وذلك أن المرابحة تمثل ابتغاء للفضل أي الزيادة، كما أنها تدخل في عموم عقود البيع المشروعة لقوله

تعالى: [ وأحل الله البيع وحرم الربا].<sup>5</sup>

2. في السنة: كما أجاز الرسول عليه الصلاة والسلام بيع السلعة بأكثر من رأس مالها في قوله عليه

السلام: ( البيعان بالخيار ما لم يفترقا).<sup>6</sup>

3. الإجماع: هناك أيضا فتوى صادرة عن مؤتمر المصاريف الإسلامية الثاني تقول: ( إن المواءمة على

بيع المرابحة للأمر بالشراء بعد تملك السلعة المشتراة وحيازتها ثم بيعها لمن أمر بشرائها بالربح المذكور

في الوعد السابق، هو أمر جائز شرعا طالما كانت تقع على المصرف مسؤولية الهلاك قبل التسليم، وتبعية

الرد فيما يستوجب الرد بعيب خفي، أما بالنسبة للوعد وكونه ملزم للأمر بالشراء أو المصرف أو كليهما،

فإن الأخذ بالإلزام أمر مقبول شرعا، وكل مصرف مخير في الأخذ بما يراه، في مسألة القول بالإلزام

حسب ما تراه هيئة الرقابة الشرعية لديه).<sup>7</sup>

<sup>1</sup> - علاء الدين بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج 5، دار الكتاب العربي، بيروت، 1394هـ، ص 222.

<sup>2</sup> - يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين، ج 3، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، قطر، ص 526.

<sup>3</sup> - سورة البقرة، الآية 198.

<sup>4</sup> - سورة الجمعة، الآية 10.

<sup>5</sup> - سورة البقرة، الآية 275.

<sup>6</sup> - محمد عبد الرؤوف حمزة، البيع في الفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة سانت

كليمنتس، الشارقة للاستشارات الأكاديمية والجامعية، قسم الاقتصاد الإسلامي، 2007/2006، ص 58.

<sup>7</sup> - محمد عبد الرؤوف حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 67.

### الفرع الثالث: شروط صحة المرابحة

المرابحة بيع كالبيوع تحل بما تحل به البيوع، فحيث يكون البيع حلالاً فهي حلال، وحيث كان البيع حراماً فهي حرام، ولكن يلزم لصحة المرابحة بالإضافة إلى الشروط العامة في العقود ( كالأهلية والمحل والصيغة) بعض الشروط الأخرى منها ما يلي:

1. أن يكون الثمن الأول معلوماً للمشتري، لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع فإذا لم يكن معلوماً فهو بيع فاسد.<sup>1</sup>
2. أن يكون الربح معلوماً لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.<sup>2</sup>
3. أن لا يكون الثمن في العقد الأول مقابلاً بجنسه من أموال الربا، فإن كان كذلك بأن اشترى المكمل أو الموزون بجنسه مثلاً بمثل لم يجز بأن يبيعه مرابحة، لأن المرابحة بيع بالثمن لأول وزيادة، والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحاً.<sup>3</sup>
4. أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال: أي أن يكون له مثل كالمكيلات والموازين والعدييات، وهو شرط جواز المرابحة على الإطلاق، وإن كان من ما لا مثل له من العروض كالزراعات والمعدودات المتفاوتة لا يجوز بيعه مرابحة مما ليس ذلك العرض في مثله.<sup>4</sup>
5. أن يكون عقد البيع الأول صحيحاً، فإن كان فاسداً لم تجز المرابحة، لأن المرابحة بيع بالثمن الأول مع زيادة ربح، والبيع الفاسد يثبت الملك فيه بقيمة المبيع إن كان قيمياً أو بمثله إن كان مثلياً، لا بالثمن المسمى لفساد التسمية، والمملوك بالقيمة لا يباع مرابحة، لأن القيمة مجهولة لا تعرف إلا بالتقويم، والثمن الأول هنا مجهول القيمة.<sup>5</sup>

### المطلب الثالث: أنواع المرابحة

المرابحة صورة من صور البيع، وعلى وجه التحديد من بيوع الأمانة وهي البيوع التي تستند على الثقة بين المتبايعين وتعتمد على رأس المال أساساً للثمن، ومنها بيع التولية والوضعية، ويجوز إبرام هذه البيوع بالدفع العاجل أو السداد بالأجل.<sup>6</sup>

تنقسم المرابحة في الفقه الإسلامي إلى نوعين هما:

<sup>1</sup> - مصطفى طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع غاشي، مصر، 1999، ص 202.

<sup>2</sup> - محمد صلاح الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار الوفاء، مصر، 1990، ص 206.

<sup>3</sup> - عبد الرزاق الهبتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن، 1998، ص 512.

<sup>4</sup> - عبد الحميد زايد وعبد الوهاب شطبية، آليات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في

العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، 2012/2013، ص 44.

<sup>5</sup> - عمر عبد الله كامل، القواعد الفقهية الكبرى وأثرها في المعاملات المالية، ص 106.

<sup>6</sup> - محمد عبد الرؤوف حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

### الفرع الأول: المرابحة العادية

وهي أن يمتلك البنك سلعة معينة بمواصفات معينة، فيأتي العميل فيقول: أريد أن أشتري منك هذه السلعة بالثمن نفسه الذي اشتريت به مع ربح معلوم. فهنا المرابح يشترى لنفسه أولاً دون طلب مسبق ثم يعرضها للبيع مرابحة.<sup>1</sup> حيث:

. تتحصر العلاقة بين طرفين اثنين هما: المصرف البائع والمشتري.

. لا يوجد فيها مواعيد وإتمام العقد مباشرة لان المبيع في حوزة البائع وملكه، فالمبيع هنا موجود.

. المصرف يتخذ الملك طريقاً للربح.

. المصرف تاجر حقيقي، فهو يمتلك السلعة وينتظر من يطلبها منه.

من خلال ما تقدم نلاحظ أن بيع المرابحة العادية يتم بمرحلتين هما:

1. امتلاك المصرف للسلعة وتعد هذه موجودات بغرض إعادة بيعها، وحينها تعرض المصرف لمخاطر التغيير في سعر السلعة.

2. تحول العلاقة بين مستوى السلعة والمصرف لعلاقة دائن بمدين، وبالتالي التعرض لمخاطر عدم دفع الطرف المتعامل معه للدين المستحق بزمته.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: المرابحة للأمر بالشراء

أولاً: تعريف المرابحة للأمر بالشراء: وهي قيام البنك بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول

ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه البنك كلياً أو جزئياً، وذلك في مقابل التزام الطالب شراء ما أمر به،

وحسب الربح المنفق عليه عند الابتداء. فبيع المرابحة في هاته الحالة هي أن يبيع السلعة التي تملكها البنك

بما قامت عليه من مال مضاف إليه مقدار من الربح قدره كذا، باتفاق الطرفين لذلك يجب بيان مقدار

الربح وثمان السلعة وما أضيف للثمن.<sup>3</sup>

ثانياً: أطراف بيع المرابحة للأمر بالشراء: يقوم تطبيق هذا البيع في البنوك الإسلامية على آلية محددة

مؤداها ضرورة وجود الأطراف الثلاثة التالية:

1. الأمر بالشراء: وهو الراغب في شراء السلعة وهو المشتري الثاني (العميل).

2. المأمور بالشراء (البنك): وهو المشتري الأول أو هو البائع الثاني.

3. البائع الأول: وهو الذي يملك السلعة ويبيعها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المرابحة في ضوء الفقه الإسلامي، <http://www.mostashar.com>.

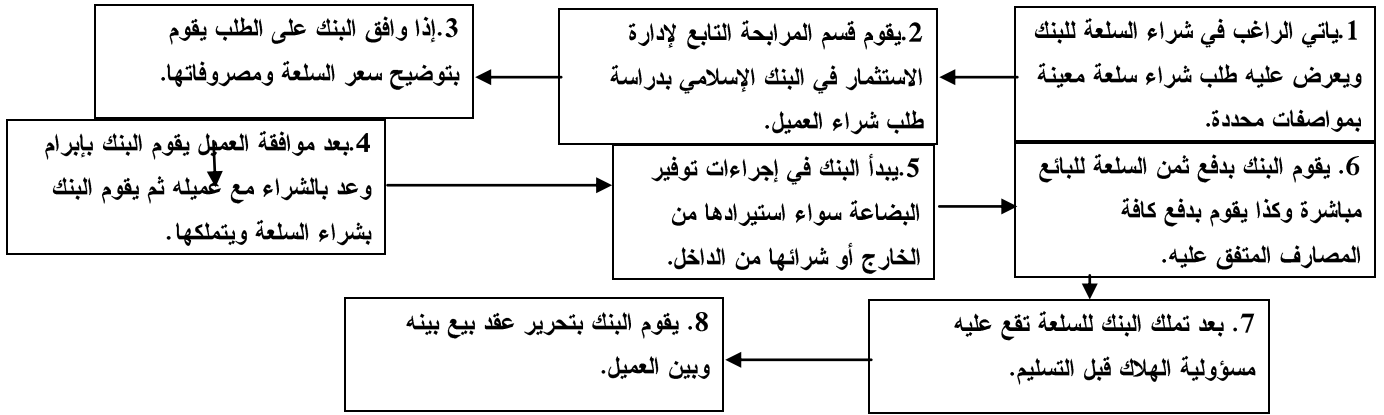
<sup>2</sup> موسى عمر مبارك أبو محمد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بارز، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن، 2008، ص 75.

<sup>3</sup> - إضاءات مالية مصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 03، الكويت، فبراير- مارس 2010، ص 02.

<sup>4</sup> - محمد محمود مكاوي، التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، مصر، 2015، ص 50.



شكل رقم 01: خطوات التمويل بالمرابحة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات الواردة في: محمد محمود مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

### الفرع الثالث: أشكال المرابحة للأمر بالشراء

لهذا النوع من أشكال المرابحة شكلين كالتالي:<sup>1</sup>

أولاً: المرابحة للأمر بالشراء مع الإلزام بالوعد:

- أن يتقدم الشخص إلى المصرف لشراء سلعة معينة بالمواصفات التي يحددها ويلتزم بشراء السلعة من المصرف بعد تملكها من طرف هذا الأخير.

- يشتري المصرف السلعة بناء على طلب الأمر بالشراء.

- يتفق الطرفان على الثمن والربح وطريقة الدفع بالتقسيط، وفق النظام الذي يعمل به المصرف.

- عرض السلعة على الأمر بالشراء للتأكد من مطابقتها للمواصفات المحددة حسب طلب الشراء.

وفي هذه الصورة نلاحظ أن المصرف لن يتعرض للمخاطر الخاصة باقتناء السلعة، حيث انه لن يشتري السلعة إلا بعد وجود أمر بالشراء وملتزم بشراء السلعة التي طلبها وإنما يتعرض لمخاطر عدم وفاء الأمر بالشراء بالتزاماته.

ثانياً: المرابحة للأمر بالشراء مع عدم الالتزام بالوعد:

- أن يتقدم الشخص إلى المصرف لشراء سلعة معينة بمواصفات محددة ويعد بشرائها ولكنه غير ملزم بشرائها.

- يشتري المصرف السلعة بناء على طلب الأمر بالشراء.

- عرض السلعة على الأمر بالشراء والتأكد من مطابقتها للمواصفات المحددة حسب طلب الأمر بالشراء.

- للأمر بالشراء الحق في شراء السلعة أو عدم شرائها.

<sup>1</sup> - محمود فهد العموري، الوعد الملزم في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية،

جامعة اليرموك، الأردن، 2004، ص 39.

-في حالة عزوف الأمر بالشراء عن شراء السلعة تصبح السلعة في ملك المصرف.  
 -عرض السلعة للبيع لأي شخص يرغب بالشراء وبالتالي قد يحقق ربح أو خسارة.  
 من خلال المراحل السابقة للمرابحة للأمر بالشراء مع عدم الالتزام بالوعد، يتضح أن المصرف سيتعرض لخطر شراء السلعة لنفسه وعلى غير يقين بشراء العميل لها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمود فهد العموري، مرجع سبق ذكره، ص 39.

المبحث الثاني: أنواع المخاطر التي تواجه التمويل بالمرابحة.

التمويل بالمرابحة كغيره من صيغ التمويل الإسلامي يتعرض لبعض المخاطر المتعلقة أساساً بالسلعة أو بالعمل، وتختلف طبيعتها من مالية وأخرى غير مالية حسب الهدف والمجال.

**المطلب الأول: مصادر المخاطر التي تواجه عقود المرابحة**

تختلف طبيعة المخاطر في عقود المرابحة عنها في عقود المشاركة أو المضاربة، من حيث أن مستوياتها واحتمال حدوثها أقل. وتنشأ المخاطر في عقود المرابحة من ثلاثة مصادر هي:<sup>1</sup>

**المصدر الأول:** ويكمن في رفض العميل التوقيع على عقد المرابحة للسلعة، عندما يمتلكها المصرف وقبل أن ينقلها إلى العميل. وفي هذه الحالة يقوم المصرف ببيع السلعة إلى طرف ثالث. فإذا باعها المصرف بمثل ما اشتراها به، انتفت المخاطرة، أما إذا باعها بأقل مما اشتراها به، فيمكن للمصرف تغطية هذه الخسارة من خلال التأمين النقدي المودع لديه من قبل العميل الأمر بالشراء أو من خلال كفيله.

**المصدر الثاني:** وينشأ عن وجود عيب في السلعة أو صلاحيتها، حيث يكون من حق العميل الأمر بالشراء رفض استلام السلعة، ولا يكون للمصرف الحق في الحصول على تعويض منه. وفي هذه الحالة يمكن للمصرف الرجوع إلى البائع الأصلي وردّ السلعة له، وهنا تكمن المخاطرة في رفض البائع الأصلي رد السلعة وإعادة قيمتها للمصرف، وهنا سوف يضطر المصرف إلى بيع السلعة مع بيان عيبها بأقل الأثمان، ويتحمل المصرف لوحده كامل الخسارة.

**المصدر الثالث:** وينشأ عن تخلف العميل الأمر بالشراء عن التسديد أو تأخره في التسديد، حيث لا يوجد في العقود الإسلامية شرط جزائي على التأخير في السداد، كما لا يوجد مكافأة للتعجيل في الدفع قبل تاريخ الاستحقاق. ولذلك تحرص المصارف الإسلامية على وجود كفيل قادر على تغطية عجز العميل عن التسديد، إن حدث ذلك. بالإضافة إلى أنه في بيع المرابحة لا تقوم البنوك الإسلامية بتمليك السلعة للزبون وإنما تبقى رهن باسم البنك إلى غاية دفع آخر قسط من ثمن تملك السلعة.

**المطلب الثاني: المخاطر المالية للتمويل بالمرابحة**

إن التمويل بالمرابحة كغيره من صيغ التمويل الأخرى، معرض لمجموعة من المخاطر، نذكرها في هذا المطلب.

<sup>1</sup> - أشرف محمد دواية، صناديق الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، مصر، 2004، ص 22.

الفرع الأول: مخاطر السوق

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة أحوال المنشآت الاقتصادية، فمخاطر السوق عامة تكون نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتتسأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول وأدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها، ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى:<sup>1</sup>

**أولاً-مخاطر أسعار الفائدة:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة.

لا تتأثر الصكوك الإسلامية مباشرة سعر الفائدة لكونها لا تتعامل به، إلا أنها قد تتأثر بسعر الفائدة إذا اتخذت سعرا مرجعيا في التمويل بالمرابحة كالليبور مثلا (LIBOR)\*، كما أن سعر الفائدة يقوم عليه النظام المصرفي في غالبية الدول الإسلامية، فإنه بلا شك يؤثر على الصكوك الإسلامية خاصة إذا لم يكن للوزع الديني دور في توجيه المستثمرين.

**ثانيا-مخاطر أسعار الأسهم:** تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية أو عوامل مصطنعة، وغير أخلاقية كالإشاعات والاحتيال والمقاومة والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك.

**ثالثا- مخاطر أسعار الصرف:** تنشأ هذه المخاطر في سوق النقد نتيجة تقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الآجلة في حالة شراء سلع بعملة أجنبية، أو انخفاض سعر تلك العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى، كما أن مخاطر سعر الصرف قد تظهر أيضا عند شراء سلعة من الخارج، وإعادة بيعها داخل

<sup>1</sup> - طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات 5، البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، 2003، ص 30.

\* إن التسعير في التمويل الإسلامي يستند إلى LIBOR PLUS، وتعني أن تحديد الربح في المرابحة والوكالة المقيدة بالمرابحة والإحارة يستند إلى الليبور كسعر أساس، ويكون بمثابة التكلفة ويضاف إليه هامش، فلو فرض ان الليبور هو 3% والهامش الزائد فوق الليبور هو 2% فإن الربح سيكون 5% سنويا فوق قيمة الأصل محل المرابحة أو الإحارة، وهو يمثل الحد الأدنى الذي لا يمكن التزول تحته في عمليات التمويل الإسلامي. و لمزيد من التفاصيل انظر Ali Arsalan Tarik, managing financial risks of sukuk structures, A dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of masters of Science at Loughborough University, UK, 2004, P 43.

الدولة، فإذا ما تغيرت أسعار الصرف فسيؤدي ذلك إلى التأثير على سعر تلك السلعة بالانخفاض مما يسبب خسارة بالنسبة للبنك الذي اشتراها بثمن أعلى من الخارج.

### الفرع الثاني: مخاطر الائتمان

هي المخاطر التي ترتبط بالطرف الآخر في العقد أي قدرته على الوفاء بالتزاماته كاملة في موعدها كما هو منصوص عليه في العقد، ويمكن أن ينشأ هذا الخطر نتيجة سوء اختيار العميل سواء بعدم وفائه بالتزاماته أو عدم رغبته في استلام السلعة المشتراة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: مخاطر السيولة

يكون سببها عدم قدرة البنك على تنفيذ التزاماته حال تحققها دون حدوث خسارة غير مقبولة، وتتضمن أيضاً عدم القدرة على معالجة تراجع مصادر الأموال غير المخطط لها، وضعف الإدارة في تحديد التغيرات في ظروف السوق التي يكون لها تأثير كبير على قدرة المصرف لتسييل أمواله بشكل سريع وبأقل خسارة من القيمة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: المخاطر غير المالية للتمويل بالمرابحة

و هي المخاطر التي لا يكون المال هو المتسبب الرئيسي في حدوثها، و من أهمها ما يلي:

**الفرع الأول- مخاطر التشغيل:** هي احتمالية الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل من العمليات الداخلية والأنظمة والعاملين وأحداث خارجية، وتكون هذه المخاطر بسبب: الاختلاس، السرقة، الجرائم الالكترونية، التزوير وتزييف العملات، وذلك من خلال عدم توافر الكفاءة الإدارية القادرة على القيام بمهام الوكالة عن الملاك وتحقيق الأرباح مع نموها واستقرارها مستقبلاً، أو من خلال ضعف الرقابة الشرعية مما يؤثر سلباً في ثقة المتعاملين وسمعة المنشأة.<sup>3</sup>

**الفرع الثاني - المخاطر القانونية:** ترتبط هذه المخاطر بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات وربما تكون طبيعة هذه المخاطر خارجية، مثل الضوابط الرقابية التي تؤثر في بعض أنواع الأنشطة التي تمارسها

<sup>1</sup> - مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول « الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009، ص 96.

<sup>2</sup> - عبد المؤمن خلوي، مشكلة السيولة قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2013، ص 37.

<sup>3</sup> - شهبون لمياء، معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص 54.

المصارف كما يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية تمت بصللة لإدارة المصرف وموظفيه، مثل الاحتيايل وعدم الالتزام بالضوابط والقوانين.

**الفرع الثالث - مخاطر السمعة:** وهي المخاطر الناشئة عن توافر انطباع سلبي عن البنك والذي قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة. أما أسباب حدوث هذا الانطباع قد تكون من:

- التصرفات الناشئة عن موظفي البنك.
- عدم القدرة على خدمة العملاء بالجودة والسرعة المطلوبة.
- اهتزاز ثقة العملاء بسرية البنك.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد محمود مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

### المبحث الثالث: وسائل الاحتياط من مخاطر التمويل بالمرابحة

لما كانت صيغة التمويل بالمرابحة من أكثر صيغ التمويل المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية، ونظرا لتعرض هذه الصيغة لعدد من المخاطر المتنوعة، كان لا بد على البنوك الإسلامية أن تتخذ إجراءات وأساليب مختلفة بهدف التحوط من المخاطر التي يتعرض لها هذا التمويل.

#### المطلب الأول: الشروط والخيارات كأداة لدفع مخاطر التمويل بالمرابحة

تقوم البنوك بإتباع وسائل متعددة لدفع الخطر الذي قد يلحق بها، و تتنوع هذه الوسائل بين شروط و خيارات، نبرزها فيما يلي:

#### الفرع الأول - الشروط لدفع مخاطر التمويل:

أولا- في اللغة: الشرط تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول ، وجد الثاني، و قيل الشرط ما يتوقف ثبوت الحكم عليه.<sup>1</sup>

ثانيا- معنى الشرط في الاصطلاح هو: ما يتوقف وجود الحكم على وجوده وجودا شرعيا بأن يوجد الشرط ويكون خارجا عن حقيقة المشروط، ويلزم من عدمه عدم المشروط وذلك كالشاهدين في عقد الزواج.<sup>2</sup>

ثالثا - أنواع الشروط: تنقسم الشروط إلى قسمين:

1. الشروط الشرعية: هي التي اشترطها الشارع، إما للوجوب: كالبلوغ لوجوب الصلاة وغيرها من الأمور التكليفية، وإما للصحة كاشتراط الطهارة للصلاة، وإما للانعقاد كاشتراط الأهلية لانعقاد التصرف، وإما للزوم كاشتراط عدم الخيار في لزوم البيع، وإما لنفاذ اشتراط الولاية وما في معناها لنفاذ التصرف.
2. الشروط العقدية: هي الشروط التي يشترطها المكلف في العقود وغيرها، وتنقسم هذه الشروط إلى عدة أقسام بعدة اعتبارات على النحو التالي:

أ. من حيث التقييد والتعليق والإضافة: وهي ثلاثة أنواع:

- شروط التقييد: هي شروط يشترطها الناس ويضعونها في معاملاتهم بإرادتهم، ويوقفون عقودهم عليها ويعلقونها بها، ويجعلونها مرتبطة بهذه الشروط بحيث لا تتحقق تلك العقود إلا إذا تحققت هذه الشروط. والشرط التقييدي المقترن بالعقد هو التزام وارد في التصرف القولي عند تكوينه زائد عن أصل مقتضاه شرعا، فالشرط المراد هنا- التزام المتصرف في تصرفه في أمر من الأمور زائد على أصل التصرف، سواء أكان هذا الالتزام الزائد من مقتضى التصرف أو لم يكن، وسواء أكان فيه منفعة للملتزم له أو لغيره، أو لم يكن فيه منفعة لأحد.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - الشريف الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة 1985م، ص 131.

<sup>2</sup> - بدران أبو العين بدران، أصول الفقه الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 290.

<sup>3</sup> - محمد محمود مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 417.

- **شرط التعليق:** هو ترتيب أمر لم يوجد على أمر لم يوجد، أو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى،<sup>1</sup> والتعليق مقتضاه أن يكون الشرط معدوماً، وعلى خطر الوجود، فإن كان موجوداً أو مؤكداً فلا يعتبر شرطاً، وإن كان المعلق عليه مستحيلاً كان العقد باطلاً.<sup>2</sup>
- **شرط الإضافة للمستقبل:** وهو تأخير حكم التصرف القولي إلى زمن مستقبل معين.<sup>3</sup>
- ب. **تقسيم الشروط من حيث اعتبارها وعدم اعتبارها:** تقسم إلى ثلاثة أنواع:
  - **شرط لا ينافي الشرع بل هو مكمل للشروط:** وذلك كما لو اشترط المقرض على المقترض رهناً أو كفيلاً.
  - **شرط غير ملائم للمشروط بل هو مناف لمقتضاه:** كما لو اشترط الزوج في عقد الزواج ألا ينفق على الزوجة.
  - **شرط لا ينافي الشرع وفيه مصلحة لأحد العاقدين أو كليهما أو لغيرهما:** ولكن العقد لا يقتضيه، فلا تعرف ملائمته أو عدم ملائمته للعقد، وذلك كما لو باع منزلاً على أن يسكنه البائع مثلاً فترة معلومة، أو يسكنه فلان أجنبي، وهذا الشرط محل خلاف بين الفقهاء.

#### الفرع الثاني: الخيارات لدفع مخاطر التمويل

- أولاً - **تعريف الخيار اصطلاحاً:** أن يكون لأحد العاقدين أو لكليهما الحق في اختيار أحد الأمرين، إما إمضاء العقد وتنفيذه، وإما فسخه ورفضه من أساسه، وخيار الشرط أن يشترط العاقدين أو أحدهما الخيار في صلب العقد أو بعده في المجلس إلى مدة معلومة.<sup>4</sup>
- ثانياً - **تطبيق خيار الشرط في البنوك الإسلامية:**

يمكن الاستفادة بخيار الشرط في عمليات التمويل المعتمدة على البيوع ومنها: بيع المرابحة، والإجارة، والاستصناع.... الخ، وجريان الخيار في البيع اتفاقي، لأنه هو العقد الذي وردت فيه أخبار مشروعيتها والبيع عقد لازم قابل للفسخ بطريق الإقالة، فهو يقبل الفسخ بخيار الشرط.

#### ثالثاً - خيار الشرط في صيغة المرابحة:

أي مقابلة الخيار الذي يكون للمشتري في مواجهة البنك بخيار، مقابل يكون للبنك في مواجهة البائع الذي يبيع له السلعة موضوع المرابحة.

وبيان ذلك أن يتقدم المشتري الأمر إلى البنك أمراً له بشراء سلعة ما بمواصفات محددة واعد له بشرائها منه بعد تملكه لها- وهو وعد غير ملزم يكون الأمر معه بالخيار-، فيبدأ البنك بعد دراسة طلبه في الاتصال بالشركات العالمية لترتيب هذه الصفقة، ثم يرتبط معها من خلال مندوبيه في هذه البلاد بعقد

1 - حاشية ابن عابدين، ج2، ص 492.

2 - ابن نجيم، الأشياء والنظائر، ص 367.

3 - المدخل الفقهي العام، ج 1، ص 507.

4 - نيل المآرب شرح دليل الطالب (1/344)، وراجع المبدع في شرح المقنع.



غير بات، أي يشترط لنفسه فيه الخيار لمدة معينة يراها كافية للاتصال للأمر والتفاهم معه، ولما كان تقرير الخيار للمشتري لا يمنع من انتقال الملك إليه وفقا لما عليه جمهور الفقهاء فإن البنك باعتباره مالكا يستطيع أن يرتبط مع عميله الأمر بعقد بات في هذه الفترة، وذلك حقه،<sup>1</sup> ويكون بذلك قد أسقط خياره، فإن نكل العميل استطاع البنك أن يستعمل حقه في الخيار وأن يعيد السلعة إلى بائعها بدون مغارم، أما ما كان من مصروفات الاتصال وترتيب الصفقة فهو قدر من المخاطرة محتمل لا تخلو من مثله التجاوزات، ولا يعود على البنك بأي ضرر.

ويتم خيار الشرط في المرابحة بالأسلوب التالي:

1. عند العمل بصيغة المرابحة يتلقى البنك الإسلامي رغبة من عميله مع وعد بالشراء وهو وان كان لا يبالي -في الواقع- بمصير هذا الوعد، فإن من الضروري الإبقاء على جدية الوعد تفاديا للدخول في الصفقة وإلغائها مما إذا تكرر يخل بسمعة البنك.
  2. يشتري البنك السلعة الموعود بشرائها مع اشتراطه الخيار (حق الفسخ) خلال مدة معلومة يظن كفايتها للتوثق من تصميم الواعد على الشراء وصدور إرادته بذلك.
  3. يطالب العميل الواعد بتنفيذ وعده بالشراء، فإذا اشترى السلعة باعه البنك إياه وبمجرد موافقته على البيع يسقط الخيار الذي له.
- رابعا: مزايا خيار الشرط في صيغة المرابحة: يتيح للبنك الإسلامي الدخول في مبادرات لشراء ما يتوقع اتجاه الرغبات إليه، كما أنه يجعل البنك الإسلامي جهة أصيلة في السوق حيث يتلقى رغبات البيع من المصدرين كما يتلقى رغبات الشراء من العملاء.
- وبناء على ما سبق يمكن الاستفادة بخيار الشرط في صيغة المرابحة في البنوك الإسلامية على النحو التالي:

- يمكن استخدام خيار الشرط للتأكد من الكفاءة الإنتاجية للآلات والمعدات التي تمول البنوك شرائها للحرفيين وأصحاب المصانع، حيث يمكن للبنك أن يشترط الخيار في حالة عدم كفاءة الآلة في التشغيل، وذلك خلال فترة معينة يتفق عليها الطرفان، ولا شك أن مثل هذا الاشتراط يوفر أموالا كبيرة كان من الممكن أن تبدد من جراء انخفاض الطاقة الإنتاجية للآلات والمعدات وما يتبعه من انخفاض في كفاءة الاستثمار نفسه.

- يمكن تمويل شراء سلعة لمستثمر معين أو بيعها مع اشتراط البنك للخيار ويربطه بموافقة السلطات المختصة في الدولة، أو إدارة البنك، وذلك خلال فترة معينة يتفق عليها الطرفان، وفائدة اشتراط الخيار هنا تكمن في تلافي الخسائر التي يمكن أن تؤدي إليها السلعة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد محمود مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 423.

<sup>2</sup> - محمد محمود مكاوي، نفس المرجع، ص 423.

**المطلب الثاني: تجزئة مخاطر المرابحة عن طريق الصكوك الإسلامية.**

يمكن للجهة المصدرة للصكوك أن تتبع مجموعة من التقنيات والإجراءات وذلك بهدف تقليل هذه المخاطر أو تجنبها:

**الفرع الأول: استخدام تقنيات الرهن والكفالة**

**أولاً - الرهن:** وهو حبس شيء بحق يمكن استيفاؤه منه، أو جعل شيء مالي محبوباً وثيقة بحق مثل تقديم المدين حلياً أو ساعة أو عقاراً رهناً للدائن المرتهن، وهو مشروع في الإسلام لقوله تعالى: "فرهان مقبوضة"<sup>1</sup>. ولأن "النبي صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودي طعاماً إلى أجل، ورهنه درعاً من حديد"<sup>2</sup>. ويشترط في المرهون ستة شروط: أن يكون متقوماً، موجوداً وقت التعاقد، أن يكون مملوكاً بنفسه للراهن، أن يكون معلوماً، أن يكون مقدور التسليم، وأن يكون المرهون مقبوضاً في الدائن المرتهن، أو عند شخص مؤتمن وهو المسمى بالعدل.<sup>3</sup>

**ثانياً - الكفالة:** هي ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة مطلقاً، أي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة بنفس أو دين أو عين، أي أن يلتزم طرف بتحمل عبء عن طرف آخر على سبيل التبرع، وكفالة الشخص المليء وسيلة ناجحة في تخفيض مخاطر توظيف حصيلة الصكوك الإسلامية، خاصة المخاطر الائتمانية ومخاطر المخالفات الشرعية ومخاطر الأصول وعوائدها.<sup>4</sup>

**الفرع الثاني: التأمين التبادلي**

تتيح هذه الآلية الحماية من المخاطر الائتمانية للصكوك فقد يلجأ البنك الإسلامي إلى الاقتراح على المدين للبنك بالاشتراك في صندوق التأمين التبادلي الموجود داخل البنك، على أن يسدد المشترك نسبة معينة في الدين المؤتمن عليه في حساب خاص لهذه الغاية على سبيل التبرع مقابل حصول المشترك على تعويض عند التعرض لخطر من الأخطار كالإعسار مثلاً.<sup>5</sup>

**المطلب الثالث: تجزئة مخاطر المرابحة عن طريق إشراك بنوك أخرى في عملية التمويل**

قد تكون المخاطرة في التمويل أكبر من أن يتحملها البنك وحده، لذا فهو يسعى إلى إشراك بنوك أخرى معه في العملية لتحمل مخاطر أقل، نظراً لكبر حجم التمويل في هذه الحالة.

**الفرع الأول: مزايا الاشتراك في عملية التمويل مع بنوك أخرى**

**أولاً:** تضاؤل المخاطر الاقتصادية على مستوى البنك الواحد وذلك بتوزيعها على أكبر عدد من البنوك المشتركة في التمويل ومن ثم يتجنب البنك الانكشاف الزائد لطالب تمويل واحد.

<sup>1</sup> - سورة البقرة، الآية 283،

<sup>2</sup> - رواه البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها.

<sup>3</sup> - وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، 2002، ص 226.

<sup>4</sup> - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 1، البحرين، 2008، ص 4.

<sup>5</sup> - وهبة الزحيلي، مرجع سبق ذكره، ص 230.

ثانياً: يستطيع البنك أن يسهم بما لديه من أموال حتى ولو كانت بكميات صغيرة في أكبر عدد من التمويلات الجماعية، التي تقدم لطالبي التمويل المنتمون لأكثر من قطاع أو منطقة جغرافية وبالتالي يوزع المخاطر ويتجنب التركيز على قطاع أو منطقة جغرافية واحدة قد تتشابه الصعوبات التي تواجهها.

ثالثاً: مشاركة عدد كبير من البنوك قد تجعل طالب التمويل يفكر أكثر من مرة، قبل إعلانه التوقف عن الدفع، ومن ناحية أخرى، إن المشاركة الكبيرة قد تفيد البنوك من حيث أنها تقطع على طالب التمويل فرصة أن يضرب بنك بآخر، على سبيل الحصول على شروط أفضل.

رابعاً: إن المشاركة الجماعية قد تمكن البنوك وكذلك طالب التمويل من الحصول على تمويل كبير في التمويل الواحد، وهذا يحقق عدة مزايا:

1- الحصول على كميات كبيرة من الأموال لمصلحة طالب التمويل، كما يفتح أمام البنوك فرصة جيدة لاستغلال ما لديها من أموال.

2- أنه بالتفاوض مرة واحدة حول شروط وبنود العقد الكبير يوفر لطالب التمويل الوقت ومشاكل المفاوضات المتعددة، ويدفع رسوماً قانونية واحدة، يطرح اسمه وسمعته في السوق مرة واحدة، ويدفع أتعاب المستشارين والخبراء الذين يستعين بهم مرة واحدة.

وقد يحقق هذا الأسلوب فائدة كبرى ألا وهي أن طالب التمويل ربما يحصل على التمويل في الوقت المناسب، أي قبل ارتفاع أسعار تكلفة المشروعات المزمع توظيف التمويل فيها، مما يزيد من الفعالية الاقتصادية للتمويل في هذه الحالة.

خامساً: التمويل بالاشتراك مع بنوك أخرى يفسح للبنوك الصغيرة الأقل خبرة في التمويل الكبير، وذات الموارد الصغيرة أن تستفيد من هذه العملية اعتماداً على خبرة البنوك الكبيرة، وبالتالي تفتح لها مجالاً هاماً لتوظيف بعض أموالها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد محمود مكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 471.

### خلاصة الفصل

التمويل بالمرابحة هو بيع السلعة بالثمن الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم، وقد استمد هذا التمويل مشروعيته من الكتاب والسنة والإجماع، وهو يعتبر من أكثر صيغ التمويل استخداماً من طرف البنوك الإسلامية، نظراً لقلّة مخاطره وكثرة فوائده مقارنة بالصيغ الأخرى. وإن التمويل بالمرابحة كغيره من صيغ التمويل لا يخلو هو الآخر من المخاطر التي يمكن تلخيصها كما يلي:

- تعرض أموال البنك للخطر في حالة عجز العميل عن السداد وعدم الحصول على ضمانات كافية.
- تحمل البنك المسؤولية تجاه البضاعة، سواء هلك السلعة المشتراة أو تحمل خسارة قيمتها في حالة عدم شرائها من طرف العميل، أو عدم القدرة على بيعها ثانية.
- تخلف العميل الأمر بالشراء عن التسديد أو تأخره في التسديد.

# الفصل الثالث:

تقديم واقع التمويل بالمراحة

في البنوك الإسلامية

## تمهيد

نقوم في هذا الفصل بدراسة واقع التمويل بالمرابحة لعينة من البنوك الإسلامية، متكونة من ستة بنوك خليجية تعمل بنظام الصيرفة الإسلامية، من خلال تقييم أهم مؤشرات الأداء المالي لهذه البنوك خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2015.

يتم هذا التقييم بدراسة كل بنك على حدة، من خلال تحليل مجموعة من مؤشراتها المالية تشمل التمويل، الربحية، الودائع، حقوق المساهمين والأصول، ثم تحليل تطور الصيغ التمويلية التي يعمل بها كل بنك، والمقارنة بينها مع التركيز على إبراز تطور التمويل في مجال المرابحة في كل بنك من بنوك الدراسة.

المبحث الأول: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في بنك بوبيان الكويتي وبنك التمويل الكويتي سنقوم في هذا المبحث بتقييم الأداء لكل بنك على حدة، اعتماداً على التقارير الخاصة بكل من البنكين ومن ثم سنقوم بدراسة تطور المرابحة في البنكين في الفترة الممتدة بين 2005 و 2015. **المطلب الأول: دراسة واقع التمويل في المرابحة في بنك بوبيان الكويتي** في هذا المطلب سنقوم بدراسة واقع التمويل في بنك بوبيان الكويتي في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015.

#### الفرع الأول: نبذة تعريفية حول بنك بوبيان الكويتي

تأسس بنك بوبيان ش.م.ك (البنك) كشركة مساهمة كويتية عامة بتاريخ 21 سبتمبر 2004 وفقاً لقانون الشركات التجارية المعمول به في دولة الكويت وبموجب المرسوم الأميري رقم 88 ووفقاً لقواعد وقوانين بنك الكويت المركزي (القانون رقم 30 الصادر في 2003)، وتم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 15 مايو 2016م. تم الترخيص للبنك من قبل بنك الكويت المركزي في 28 نوفمبر 2004، ليقوم البنك بشكل رئيسي بتقديم كافة الخدمات المصرفية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحة وطبقاً لما تعتمده هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: تقييم أداء بنك بوبيان الكويتي

1. **الأصول:** شاهدت قاعدة الأصول في بنك بوبيان الكويتي نمواً قياسياً حيث بلغ إجمالي الأصول 328.470 مليون دينار كويتي 2005 واستمرت أصول البنك بالنمو بوتيرة شبه متساوية إلى غاية 2008 حيث أنخفض مقدار النمو ليصل إلى 13% مقارنة 48% في 2007 وذلك بسبب أزمة الرهن العقاري التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، مما انعكس بدوره على نشاط ونمو بنك بوبيان باعتباره بنك عالمي، إلا أن البنك التقط أنفاسه في 2009 إذ ارتفعت نسبة النمو بـ 14.8% و بقيمة 964.779 مليون دينار كويتي، وذلك لإتباعه إستراتيجية جديدة للبنك تركز على العمل المصرفي سواء بتقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات أو الخدمات المصرفية الخاصة المقدمة لنخبة العملاء الأمر الذي ساعده بالحفاظ على زيادة النمو ليصل إلى 21% عام 2014 وبإجمالي أصول قدر بـ 2.647.930 مليون دينار كويتي، وأستمر النمو في الأصول إلى غاية 2015.

2. **الودائع:** لقد عرفت حسابات المودعين في بنك بوبيان الكويتي ارتفاعاً في حجمها بداية من 2005 بقيمة 91.233 مليون دينار كويتي إلى غاية 2008 بقيمة 569.636 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 86% إلا أن هذه النسبة انخفضت في عام 2009 لتصل إلى 24.5% وبقيمة 708.957 مليون دينار كويتي غير أنها عادة إلى الارتفاع من سنة 2010 بقيمة 941.028 مليون دينار كويتي وبقيمة

<sup>1</sup> -تقرير بنك بوبيان الكويتي 2009.

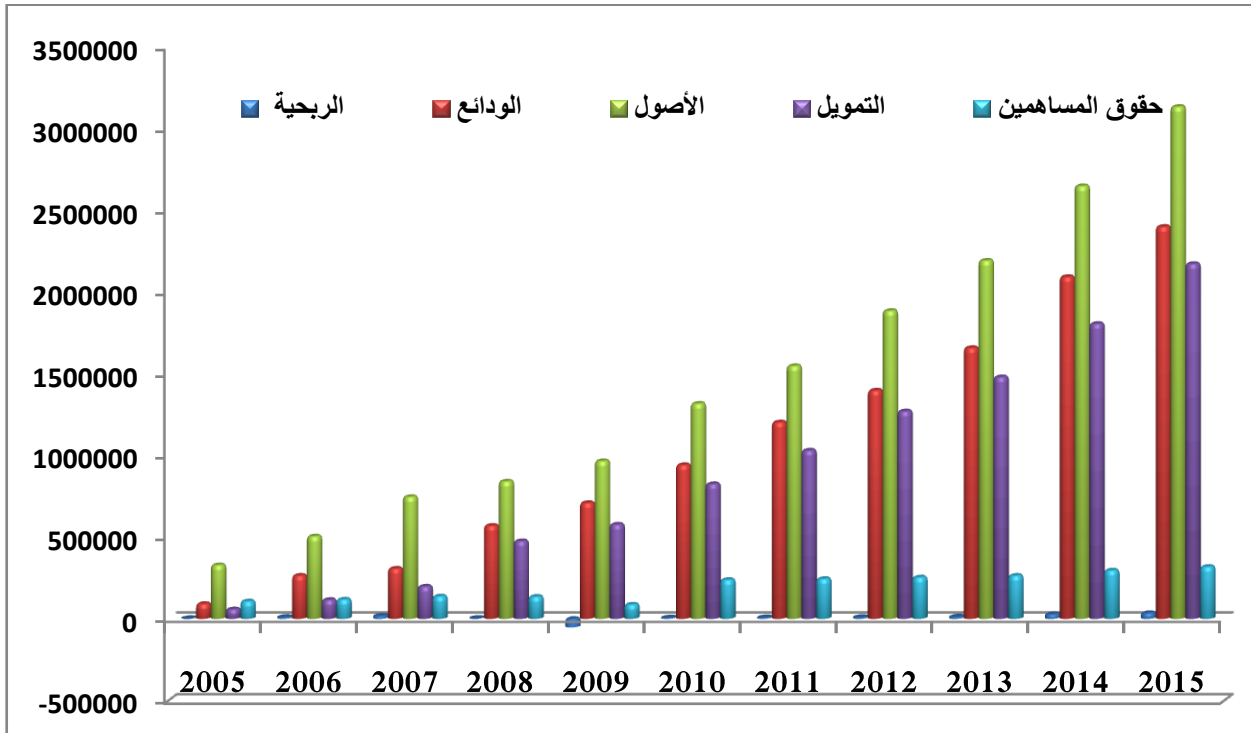
1.202.428 عام 2011 بنسبة نمو قدرها 28% الى عام 2015 بقيمة 2.398.935 مليون دينار كويتي.

جدول رقم (1): تطور أداء بنك بوبيان الكويتي (الوحدة: مليون دينار كويتي)

السنوات	الربحية	الودائع	الأصول	التمويل	حقوق المساهمين
2005	6.854	91.233	328.470	58.192	106.917
2006	10.314	264.328	504.339	115.698	118.175
2007	18.632	307.459	745.928	197.703	137.187
2008	1.932	569.636	840.461	475.431	135.148
2009	-52.013	708.957	964.779	576.558	87.135
2010	5.995	941.028	1.316.258	824.567	238.190
2011	7.941	1.202.428	1.547.103	1.030.084	244.245
2012	9.536	1.396.962	1.884.656	1.270.014	253.650
2013	12.720	1.657.398	2.191.986	1.478.701	263.944
2014	28.505	2.092.028	2.647.930	1.805.115	296.027
2015	35.185	2.398.935	3.132.885	2.171.794	318.232

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك بوبيان في الفترة 2005-2015.

الشكل رقم (2): تطور أداء بنك بوبيان الكويتي (الوحدة: مليون دينار كويتي).



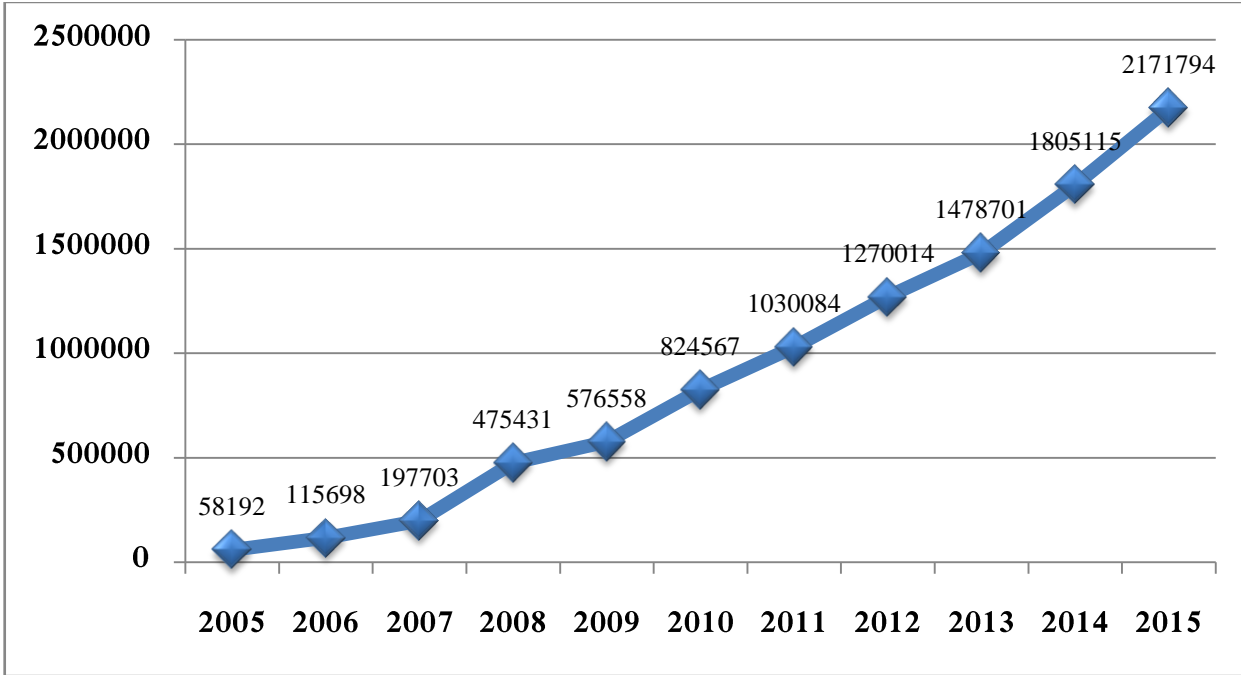
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.



- 3. الربحية:** حقق بنك بوبيان أرباح معتبرة بداية من 2005 بقيمة 6.854 مليون دينار كويتي وأستمر حجم الأرباح في الارتفاع إلى غاية 2007 بقيمة 18.632 مليون دينار كويتي ولكن في عام 2008 تعرضت لأرباح للانخفاض في قيمتها لتصل إلى 1.932 مليون دينار كويتي ثم لخسارة عام 2009 بمبلغ 52.013 مليون دينار كويتي وهذا كنتيجة لانعكاسات أزمة الرهن العقاري على الأداء المالي للبنك، وللتخلص من هذه الخسارة قام البنك بتبني إجراءات احترازية تتعلق ببند المخصصات كإجراء وقائي لدعم الموقف المالي للبنك، وهذا الذي ساهم بدوره في تحقيق نتائج إيجابية بداية من 2010 بصافي أرباح 5.995 مليون دينار كويتي، وأيضاً 2011 بصافي أرباح 7.941 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو قدرت ب 31%، ثم تتابعت الزيادات في ربحية البنك إلى غاية 2015 حيث انخفضت وذلك بسبب الأزمة الأخيرة (أزمة انخفاض أسعار البترول) ليصل صافي الربح فيها 35.185 مليون دينار كويتي.
- 4. حقوق المساهمين:** حسب تقارير بنك بوبيان الكويتي لوحظ فيه زيادة مستمرة في حسابات المساهمين من سنة 2005 بقيمة 106.917 مليون دينار كويتي، إلى غاية 2008 حيث بدأت حسابات المساهمين بالتدهور بالانخفاض إذ أنها سجلت قيمة قدرت ب 135.148 مليون دينار كويتي، وهي أقل إذا ما قورنت بسنة 2007، حيث بلغت قيمة حسابات المساهمين 137.187 مليون دينار كويتي، واستمرت الحسابات في الانخفاض حتى سنة 2009، و قدرت قيمتها ب 87.135 مليون دينار كويتي، وهذا راجع لانعكاسات أزمة الرهن العقاري على أداء البنك وبما فيه حقوق المساهمين، وبعد اتباع البنك لإستراتيجية تحريزية بداية من 2010 أعادت الوجه الإيجابي للبنك، وبالتالي عملت على ارتفاع حقوق المساهمين بقيمة 238.190 مليون دينار كويتي، واستمرت في الارتفاع إلى غاية 2015 حيث بلغت قيمتها 318.232 مليون دينار كويتي.
- 5. التمويل:** يعد التمويل أحد الأنشطة المهمة في بنك بوبيان ولقد اعتمد هذا الأخير على مجموعة من صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنه ركز بشكل أساسي على المرابحة، ولذلك فإن بنك بوبيان تطور في هذا المجال وطور خدماته المصرفية، الأمر الذي بدوره ساعد في الحفاظ على زيادة حجم التمويل طوال عشر سنوات، حيث كانت قيمة التمويل المبدئية 58.192 مليون دينار كويتي سنة 2005، وشهدت ارتفاع في السنة الموالية لتصل قيمة التمويل إلى 115.698 مليون دينار كويتي، وذلك كنتيجة لقيام البنك بتوسيع قاعدة عملاءه وزيادة حجم المحفظة التمويلية لسنة 2006، وذلك بعقد عدد من الصفقات التمويلية الناجحة للشركة، وبفضل ذلك كله استمر حجم التمويل في الارتفاع لتبلغ قيمة التمويل 2.171.794 مليون دينار كويتي 2015.

الفرع الثالث: تقييم التمويل بالمرابحة في بنك بوبيان الكويتي

الشكل رقم(3): تطور المرابحة في بنك بوبيان الكويتي (الوحدة: مليون دينار كويتي)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات جدول تطور المرابحة (ملحق 01).

لقد ذكرنا سابقاً أن بنك بوبيان يعتمد في تمويله على المرابحة بشكل خاص، وبالتالي تطور هذه الأخيرة يفسره تطور حجم التمويل، وبالتالي فإن التمويل بالمرابحة في البنك كانت تتزايد باستمرار ولقد بينا سبب ذلك في تقييم أداء التمويل للبنك.

المطلب الثاني: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في بيت التمويل الكويتي

سنقوم بدراسة واقع التمويل في بيت التمويل الكويتي في الفترة الممتدة ما بين 2005-2015.

الفرع الأول: نبذة تعريفية حول بيت التمويل الكويتي

تتكون المجموعة من بيت التمويل الكويتي ش.م.ك «البنك» وشركاته التابعة المجموعة.

إن البنك هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 23 مارس 1977 وهو مسجل كبنك إسلامي لدى البنك الكويت المركزي بتاريخ 24 ماي 2004، ويقوم بصورة رئيسية بتقديم الخدمات المصرفية وشراء وبيع العقارات والإجارة، وتنفيذ المشاريع الإنشائية لحسابه ولحساب أطراف أخرى وأنشطة تجارية أخرى دون ممارسة الربا، تدار الأنشطة التجارية على أساس شراء بضائع متنوعة وبيعها بالمرابحة لقاء هوامش ربح متفاوض عليها يمكن سدادها نقداً أو بأقساط ائتمانية. إن عنوان المركز الرئيسي المسجل للبنك هو شارع عبد الله المبارك، المراقب، الكويت. تتم جميع الأنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة طبقاً لما تعتمده هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

يعمل البنك من خلال 42 فرعاً محلياً ( 2005: 36) وكان يستخدم 1.809 موظفاً كما في 2006 (2005: 1.750 موظفاً) منهم 973 موظفاً كويتياً (2005: 920 موظفاً كويتياً) يمثلون 54% (2005: 53%) من إجمالي عدد موظفي البنك<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: تقييم أداء بيت التمويل الكويتي

1. الأصول: تميز بيت التمويل الكويتي عن بقية البنوك الكويتية بكون حجم أصوله، حيث بلغت 4.681.118 مليار دينار كويتي عام 2005، وارتفعت في العام الذي يليه بقدر 1.632.673 مليار دينار كويتي لتصل إلى 6.313.791 مليار دينار كويتي عام 2006، ونفس الشيء بالنسبة لعام 2007 إذ بلغ حجم أصوله في نهاية العام 8.797.916 مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 2.484.125 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 39.3%، أما في نهاية 2008 بلغ مجموع الأصول 10.544.142 مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 1.746.266 مليار دينار كويتي وبنسبة 20% مقارنة بالعام الذي سبقه، أما في 2009 فبلغ حجم الأصول 11.290.694 مليار دينار كويتي بزيادة قدرت بـ 746.552 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 7% مقارنة بالعام الماضي. ومن هنا نلاحظ انخفاض النمو في عام 2009 وهذا بسبب أزمة الرهن العقاري، إلا أنه في عام 2010 شهد تحسناً إلى حد ما، حيث زاد حجم الأصول بـ 1.257.805 مليار دينار كويتي، ليبلغ حجمها النهائي 12.548.499 مليار دينار كويتي وبنسبة نمو 10%، ورجع بيت التمويل إلى وتيرة النمو المتسارعة حتى عام 2014، إذ بلغت نسبة النمو 6% بإجمالي الأصول 17.181.911 مليار دينار كويتي، واستمر النمو بالانخفاض بسبب تداعيات أزمة انخفاض أسعار البترول ليصل إلى -3.9% وانخفض بمبلغ 655.242 مليون دينار كويتي عن 2014 ليقدّر حجم الأصول الإجمالي بـ 16.526.669 مليون دينار كويتي سنة 2015.

2. الودائع: بلغ إجمالي الودائع 3.189.344 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2005، وفي العام الذي تلاه زادت الودائع بـ 540.586 مليون دينار كويتي وإجمالي في نهاية عام 2006 قدر بـ 3.729.930 مليار دينار كويتي، أما في عام 2007 فبلغت الزيادة في الودائع 1.631.225 مليون دينار كويتي وإجمالي 5.361.155 مليار دينار كويتي وبنسبة نمو 44%، أما فيما يخص عام 2008 فزادت الودائع بمبلغ 1.250.401 مليون دينار كويتي وبرصيد إجمالي 6.611.556 مليار دينار كويتي وقابله نسبة نمو 23%، وفي عام 2009 ارتفعت الودائع بمبلغ 650.271 مليون دينار كويتي ووصل حجمها الإجمالي 7.261.827 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 10% وهذا الانخفاض في النمو راجع لإنعكاسات أزمة الرهن العقاري التي شهدتها العالم 2008، لكن في عام 2010 انتعش النمو قليلاً بنسبة نمو 15.7% وإجمالي ودايع 7.649.082 مليار دينار كويتي، ولقد عرفت الودائع زيادة الإقبال عليها عام 2011 حيث بلغت الزيادة فيها 1.232.763 مليون دينار كويتي وإجمالي بلغ 8.881.845 مليار دينار كويتي

<sup>1</sup>-تقرير بيت التمويل الكويتي 2006.

بمعدل نمو 16.1%، وواصل حجم الودائع في الارتفاع وزيادة في النمو إلى غاية 2014 حيث انخفض معدل النمو ليصل الى 14% وبرصيد إجمالي قدر ب 10.881.392 مليار دينار كويتي. وفي عام 2005 انخفض ب 42.565 مليون دينار كويتي ليبلغ إجمالي الودائع 10.838.827 مليار دينار كويتي.

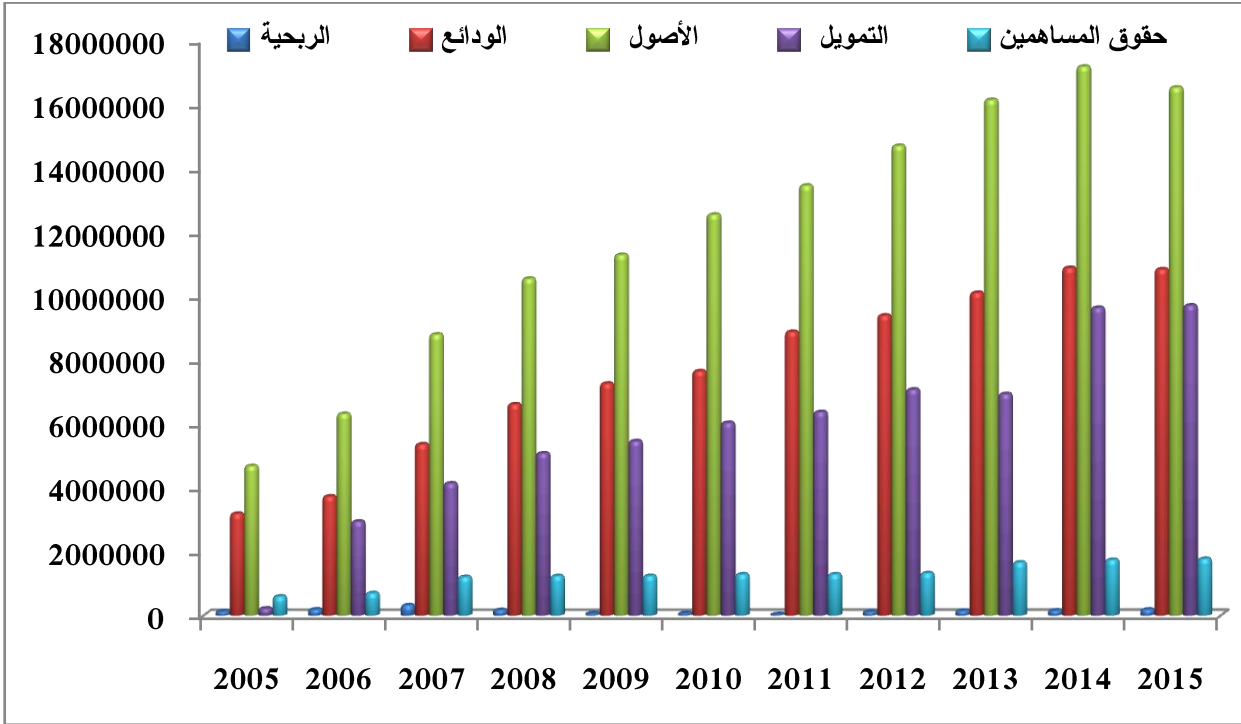
الجدول رقم(2): تطور أداء بيت التمويل الكويتي (الوحدة: مليار دينار كويتي)

السنوات	الربحية	الودائع	الأصول	التمويل	حقوق المساهمين
2005	129.078	3.189344	4.681118	223.362	600.210
2006	193.230	3.729.930	6.313.791	2.942.621	702.489
2007	325.395	5.361.155	8.797.916	4.139.486	1.210.000
2008	174.652	6.611.556	10.544.142	5.078.895	1.240.284
2009	71.820	7.261.827	11.290.694	5.458.526	1.241.817
2010	71.780	7.649.082	12.548.499	6.031.770	1.290.330
2011	37.105	8.881.845	13.459.833	6.371.849	1.292.353
2012	123.322	9.392.676	14.703.301	7.075.840	1.328.098
2013	149.066	10.103.986	16.139.790	6.933.939	1.663.143
2014	160.075	10.881.392	17.181.911	9.634.375	1.745.590
2015	189.770	10.838.827	16.526.669	9.707.374	1.779.136

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بيت التمويل الكويتي في الفترة 2005-2015.

3. حقوق المساهمين: كان الحجم الإجمالي الصافي لحقوق المساهمين في نهاية 2005 يبلغ 600.210 مليار دينار كويتي، وفي 2006 قدرت ب 702.489 مليار دينار كويتي، وارتفع الرصيد الإجمالي لحقوق المساهمين في السنة 2007 بزيادة قدرها 507.511 مليون دينار كويتي، ليصل إجماليها في نهاية السنة 1.210.000 مليار دينار كويتي وبمعدل نمو قدر ب 72% مقارنة بالعام السابق له، بينما بلغت الزيادة في حقوق المساهمين 30.284 في عام 2008 بمعدل نمو 2.5% وبرصيد إجمالي قدر ب 1.240.284 مليار دينار كويتي، وهذا الانخفاض الحاد في معدل النمو كان نتيجة للخسائر التي تكبدها البنك بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري، غير أن البنك شهد شيئاً من الانتعاش في عام 2009 حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين 1.241.817 مليار دينار كويتي بزيادة بلغت 1.533 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام الذي سبقه، كما استطاع بيت التمويل الكويتي مواصلة النجاح وارتفاع حقوق المساهمين إلى غاية 2015، حيث بلغ إجماليها في نهاية العام 1.779.136 مليار دينار كويتي وبزيادة 33.546 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2014 حيث بلغ إجمالي حقوق المساهمين 1.745.590 مليار دينار كويتي.

الشكل رقم(4): تطور أداء بيت التمويل الكويتي (الوحدة: مليار دينار كويتي)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

**4. الربحية:** يعتبر بيت التمويل الكويتي أكبر بنك إسلامي في الكويت، وبالتالي النجاحات التي شهدتها الاقتصاد الكويتي أثرت إيجاباً على ربحيته حيث بلغت هذه الأخير 129.078 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2005 و 193.230 مليار كويتي بزيادة قدرها 64.152 مليون دينار كويتي، وبمعدل نمو 8.4%، وفي العام الذي يليه بلغ إجمالي الأرباح 325.395 مليار دينار كويتي، وبزيادة قدرت ب 132.165 مليون دينار كويتي، لكن عام بعد ذلك تعرض البنك للانخفاض في أرباحه ب 150.743 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2007، وبرصيد إجمالي في نهاية 2008 قدر ب 174.652 مليار دينار كويتي، وذلك بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري والتي استمرت 3 سنين بعد ذلك ليرز آثارها في انخفاض الربحية للسنتين لتصل إلى 71.820 مليار دينار كويتي، و 71.780 مليار دينار كويتي، و37.105 مليار دينار كويتي، لكل من السنوات 2009 و 2010 و 2011 بالترتيب على التوالي، بينما شهد بيت التمويل الكويتي تحسناً في الربحية لعام 2012 بزيادة بلغت 86.217 مليون دينار كويتي مقارنة بالعام السابق، وبرصيد إجمالي 123.322 مليار دينار كويتي، وتعاقبت الزيادة في ربحية البنك ليحقق أكبر ربحية في 2015 حيث قدر إجماليها ب 189.770 مليار دينار كويتي.

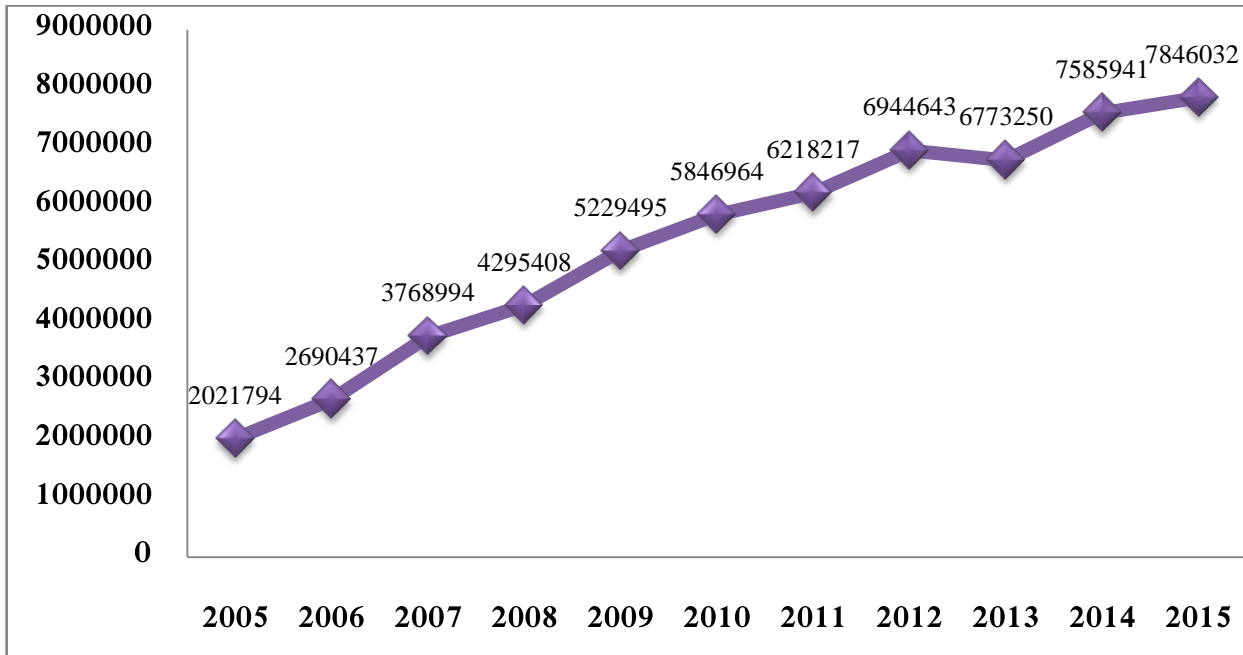
**5. التمويل:** تميز بيت التمويل الكويتي بتنوع صيغ تمويله الأمر الذي ساهم في اتساع سوقه التمويلية مما انعكس إيجابياً على حجم التمويل حيث بلغ في نهاية عام 2005 إجمالي رصيده 2.253.362 مليار دينار كويتي وفي العام الذي تلاه شهد زيادة قدرت ب 689.259 مليون دينار كويتي، وإجمالي التمويل ب 2.942.621 مليار دينار كويتي، ومعدل نمو بلغ 42.36%، وأستمر حجم التمويل في البنك يزداد

وينمو بصفة متسارعة إلى أن بلغ 9.707.374 مليار دينار كويتي نهاية 2005، وبزيادة قدرت ب 72.999 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2014

### الفرع الثالث: تقييم التمويل بالمرابحة في بيت التمويل الكويتي

اعتمد بيت التمويل الكويتي في تمويله خلال السنوات الأولى على المرابحة و الاستصناع بشكل أساسي حيث كان الحظ الأوفر للمرابحة في عملية التمويل إذ بلغت نسبتها 897% عام 2005 بمبلغ قدر ب 2.021.794 ألف دينار كويتي بينما كان نصيب الاستصناع في التمويل 231.568 ألف دينار كويتي بنسبة تمويل بلغت 10% أما في العام الذي يليه فزاد التمويل بالمرابحة عن ما كان فيه ليصل إجمالها إلى 2.690.437 ألف دينار كويتي بنسبة تمويل بلغت 91% لينخفض مع التمويل بالإستصناع حيث وصل إلى نسبة تمويل قدرت ب 0.8% بإجمالي تمويل بلغ 252.184 ألف دينار كويتي، وهكذا استمر الوضع على نفس الوتيرة في بيت التمويل الكويتي إلى غاية 2008 حيث انخفضت نسبة التمويل بالمرابحة لتصل إلى 84% وبإجمالي التمويل 4.295.408 ألف دينار كويتي، عكس التمويل بالإستصناع الذي إرتفعت نسبة التمويل فيه لتصل 15% وبإجمالي التمويل قدر ب 783.487 ألف دينار كويتي،

الشكل رقم(5): تطور المرابحة في بيت التمويل الكويتي(الوحدة: ألف دينار).



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات جدول تطور المرابحة (ملحق 01).

أما في عام 2009 فعاد التمويل بالمرابحة إلى الارتفاع مجددا بنسبة تمويل 95% وبرصيد إجمالي للمرابحة بلغ 5.229.408 ألف دينار كويتي ليصاحبه الانخفاض في التمويل بالاستصناع حيث قرت نسبة التمويل بالاستصناع في نفس العام ب 0.4% و بإجمالي التمويل 229.031 ألف دينار كويتي، و توالى انخفاضاته ليلبغ أدنى انخفاض له عام 2015 بإجمالي تمويل 109.280 ألف دينار كويتي، بينما أستمّر التمويل بالمرابحة في تحقيق قيم تمويل مرتفعة بنسب متزايدة حتى غاية عام 2013 الذي انخفض

حجم التمويل الإجمالي للمرابحة لـ 6.773.250 ألف دينار كويتي وبنسبة تمويل قدرت بـ 75%، لترجع إلى الإرتفاع في العامين التاليين حيث بلغت 78% و 80% بتمويل إجمالي 7.585.941 ألف دينار كويتي و 7.846.032 ألف دينار كويتي لكل من عامين 2014 و 2015 على التوالي، وفي نفس الوقت شهد التمويل بالإجارة تحقيق معدلات منخفضة في 3 السنوات الأخيرة بـ 22% و 19% و 18% للسنوات 2013 و 2014 و 2015 على التوالي، وبذلك يكون التمويل بالمرابحة الصيغة الأساسية التي يفضلها بيت التمويل الكويتي في عملية تمويله

المبحث الثاني: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في مصرف الإمارات الإسلامي و بنك الشارقة الإسلامي  
المطلب الأول: واقع التمويل بالمرابحة في مصرف الإمارات الإسلامي  
في هذا المطلب سنقوم بدراسة واقع التمويل في مصرف الإمارات الإسلامي في الفترة الممتدة ما بين  
2005-2015.

### الفرع الأول: نبذة تعريفية حول مصرف الإمارات الإسلامي

تأسس مصرف الإسلامي بنك الشارقة الأوسط سابقا بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب  
السمو حاكم إمارة دبي كبنك تقليدي ذو مسؤولية محدودة في إمارة دبي بتاريخ 3 أكتوبر 1975م، تم  
إعادة تسجيل كشركة مساهمة عامة في يوليو 1995، وتخضع لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة  
المركزي.

في اجتماع الجمعية العمومية غير العادي المنعقد بتاريخ 10 مارس 2004م (تاريخ التحول)، بعد أن  
حصل المصرف على الموافقات المطلوبة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والدوائر  
الحكومية المختصة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

إن المصرف هو شركة تابعة لبنك الإمارات دبي الوطني، شركة مساهمة عامة، دبي (الشركة  
القابضة للمجموعة)، كما أن الشركة الأم للشركة القابضة للمجموعة هي مؤسسة دبي للاستثمار وهي  
شركة المساهم الرئيسي فيها حكومة دبي، إن المصرف مدرج في سوق دبي المالي.  
بالإضافة إلى المركز الرئيسي في دبي يمارس المصرف نشاطه من خلال 33 فرعا في الإمارات  
العربية المتحدة، وتشمل هذه البيانات المالية الموحدة على الأنشطة الخاصة بالمركز الرئيسي للمصرف  
وفروعه وشركتيه التابعتين (يشار لها معا بالمجموعة). يقدم المصرف خدمات تمويلية ومصرفية متكاملة  
ومنتجات متنوعة من خلال أدوات التمويل والاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. إن العنوان  
المسجل للمصرف هو ص.ب. 6564، دبي الإمارات العربية المتحدة<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: تقييم أداء مصرف الإمارات الإسلامي

1. الأصول: يتميز مصرف الإمارات الإسلامي بأدائه الجيد محققا نمو مستمر في الأصول للفترة  
ما بين 2005 و 2008 حيث ارتفع إجمالي الأصول من 4.798.793 ألف درهم إلى  
26.400.450 ألف درهم، تداعيات أزمة الرهن العقاري التي أثرت سلبا على إجمالي الأصول  
لينخفض إلى 25.289.639 ألف درهم في نهاية 2009، إلا أن المصرف استدرك ذلك في العام

<sup>1</sup>-تقرير مصرف الإمارات الإسلامي لعام 2012.

الأصول: هي الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود نشاطه نحو تحقيق الإيرادات.

الودائع: الأموال التي يعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد البنك بالمقابل بدفع جزء من ما لهم أو كله عند الطلب  
عليها أو حسب الشروط المتفق عليها.

حقوق المساهمين: هي مجموع حقوق المساهمين في البنك والمثلة في رأس المال والإحتياجات.



الموالي ليعود إجمالي الأصول للارتفاع حيث بلغ 32.746.515 ألف درهم في نهاية عام 2010 بزيادة قدرت ب 7.456.876 ألف درهم، إلا انه تعرض للانخفاض مرة أخرى في عام 2011 حيث بلغ الرصيد الإجمالي للأصول في نهايته 21.483.795 درهم وقدر قيمة الانخفاض ب (11.262.720 درهم)، وبفضل سياسة مصرف الإمارات القائمة على توسيع نشاطه من خلال فتح فروع جديدة قدرت ب 48 فرعاً الأمر الذي ساهم في زيادة حجم الأصول في المصرف في الفترة الممتدة ما بين 2012 إلى 2015 حيث زاد إجمالي أصوله من 37.263.760 ألف درهم إلى 53.202.178 ألف درهم.

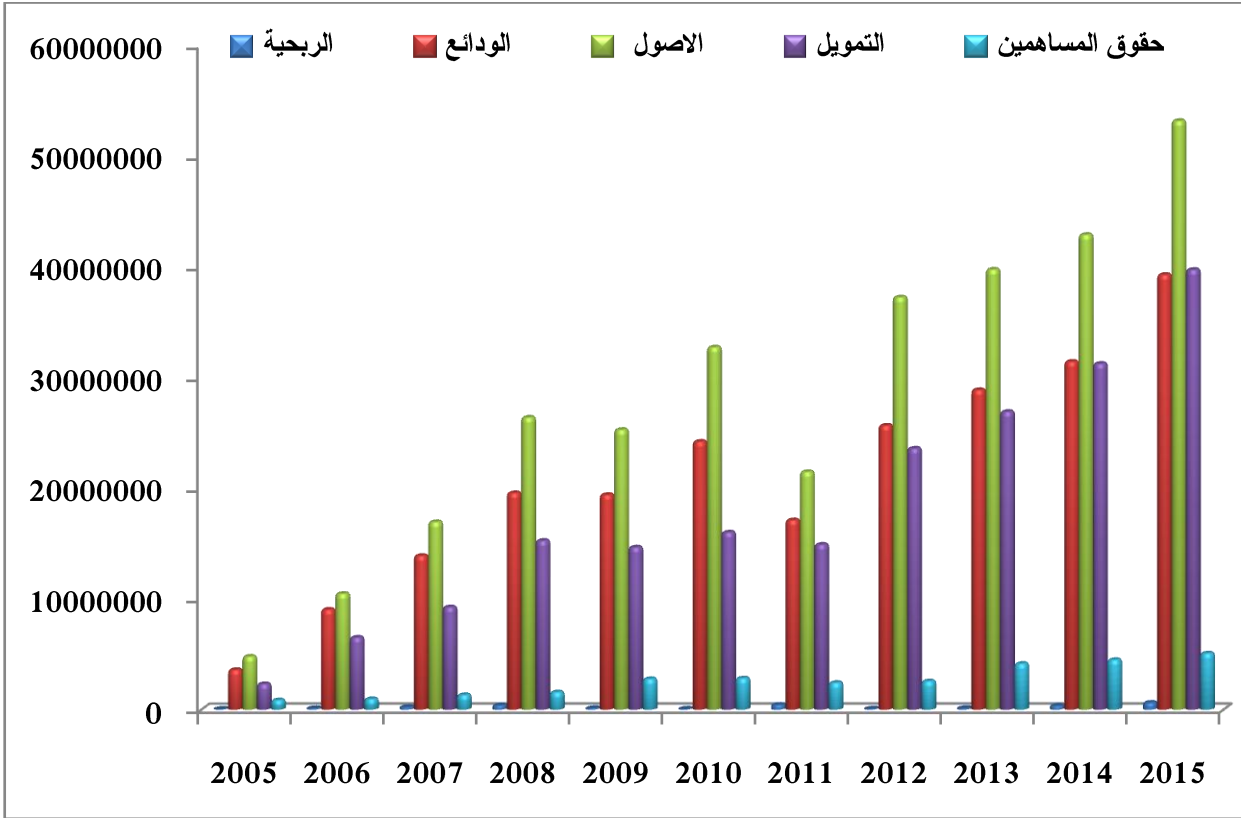
**2. الودائع:** باعتبار مصرف الإمارات الإسلامي أكبر مصرف في الإمارات والأسرع نمواً واستقراراً في سياسته الاقتصادية أكسبه سمعة حسنة ما بين المتعاملين الاقتصاديين وذلك تجلّى في حجم ودائعه الضخم التي قدرت ب 3.599.556 ألف درهم في نهاية 2005، وتواصل في الارتفاع إلى غاية 2008 بإجمالي ودائع 19.582.652 ألف درهم، لكن حدوث أزمة الرهن العقاري أدت إلى انخفاض إجمالي الودائع ب 164.565 ألف درهم وإجمالي ودائع بلغ 19.418.087 ألف درهم، ثم عاد حجم الودائع إلى الارتفاع في العام الذي يليه برصيد إجمالي 24.222.865 ألف درهم، ثم الانخفاض في عام 2011 بإجمالي ودائع قدر ب 17.125.152 ألف درهم ومقدار انخفاض ب (7.097.713 ألف درهم) مقارنة بالعام السابق، وبحلول عام 2012 رجعت الودائع إلى الزيادة في إجمالي رصيدها إذ قدر ب 25.673.184 ألف درهم وتتابع الزيادة حتى سنة 2015 ليصل رصيد الودائع في نهاية العام لأقصى حد له وقدر ب 39.301.172 ألف درهم.

**الجدول رقم(3): تطور أداء مصرف الإمارات الإسلامي(الوحدة: ألف درهم إمارتي).**

السنوات	الربحية	الودائع	الأصول	التمويل	حقوق المساهمين
2005	50.753	3.599.556	4.798.793	2.321.424	859.841
2006	117.460	9.046.095	10.473.750	6.522.516	965.872
2007	238.533	13.909.058	16.953.909	9.263.482	1.332.906
2008	400.583	19.582.652	26.400.450	15.269.649	1.581.197
2009	130.794	19.418.087	25.289.639	14.673.473	2.780.498
2010	61.262	24.222.865	32.746.515	16.024.384	2.836.735
2011	(448.552)	17.125.152	21.483.795	14.919.162	2.434.702
2012	81.112	25.673.184	37.263.760	23.603.177	2.578.748
2013	139.488	28.892.862	39.768.966	26.922.261	4.157.505
2014	364.191	31.446.622	42.913.219	31.261.118	4.502.273
2015	640.679	3.930.172	53.202.178	39.751.266	5.094.751

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مصرف الإمارات الإسلامي من 2005-2015.

الشكل رقم(6):تطور أداء مصرف الإمارات الإسلامي(ألف درهم إمارتي).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

**3. الربحية:** على الرغم من البيئة التنافسية التي ينشط فيها مصرف الإمارات الإسلامي إلا أنه استطاع فرض وجوده في السوق المصرفية وتحقيق عوائد طائلة من خلال الخدمات المصرفية التي يقدمها ففي عام 2005 وصل مجموع أرباح المصرف 50.753 ألف درهم، وفي العام الذي يليه ارتفعت الأرباح ب 66.707 ألف درهم بإجمالي أرباح قدر ب 117.460 درهم، بعده تعاقبت الأرباح في الارتفاع والنمو إلى غاية 2009 حيث شهد المصرف انخفاض حاد في أرباحه بمبلغ 269.789 ألف درهم، بإجمالي أرباح في نهاية السنة بلغت 130.794 ألف درهم مقارنة بعام 2008 حيث بلغ إجمالي الأرباح 400.583 ألف درهم، ولكن تداعيات الأزمة أثرت سلباً على المصرف وبسببها انخفضت في العام الذي تبع الأزمة، وأخذت في التناقص والاضمحلال في السنوات التي تلتها ليتعرض المصرف للخسارة بسبب حدوث أزمة الديون السيادية عام 2011 قدرت ب ( 448.552 ألف درهم)، بهدف إنقاذ المصرف لمركزه المالي أطلق مجموعة من الخدمات المصرفية الجديدة وبفضلها عادت أرباحه إلى الارتفاع مرة أخرى بإجمالي أرباح بلغ 81.112 ألف درهم عام 2012، وأستمر مصرف الإمارات كأحد أسرع المصارف نمواً في الإمارات العربية المتحدة خلال 2013، فقد حقق ارتفاعاً في صافي الأرباح بمعدل نمو 72% بما يعادل 139.488 ألف درهم، قام بمتابعة تحقيق نمواً في أرباحه للعامين المتوالين بصافي قدر ب 364.191 ألف درهم 2014 و 640.679 ألف درهم 2015 بمعدل نمو 76% مقارنة بالعام السابق.

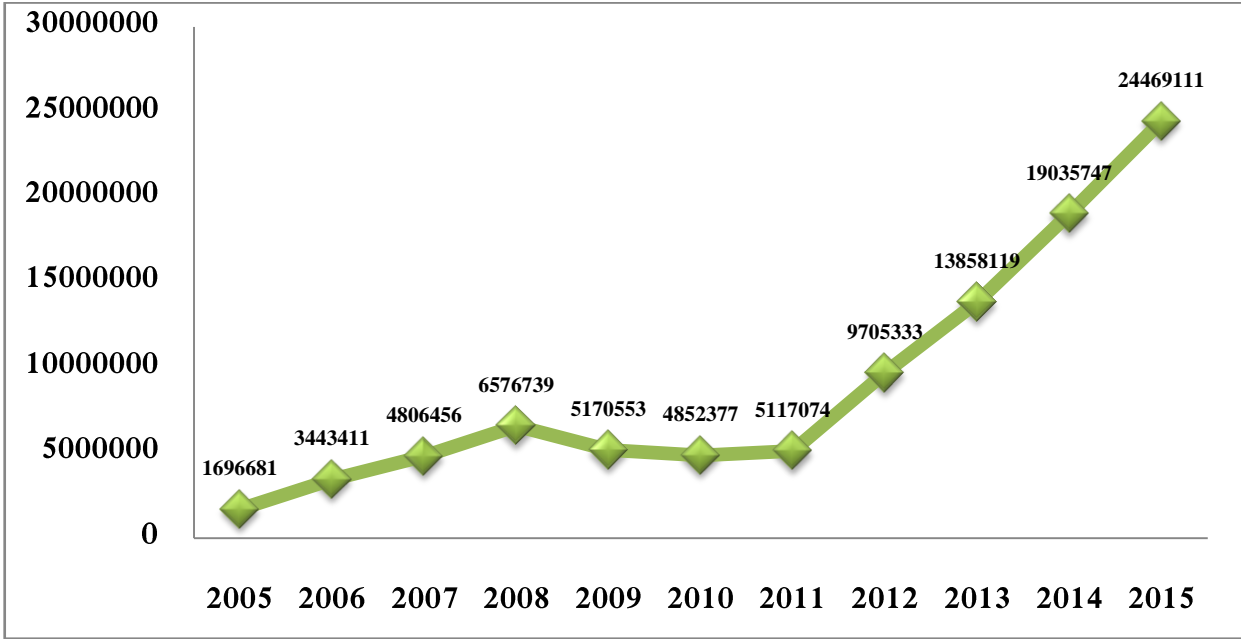
4. حقوق المساهمين: عرفت حقوق المساهمين نموا وارتفاعا بداية من عام 2005 بصافي إجمالي بلغ 859.841 ألف درهم، ثم زيادة في العام الموالي قدرت بـ 106.031 ألف درهم بإجمالي 965.872 ألف درهم، وتواصلت حقوق المساهمين في الارتفاع إلى غاية 2010 حيث بلغ مجموعها الإجمالي 2.836.735 ألف درهم ولكن انخفض عام بعد ذلك بقيمة 402.033 ألف درهم وبإجمالي بلغ 2.434.702 ألف درهم والانخفاض راجع للخسارة التي تعرض لها المصرف عام 2011 بسبب انعكاسات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد الإماراتي، إلا أن المصرف الإماراتي الإسلامي قام بخطوة علاجية مهمة تمثلت في إطلاق مبادرات التحول في نهاية العام والتي بفضلها تمكن للبنك تحقيق نمو متواصل إلى غاية 2015 إذ بلغ أكبر إجمالي حقوق المساهمين 5.094.751 ألف درهم.

5. التمويل: مصرف الإمارات الإسلامي وكغيره من البنوك الإسلامية اعتمد في تمويله على مجموعة من صيغ التمويل الإسلامي وهذا الذي ساعد على كسب سوق كبيرة وتحقيق إجمالي تمويل ضخم في 2005 قدر بـ 2.401.520 ألف درهم، وأستمر في الارتفاع حتى نهاية عام 2008 حيث بلغ إجمالي التمويل 15.269.649 ألف درهم، إلا أنه تعرض للانخفاض في العام الموالي بقيمة 596.176 ألف درهم بإجمالي نهائي 14.673.473 ألف درهم، وبعد ذلك تعرض التمويل في العامين التاليين للتذبذب زيادة وانخفاضا لكل من 2010 و 2011 على التوالي وذلك بسبب أزمة الديون السيادية التي عرفت أروبا 2011، ليعود إلى الارتفاع في عام 2012 بمبلغ إجمالي 23.603.177 ألف درهم وذلك نتيجة ارتفاع الطلب على الخدمات المصرفية ومن بينها طلب التمويل ومن ثم نمو هذا الأخير خلال السنوات الأخيرة بشكل متتابع ومستمر وراجع ذلك إلى ابتكار وسائل وأدوات جديدة كالتمويل بصيغتين في وقت واحد مثل التمويل بالإجارة المشتركة، وبفضلها حقق مصرف الإمارات الإسلامي إجمالي تمويل بلغ 39.751.266 ألف درهم بزيادة قدرت بـ 8.490.148 ألف درهم مقارنة بالعام السابق الذي حقق رصيد تمويل إجمالي بلغ 31.261.118 ألف درهم.

#### الفرع الثالث: تقييم التمويل بالمرابحة في مصرف الإمارات الإسلامي.

تعتبر المرابحة من أهم الصيغ التي اعتمدها مصرف الإمارات الإسلامي في عملية تمويله للمشاريع لما تحفقه له من عائد والربح فيها يكون مضمون أكثر من باقي الصيغ الأخرى ولذلك كان حجم التمويل بالمرابحة مرتفعا جدا في السنوات الأولى حيث بلغت قيمته الإجمالية 1.696.681 ألف درهم بمعدل نمو 71% تقريبا نهاية عام 2005، وأستمرت معدلاته في الإرتفاع إلى 2008 حيث شهدت إنخفاضا بقيمة 1.406.186 ألف درهم، برصيد إجمالي 5.170.553 ألف درهم، بمعدل نمو 35% وواصل في الإنخفاض العام الذي تلاه، ليبلغ رصيد التمويل الإجمالي 4.852.377 ألف درهم بمعدل نمو 30% نهاية 2009، وذلك راجع إلى الآثار التي خلفتها أزمة الرهن العقاري على الاقتصاد الإماراتي وانعكاس ذلك على المصرف الإماراتي الإسلامي.

الشكل رقم (7): تطور المرابحة في مصرف الإمارات الإسلامي (الوحدة: ألف درهم إماراتي).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات جدول تطور المرابحة ملحق (01).

وأصلت قيم المرابحة في الانخفاض في العامين المواليين بسبب بوادر أزمة الرهن العقاري ليحقق المصرف قيمة مرابحة قدرت ب 5.117.074 ألف درهم إماراتي، ولكنه عاد لتحقيق قيم مرتفعة بداية من 2012 إلى غاية 2015 حيث قدرت قيمة المرابحة في نهاية العام 24.469.111 ألف درهم إماراتي، وهذا راجع لقيام المصرف بتوسيع سوق التمويل بالمرابحة الذي يتماشى مع التطورات الحاصلة في الخدمات و المنتجات المصرفية.

**المطلب الثاني: تقييم التمويل بالمرابحة في بنك الشارقة الإسلامي.**  
**الفرع الأول: نبذة تعريفية حول بنك الشارقة الإسلامي.**

تأسس بنك الشارقة الإسلامي سنة 1975 لتقديم الخدمات المصرفية التجارية للشركات و الأفراد، وذلك بموجب مرسوم أميري صدر عن صاحب السمو الدكتور الشيخ سلطان بن محمد القاسم عضو المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وحاكم إمارات الشارقة، ظل يمارس الأعمال المصرفية التقليدية حتى تحول عام 2002 إلى مصرف إسلامي عندما أصبح أول مصرف في العالم يتحول إلى مصرف إسلامي.

توجد أكاديمية لمصرف الشارقة الإسلامي وهي: وحدة إدارية تعني بتعزيز مفاهيم التميز ساهمت في فوز المصرف بالعديد من جوائز الجودة و التميز تهدف إلى تحقيق التزامات المصرف نحو تطوير معايير الكفاءة لدى الكوادر المهنية في مجتمع الإمارات ولها شريك ويتمثل في إدارة التميز لقطاع الأعمال في دائرة التنمية الاقتصادية في حكومة دبي شركاء آخرين حيث بلغت مجموع موجودات البنك 28.587 سنة 2015، وبلغت الأرباح السنوية لنفس السنة 250 مليون درهم أما ودائع العملاء فبلغت 19.492 مليون درهم، ويقوم البنك بتلبية متطلبات الأفراد والشركات من خلال تقديم مجموعة من الخدمات

المصرفية وبمقاييس إسلامية المملوك بنسبة 20% من قبل بيت التمويل الكويتي والمدرجة أسهمه في سوق أبو ظبي للأوراق المالية.

الفرع الثاني: تقييم أداء بنك الشارقة الإسلامي.

**1. الأصول:** عرف بنك الشارقة الإسلامي زيادة مستمرة في مجموع أصوله حيث ارتفع إجمالي أصوله بمبلغ قدره 2.3 مليار درهم ليصل إلى قيمة 7.641.560 مليار درهم بنسبة نمو قدرها 44% سنة 2006، حيث كانت هذه الزيادة متقاربة النمو حتى سنة 2008، حيث بلغت قيمة 15.535.880 مليار درهم وبعدها واصلت أصول البنك في التزايد في سنة 2009 بمبلغ قدره 7.641.560 مليار درهم ما يمثل زيادة بنسبة 3%، تواصل زيادة إجمالي الأصول بقيمة 1.1 مليار درهم ليصل إلى 142.733.17 مليار درهم بزيادة نسبتها 6.4%، هاته الزيادة تضاعفت سنة 2013 بزيادة قدرها 3.4 مليار درهم بنسبة نمو قدرها 18.6% لتصل إلى قيمة 21.731.901 مليار درهم، وبلغت أعلى قيمة لها سنة 2015 حيث بلغت قيمة 29.882.693 مليار درهم.

**2. التمويل:** بلغ إجمالي التمويلات سنة 2005 قيمة 635.689 مليار درهم، حيث عرفت تزييدا مستمرا حتى انخفضت هذه القيمة سنة 2009 حيث بلغت قيمة 2.619.361 مليار درهم، وهذا راجع لتأثر البنك بالأزمة المالية العالمي سنة 2008، لكن هذا الانخفاض لم يستمر فقد عادت التمويلات إلى الزيادة حتى وصلت سنة 2015 إلى قيمة 234.735.5 مليار درهم، وخلال السنوات الأخيرة كانت نسبة النمو متقاربة ما بين السنة والأخرى بسبب توسع المصرف في نشاطاته التمويلية.

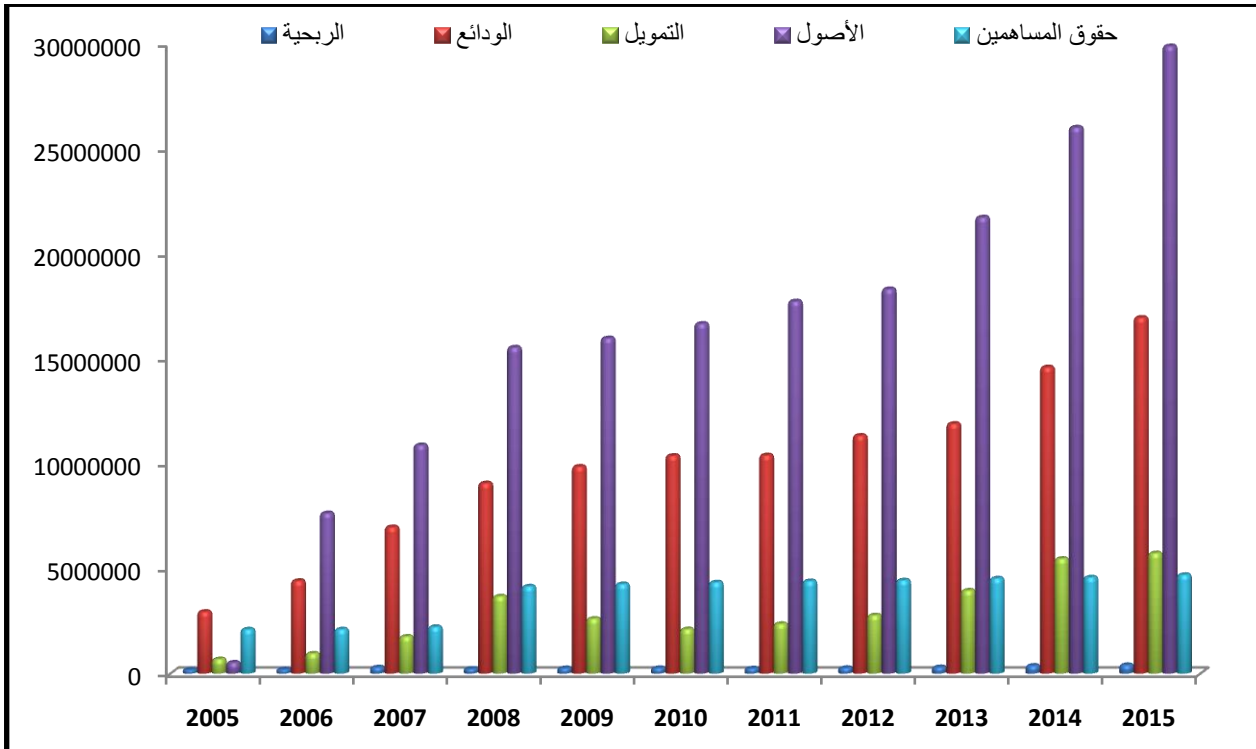
**3. الودائع:** شهدت الودائع تطورا منذ سنة 2005 حيث بلغت قيمة 2.946.811 مليار درهم، استمر نمو بزيادة قدرها 47.1% سنة 2008، أما في سنة 2013 ارتفعت الودائع بنسبة 5% لتصل إلى 11.901.968 مليار درهم، وفي سنة 2014، زادت الودائع بقيمة 2.690.961 مليار درهم ما أدى إلى توسع البنك في نشاطاته فجزء يحتفظ به في الصندوق وجزء يدخل به في مشاريع استثمارية، وبلغت قيمة الودائع الإجمالية سنة 2015، قيمة 16.953.018 مليار درهم.

الجدول رقم(4): تطور أداء بنك الشارقة الإسلامي(الوحدة:مليار درهم إماراتي) .

السنوات	حقوق المساهمين	الأصول	التمويل	الودائع	الربحية
2005	2.107.699	529.713	689.635	2.946.811	186.068
2006	2.109.339	7.641.560	958.625	4.419.506	200.648
2007	2.226.357	10.883.510	1.766.433	6.977.050	301.839
2008	4.159.197	15.535.880	3.680.684	9.069.036	231.579
2009	4.264.311	15.974.548	2.619.361	9.860.321	260.135
2010	4.348.809	16.667.161	2.118.142	10378.134	266.409
2011	4.406.158	17.733.142	2.370.688	10.398.835	251.121
2012	4.443.898	18.316.229	2.778.882	11.334.541	272.003
2013	4.535.907	21.731.901	3.961.401	11.901.007	307.068
2014	4.588.392	26.012.888	5.471.701	14.591.968	377.176
2015	4.704.401	29.882.693	5.735.234	16.953.018	409.925

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك في الفترة 2005-2015.

الشكل(8): تطور أداء بنك الشارقة الإسلامي (الوحدة: مليار درهم إماراتي).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

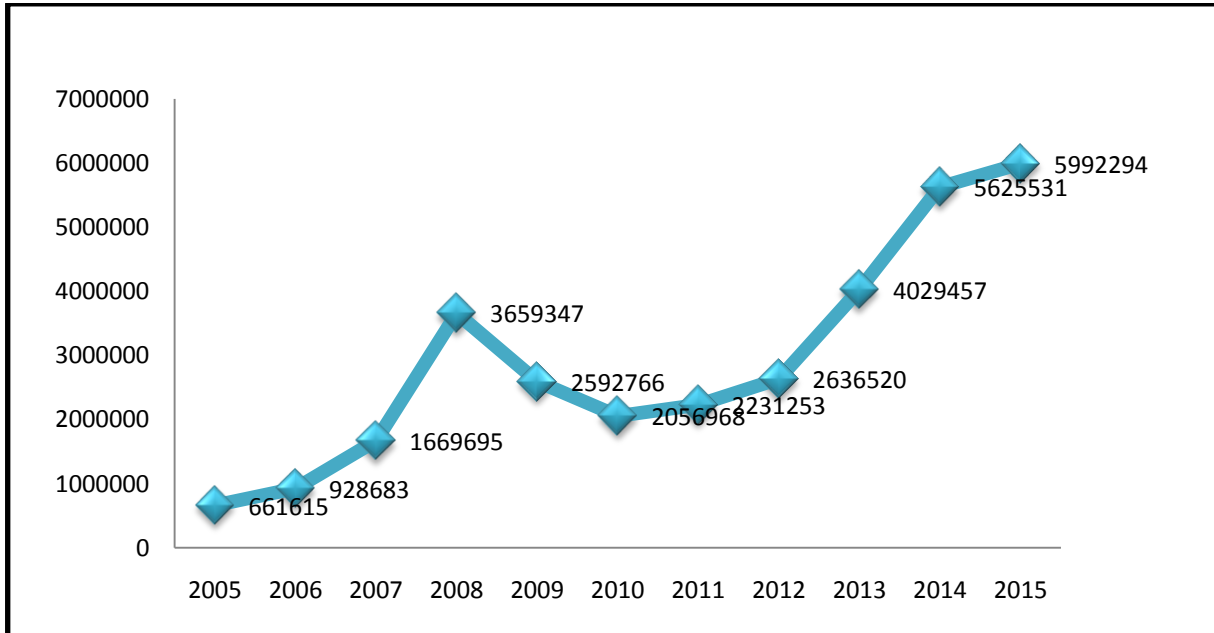
4. حقوق المساهمين: عرفت حقوق المساهمين نموا كبيرا من سنة 2005 إلى سنة 2008، حيث بلغت قيمة 4159197 مليار درهم سنة 2008 بعدما كانت قيمتها سنة 2005، 2.107.699 مليار درهم بنسبة نمو بلغت تقريبا 53.34% عن سنة 2007، لكن هذه الزيادة لم تتعدى قيمة 5.000.000 مليار درهم خلال سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2015، بمبلغ 4.704.401 مليار درهم بمعدل نمو قدره 0.97%.

5. الربحية: حقق المصرف أرباحا صافية بلغت سنة 2006 مليون درهم، بنسبة زيادة 8% عن نتائج سنة 2005 حيث بلغت 186.068 مليون درهم، أما في سنة 2009 ارتفعت قيمتها حيث بلغت 260.135 مليون درهم بعد توزيعات المودعين بنسبة نمو قدرها 12.3% وذلك مقابل 231.579 مليون درهم عن عام 2008.

أما في سنة 2011 حقق المصرف أرباحا صافية بلغت 251.121 مليون درهم مقارنة ب 266.409 مليون سنة 2010، ما يبين انخفاضا قدره 5.7% مقارنة بالسنة التي قبلها، بعدها في 2013 بلغت الأرباح الصافية 307.068 مليون درهم مسجلة ارتفاعا عن سنة 2012 قدره 12.9%، واستمر هذا التزايد في العامين الآخرين من الدراسة حتى وصل قيمة 409.925 مليون درهم عام 2015.

الفرع الثالث: تقييم التمويل بالمرابحة في بنك الشارقة الإسلامي.

الشكل (9): تطور المرابحة في بنك الشارقة الإسلامي (الوحدة: مليار درهم إماراتي).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات جدول تطور المرابحة ملحق (01).

كان التمويل بالمرابحة يحتل مكانة هامة في بنك الشارقة الإسلامي مما انعكس إيجابيا على نتائجها حيث بلغ الرصيد الإجمالي للمرابحة قيمة 661.615 ألف درهم بنسبة 95.06% من إجمالي التمويلات في نهاية 2005، واستمر التمويل بالمرابحة حتى سنة 2008، حين سجل ارتفاعا ملحوظا بقيمة 1.989.652 ألف درهم بمعدل نمو بلغ 4.4%، أما في سنتي 2009 و 2010 انعكس آثار أزمة الرهن

العقاري على إجمالي التمويل بالمرابحة حيث انخفضت قيمته إلى 2.056.968 ألف درهم بنسبة 91.27% من إجمالي التمويلات، ما يقابله زيادة معدل نمو القرض الحسن حيث وصل قيمة 149.255 ألف درهم سنة 2010، لكن في سنة 2011 ارتفع تمويل المرابحة بقيمة 174.285 ألف درهم واستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2012 بقيمة 405.267 ألف درهم ما يعادل معدل نمو بلغ 0.73%، أما في سنتي 2014 2015 فقد استمر تمويل المرابحة فيهما بالتزايد ليصل سنة 2015 قيمة 5.992.294 ألف درهم.

وعليه يمكن القول أن بنك الشارقة اعتمد على صيغة التمويل بالمرابحة خلال سنوات الدراسة من 2005 حتى سنة 2015، ما يقدر حوالي نسبة 80% في المتوسط من إجمالي التمويلات وتعتبر هذه النسبة أكبر مقارنة بصيغة القرض الحسن وصيغة الاستصناع.



المبحث الثالث: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في مصرف الراجحي السعودي وبنك قطر الإسلامي نتعرض في هذا المبحث إلى دراسة واقع التمويل بالمرابحة لكل من : المصرف الراجحي السعودي وبنك قطر الإسلامي، من خلال تحليل تطورات آدا كل من البنكين، وتطور التمويل بصيغة المرابحة لفترة 2005-2015.

**المطلب الأول: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في مصرف الراجحي السعودي.**

في هذا المطلب سنقوم بدراسة بنك الراجحي السعودي وتطور المرابحة فيه خلال الفترة ما بين 2005-2015.

**الفرع الأول: نبذة تعريفية حول مصرف الراجحي السعودي**

أولاً- نشأة البنك: بدأ مصرف الراجحي وهو أكبر المصارف الإسلامية في العالم نشاطه في عام 1957م، وتم افتتاح أول فرع للرجال في الرياض عام 1957م، بينما تم فتح أول فرع للسيدات عام 1979م، وقد شهد العام 1978م دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة وفي عام 1988م تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة، ويرتكز المصرف على مبادئ الصيرفة الإسلامية بشكل أساسي، يبلغ عدد الموظفين حوالي 10054 موظف كما يتكون مجلس الإدارة من 11 عضواً<sup>1</sup>.

**الفرع الثاني: تقييم أداء مصرف الراجحي السعودي**

نتناول تطور أهم المؤشرات المالية لمصرف الراجحي السعودي من 2005-2015.

1. الأصول: يعتبر مصرف الراجحي السعودي أكبر بنك إسلامي في المملكة العربية السعودية حيث عرفت أصوله تطوراً منذ سنة 2005، حيث بلغت 95.037.981 مليار ريال سعودي بنسبة نمو 63.36%، إلى آخر سنة الدراسة 2015 حيث بلغت 315.619.647 مليار ريال سعودي، وقد كانت أعلى نسبة نمو للأصول في سنة 2008، حيث بلغت 30.81%، وشهدت انخفاضاً إلى 08% سنة 2009 بقيمة 170.729.729 مليار ريال سعودي، ويرجع ذلك لتراجع أداء البنك نتيجة تراجع نشاط الاقتصاد السعودي نتيجة وقوع الأزمة المالية.

2. التمويل: بالنسبة لتطور تمويلات مصرف الراجحي فقد عرفت نمواً متزايداً منذ سنة 2005، حيث بلغت قيمة 80.134.684 مليار ريال سعودي، وقد انخفضت قيمة التمويل بشكل كبير سنة 2009، بقيمة 112.147.65 مليار ريال سعودي مقارنة بسنة 2008، نظراً لحدّة النشاط الاقتصادي وسيادة الركود الاقتصادي وتراجع أداء القطاع العقاري بالمملكة العربية السعودية، ليعود للتزايد من جديد منذ سنة 2010، حيث بلغ قيمة 120.064.667 مليار ريال سعودي، إلى آخر سنة الدراسة حيث بلغت قيمة التمويل 215.991.267 مليار ريال سعودي.

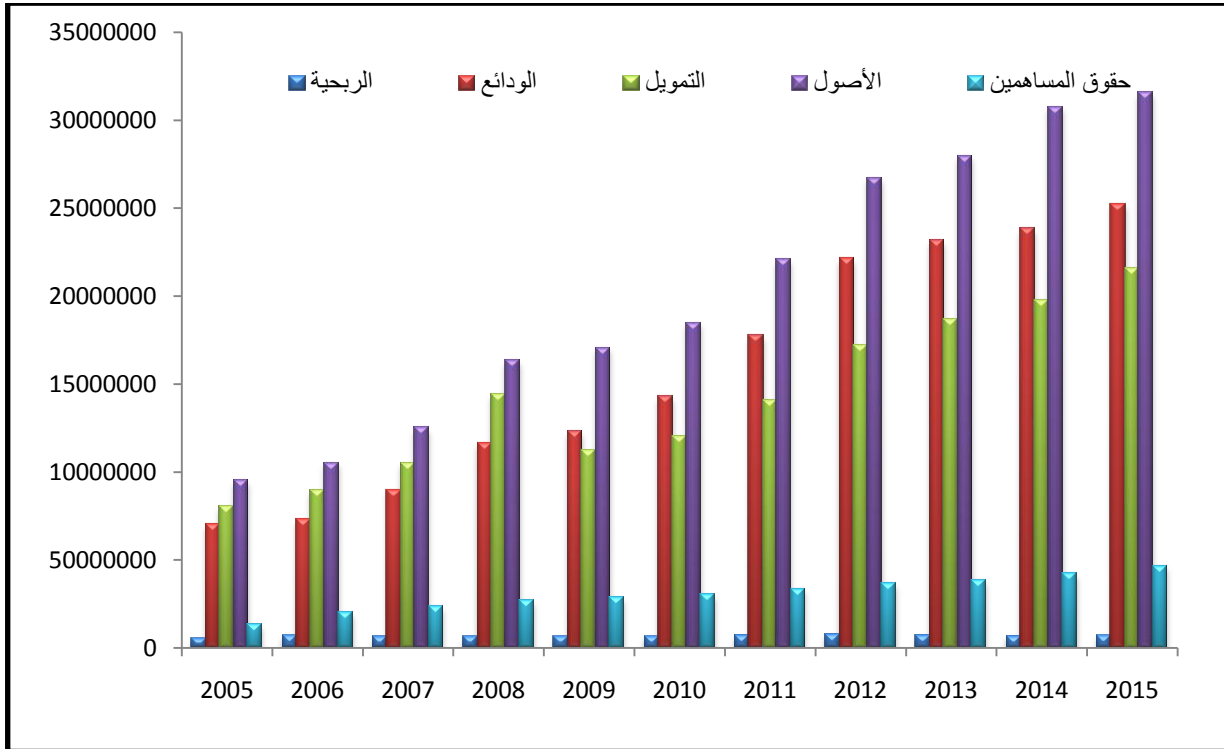
<sup>1</sup> . تقرير البنك السعودي سنة 2006.

الجدول رقم(5): تطور أداء مصرف الراجحي السعودي (الوحدة: مليار ريال سعودي).

السنوات	حقوق المساهمين	الأصول	التمويل	الودائع	الربحية
2005	294.469.13	95.037.981	80.134.684	70.112.192	5.633.327
2006	20.179.476	105.208.744	89.563.188	73.100.587	7.301.891
2007	23.606.112	124.886.482	104.875.445	89.725.167	6.449.657
2008	27.031.799	163.373.224	144.003.524	116.611.043	6.524.607
2009	28.740.884	170.729.729	112.147.659	122.861.840	6.767.228
2010	30.317.789	184.840.910	120.064.667	143.064.037	6.770.829
2011	33.488.730	220.731.085	140.395.619	177.732.952	7.378.268
2012	36.468.737	267.382.562	171.914.478	221.394.638	7.884.706
2013	38.497.715	279.870.685	186.813.225	231.589.113	7.437.987
2014	41.896.194	307.711.555	197.849.831	238.515.371	6.836.172
2015	46.639.054	315.619.647	215.991.267	252.403.938	7.130.075

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير مصرف الراجحي السعودي من 2005-2015.

الشكل رقم(10): تطور أداء مصرف الراجحي السعودي (الوحدة: مليار ريال سعودي)



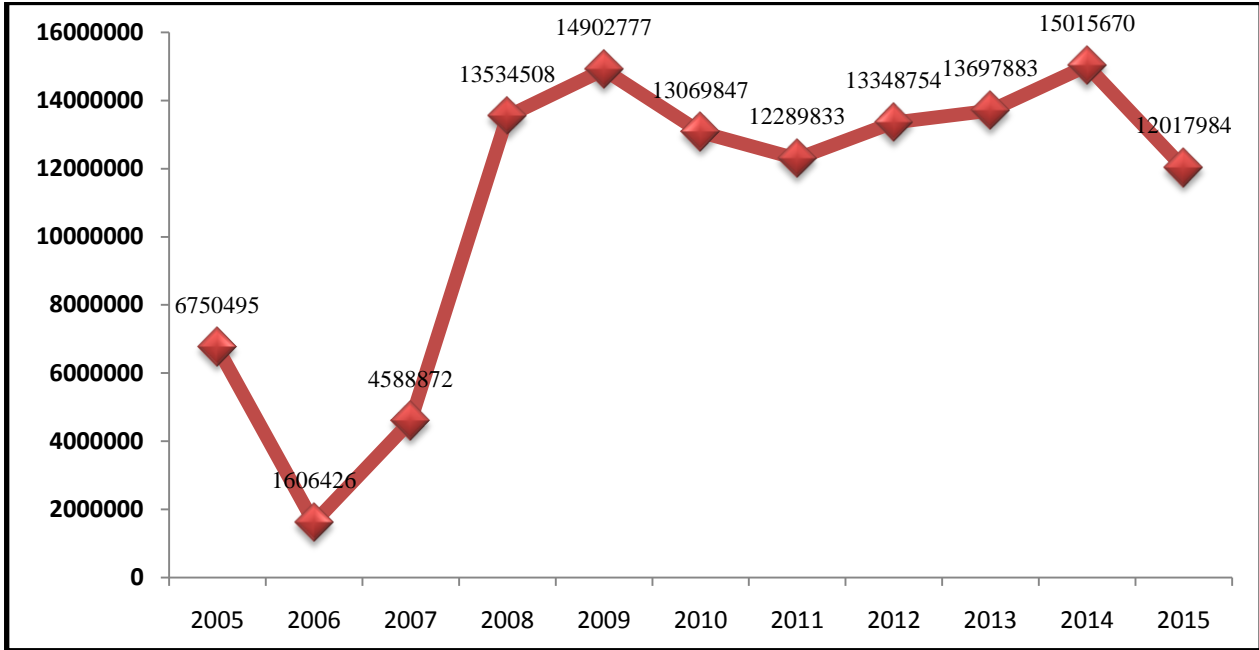
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

3. حقوق المساهمين: من خلال الشكل يتضح لنا أن حقوق المساهمين شهدت ارتفاعاً منذ سنة 2005، حيث بلغت 13.469.294 مليار ريال سعودي، حتى سنة 2015، حيث بلغت قيمة 46.639.054 مليار ريال سعودي، حيث عرفت نسبة النمو تقارباً مستمراً بين سنوات الدراسة وكانت أعلى نسبة سنة 2006، وبفضل الاستراتيجيات المنتهجة من قبل المصرف عرفت حقوق المساهمين تنامياً مستمراً في حجمها لتبلغ أكبر قيمة لها في نهاية 2015 بمبلغ قدر بـ 46.639.054 مليار ريال سعودي.

4. الودائع: بالنسبة للودائع فهي الأخرى عرفت نمواً متزايداً طوال السنوات، حيث بلغت سنة 2005، قيمة 70.112.192 مليار ريال سعودي، حيث عرفت تساوي نسبة النمو لسنة 2007 وسنة 2012، أما باقي السنوات فكانت نسب النمو تقريباً متساوية، وبلغت قيمة الودائع سنة 2015، قيمة 252.403.938 مليار ريال سعودي.

5. الربحية: يعتمد مصرف الراجحي بشكل كبير على الإيرادات من الإقراض والتمويل للشركات والأفراد، لقد حقق البنك السعودي أرباحاً بقيمة 5.633.327 مليار ريال سعودي سنة 2005، لتعرف انخفاضاً سنة 2007، ثم تعود للزيادة سنة 2008 حيث بلغت قيمة 6.767.228 مليار ريال سعودي، بنسبة نمو بلغت 3.71% مقارنة بنسبة السنة التي قبلها ويرجع نمو هاته الأرباح إلى تزايد نشاطات المصرف وتوسع أعماله خارج المملكة، ويعتبر نمو الأرباح من 2010 إلى 2015 ضعيفاً وذلك بسبب أن نمو حجم البنك ونمو حجم الإقراض عند البنوك التقليدية كان يقابلهما انخفاض مستمر في عوائد الربح بسبب انخفاض سعر الفائدة وبالتالي فإن الانخفاض في الأرباح كان بسبب المنافسة التي تمارسها البنوك التقليدية لنظيرتها الإسلامية. واستمر مصرف في تحقيق نسب متزايدة من الأرباح سنة 2012 بنسبة نمو 16% مقارنة بسنة 2011، حيث بلغت قيمة 7.884.706 مليار ريال سعودي وهذا راجع لتطور الخدمات البنكية التي يقدمها البنك، هذا وقد شهدت المرابحة انخفاضاً في سنتي 2013 و 2014 بسبب تأثرها بالأزمة الاقتصادية سنة 2014، لتعود للزيادة سنة 2015.

الشكل رقم (11): تطور التمويل بالمرابحة في بنك الراجحي السعودي (الوحدة: مليار ريال سعودي) .



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات جدول تطور المرابحة ملحق(01).

من خلال المخطط أعلاه يظهر أن مصرف الراجحي السعودي الإسلامي شهد تطور التمويل بالمرابحة وهذا عبر مراحل، حيث بلغ إجمالي التمويل بالمرابحة قيمة 675.049.5 مليار ريال سعودي ما يعادل نسبة 8.16%، وشهدت انخفاض حاد بقيمة 514.406.9 مليار ريال سعودي بنسبة 1.74% من إجمالي التمويلات في سنة 2006، ويشمل هذا التراجع جميع صيغ التمويل التي يتعامل بها المصرف من استصناع وبيع التقسيط بسبب نمو الخدمات المصرفية والتي جعلت المصرف يخصص تمويلات أكبر لها، لتشهد تطوراً متزايداً خلال السنوات الثلاث المتتالية من 2007 إلى 2009، حيث ارتفعت نسبة النمو سنة 2008 إلى 5.09%، ورغم انخفاض في قيمة التمويل بالمرابحة في سنتي 2010 و2011 إلا أن نسبة التمويل بالمرابحة ارتفعت إلى 10.56%، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع إجمالي تمويلات المصرف سنة 2011، إلى قيمة 143.951.251 مليار ريال سعودي. شهدت سنة 2012 ارتفاعاً في نسبة النمو بلغت 67.16% مقارنة بالسنة التي قبلها، ويعود هذا الارتفاع إلى تخلي البنك عن التمويل بصيغة الاستصناع بسبب تراجع عائداتها، واستمر هذا التزايد حتى سنة 2014، حيث بلغ قيمة التمويل بالمرابحة 15.015.670 مليار ريال سعودي، أما في سنة 2015 انخفض التمويل بالمرابحة بقيمة 2.997.686 مليار ريال سعودي وهذا الانخفاض يرجع إلى تأثير البنك بسبب الأزمة المالية 2014.

من منطلق تحليل تطور المرابحة لبنك الراجحي السعودي يتبين أن تطور التمويل بالمرابحة شهد تذبذباً في النمو من سنة للأخرى حيث بلغ أعلى نسبة من قيمة التمويلات قدرها 75.51%، ثم تراجعت هذه النسبة سنة 2015 لتصل نسبة 5.65% من إجمالي التمويلات ويعلل سبب تخلي البنك عن التمويل بهاته الصيغة بشكل كبير إلى تراجع أرباحها مقارنة بعوائد الصيغ التمويلية الأخرى.

المطلب الثاني: دراسة واقع التمويل بالمرابحة في بنك قطر الإسلامي.

في هذا المطلب سنتطرق إلى دراسة بنك قطر الإسلامي وتطور المرابحة فيه خلال الفترة 2005-2015.

**الفرع الأول: نبذة تعريفية حول بنك قطر الإسلامي.**

تأسس مصرف قطر في عام 1982 كأول مؤسسة مالية إسلامية في قطر، وتخضع جميع منتجاته وعملياته المصرفية للإشراف هيئة الرقابية الشرعية بما يضمن الالتزام الدقيق بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطة المصرف وعملياته، حيث ينشط في خمس من الدول في مجال القطاع المالي للخدمات المصرفية الإسلامية مقدمة للأفراد والشركات تتكون سلة منتجاته من المرابحة، المساومة، الإجارة، الاستصناع، المضاربة، منتجات الاستثمار والودائع.

يعتبر أكبر مؤسسة مالية إسلامية في قطر يستحوذ على نسبة 41% من سوق الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة 11% من إجمالي السوق المصرفية (الإسلامية والتقليدية)، ويعد المصرف أيضا واحد من أكبر المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويتطلع إلى أن يكون في صدارة قيادة الصيرفة الإسلامية عالميا، لدى المصرف قاعدة عملاء تتجاوز 270.000 عامل بالإضافة لما يزيد عن 11.000 شركة بلغ رأسماله 2.36 مليار ريال قطري في نهاية 2015 وبلغت موجوداته 127 مليار ريال، يقدم المصرف خدماته في السوق القطرية من خلال 31 فرع، تضم 14 فرع خاص للسيدات ويعزز ذلك شبكة للصرف الآلي تضم أكثر من 170 جهاز توفر السحب النقدي والإيداع .

يتبنى المصرف إستراتيجية نمو تهدف لتعزيز مكانته ودوره كمصرف إسلامي رائد يتمتع بعلاقات قوية مع عملائه، وشراكات مهمة مع المجتمعات المحلية. وتتماشى الإستراتيجية التي يتبناها المصرف بشكل وثيق مع رؤية قطر الوطنية 2030، ومع التزام الحكومة في الاستثمار في البنية التحتية للبلاد وتنويع الاقتصاد وتطوير قطاع خاص قوي، وتمتلك مجموعة المصرف حصصا في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر، ومنها مصرف \*كيو انفس\* وهو مؤسسة مصرفية استثمارية، وشركة بيمه المختصة في تقديم برامج التكافل التأميني، وشركة الجزيرة للتمويل. تتواجد مجموعة المصرف في عدد من الأسواق العالمية الرئيسية من خلال المؤسسة المالية في المملكة المتحدة، كما يمتلك المصرف حضورا في لبنان من خلال بيت التمويل العربي، وفي ماليزيا من خلال بنك التمويل الآسيوي إضافة إلى فرع في السودان.<sup>1</sup>

**الفرع الثاني: تقييم أداء بنك قطر الإسلامي.**

سنتناول تطور أهم المؤشرات المالية لبنك قطر الإسلامي.

1. **الأصول:** عرفت أصول بنك قطر الإسلامي تطورا كبيرا من سنة 2005 إلى سنة 2015، بنسب نمو متفاوتة، حيث بلغت قيمة 33.543.158 ألف ريال قطري وقد سجلت نسبة نمو عالية سنة 2008 بلغت

<sup>1</sup>. تقارير بنك قطر الإسلامي سنة 2005.

57% مقارنة بسنة 2007، لتتخفص نسبة النمو سنة 2009 إلى 12% متأثرة بالأزمة المالية التي حدثت من النشاط الاقتصادي العالمي، وقد عرفت نسبة النمو سنة 2010 ارتفاعا بلغت 32% بارتفاع بقيمة 12 ألف ريال قطري، وقد استمر هذا التزايد حتى سنة 2015، بلغ إجمالي الأصول قيمة 127.030.504 ألف ريال قطري وترجع هذه الزيادة إلى توسع البنك في الساحة المصرفية بتقديم العديد من الخدمات المالية، وزيادة توجه البنك لتمويل الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية.

**2. التمويل:** أما بالنسبة للتمويلات فقد شهدت نموا كبيرا من سنة 2005 حيث قدرت بـ 5.972.902 ألف ريال سعودي إلى غاية 2011 إذ أن النمو شهد فيها ارتفاعا ضئيلا بسبب أزمة الديون السيادية وبالتالي قدر حجم التمويل في نهاية السنة 29.595.870 ألف ريال قطري إلا أنه في العام الموالي عاد على الارتفاع وأستمر على ذلك حتى نهاية عام 2015، حيث قدرت قيمة التمويل فيه بـ 87.221.910 ألف ريال قطري.

**3. حقوق المساهمين:** عرفت المبالغ الإجمالية لحقوق المساهمين ارتفاعا معتبرا منذ سنة 2005، حيث قدرت في نهاية السنة بـ 2.095.786 ألف ريال قطري، وفي السنوات الموالية شهدت النمو بوتيرة متزايدة بلغت قيمة 7.142.892 ألف ريال قطري نهاية عام 2008 وواصلت في الارتفاع بشكل شبه ثابت في الأعوام التي تليها بسبب انعكاسات أزمة الرهن العقاري لتصل قيمتها الإجمالية 9.051.648 ألف ريال قطري نهاية عام 2010 بزيادة بلغت 46.545 ألف ريال قطري مقارنة بعالم الذي سبقه، وواصل بنفس مستوى النمو الضعيف في العام الذي يليه بسبب أزمة الديون السيادية عام 2011 إذ أن إجمالي حقوق المساهمين بلغ 11.473.875 ألف ريال قطري نهاية عام 2012، ليرجع النمو بعد ذلك للارتفاع في السنوات الأخيرة حيث بلغت القيمة الإجمالية لحقوق المساهمين 13.376.441 ألف ريال قطري نهاية عام 2015.

**الجدول رقم (6): تطور أداء بنك قطر الإسلامي (الوحدة: ألف ريال قطري).**

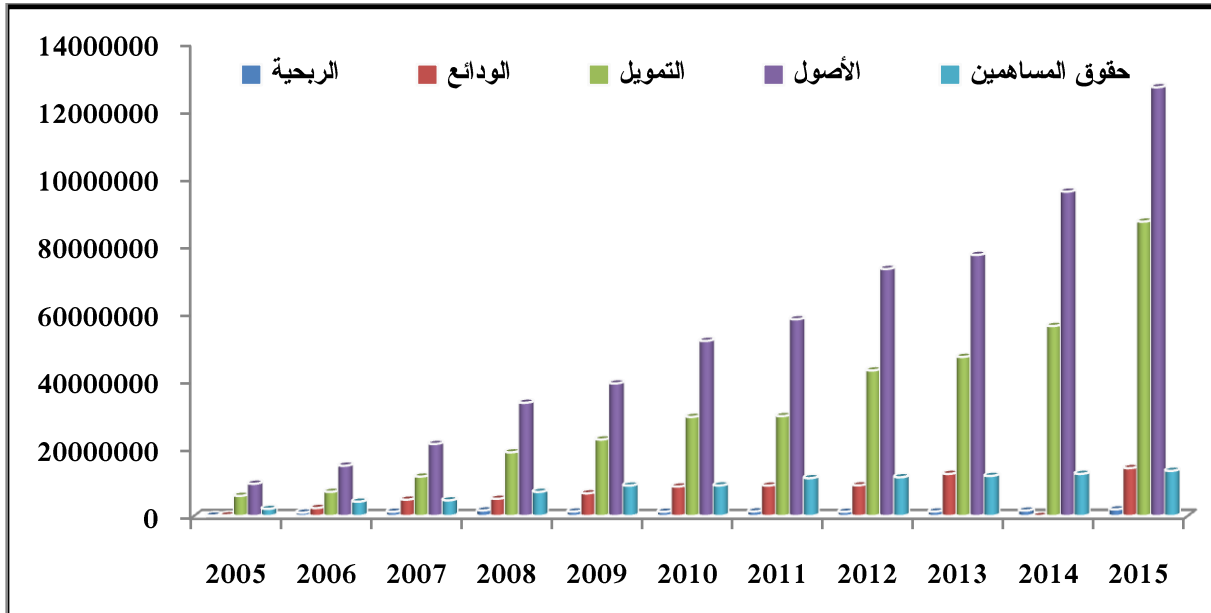
السنوات	الربحية	الودائع	التمويل	الأصول	حقوق المساهمين
2005	131.327	212.422	5.972.902	9.551.556	2.095.786
2006	1.003.039	2.363.719	7.156.007	14.888.516	4.245.538
2007	1.255.404	4.834.352	11.679.082	21.335.768	4.628.960
2008	1.642.541	5.097.251	18.865.895	33.543.158	7.142.892
2009	1.322.106	6.718.703	22.663.482	39.272.700	9.005.103
2010	1.262.179	8.730.535	29.351.773	51.877.182	9.051.648
2011	1.365.149	9.006.462	29.595.870	58.286.144	11.202.419
2012	1.241.445	9.081.880	43.137.334	73.192.062	11.473.875
2013	1.335.400	12.469.798	47.139.466	77.354.244	11.859.714
2014	1.601.432	15.124.873	56.287.095	96.106.464	12.477.998
2015	1.954.324	14.193.927	87.221.910	127.030.504	13.376.441

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك قطر الإسلامي من 2005-2015.

4. **الودائع:** عرفت الودائع أيضا نموا بنسب متباطئة تقريبا منذ سنة 2005، حيث بلغ إجمالي الودائع 212.422 ألف ريال قطري في نهاية السنة، وواصلت النمو ببطء حتى نهاية 2014 شهدت انتعاشا معتبرا ليصل إجمالي الودائع في نهاية العام 15.124.873 ألف ريال قطري، إلا أنها عادت للانخفاض في العام الذي تلاه بقيمة 930.946 ألف ريال قطري، وبمبلغ إجمالي 14.193.927 ألف ريال قطري نهاية عام 2015 مقارنة بعام 2014 وذلك راجع لانعكاسات أزمة انخفاض أسعار البترول.

5. **الربحية:** عرفت الأرباح تذبذبا في النمو، حيث شهد نمو مستمرا من سنة 2005 إلى سنة 2008، لينخفض في سنة 2009 بنسبة 19.5% مقارنة بسنة 2008 وذلك بسبب انعكاسات أزمة الرهن العقاري، ليستمر في الارتفاع ابتداء منها حتى سنة 2015 حيث وصل قيمة 1.954.324 ألف ريال قطري.

الشكل رقم (12): تطور أداء بنك قطر الإسلامي(الوحدة: ألف ريال قطري).

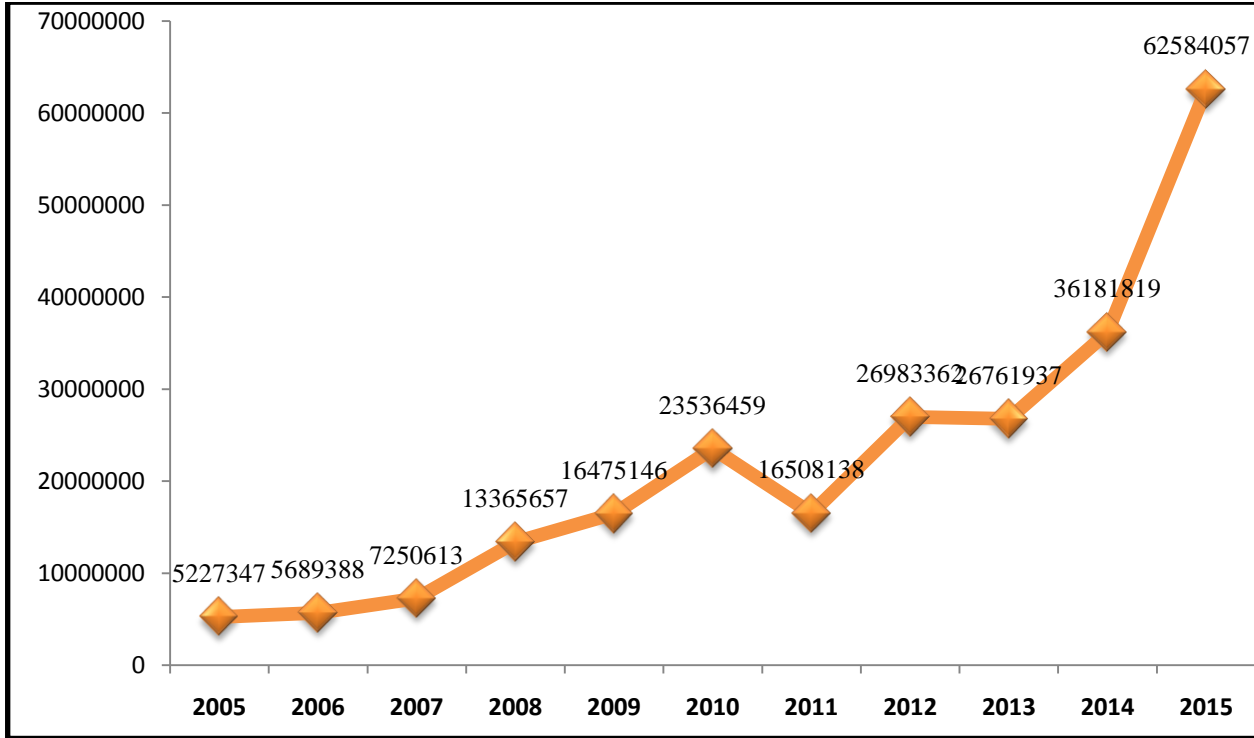


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

### الفرع الثالث: تطور التمويل بالمرابحة في بنك قطر الإسلامي

من خلال المنحنى يتضح لنا: أن التمويل بالمرابحة شهد ارتفاعا ملحوظا من سنة 2005 حتى سنة 2009، حيث بلغ إجمالي التمويل بالمرابحة سنة 2005 قيمة 6.750.495 ألف ريال قطري ما يعادل نسبة 75.68% من إجمالي التمويلات، وتعتبر النسبة الأكبر مقارنة بباقي صيغ التمويل الأخرى مثل المشاركة الاستصناع، وقد بلغت نسبة النمو سنة 2010، ما يعادل 5.8%، لكن في سنة 2011 انخفض التمويل بالمرابحة بقيمة 7.028.321 ألف ريال قطري عن السنة التي قبلها، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع نسبة النمو في إجمالي التمويلات حيث في نفس السنة تخلى البنك عن صيغة التمويل بالمشاركة وانخفضت أيضا قيم التمويلات الأخرى مثل المضاربة والإجارة، في سنة 2012 ارتفع مبلغ التمويل بالمرابحة بقيمة 10.475.224 ألف ريال قطري بنسبة 55.43% من إجمالي التمويلات، أما في سنة 2013 سجلت صيغ تمويل بنك قطر كلها انخفاضا بسبب تخصيص البنك نسبة أكبر من إجمالي تمويلاته لتنمية خدماته المصرفية.

الشكل (13): تطور المرابحة لبنك قطر الإسلامي (الوحدة: ألف ريال قطري).



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجدول تطور المرابحة الملحق (01) .

في سنة 2014 ارتفع مبلغ التمويل بالمرابحة بقيمة 9.419.882 ألف ريال قطري بنسبة نمو 3.73% حيث استمر في الارتفاع حتى آخر سنة الدراسة بقيمة مضاعفة بلغت 26.402.238 ألف ريال قطري بنسبة 63.59% من إجمالي التمويلات وتعتبر هذه النسبة الأكبر ما يفسر اعتماد البنك على التمويل بهاته الصيغة نظرا لقلّة مخاطرها وارتفاع عائداتها والتي بلغت حوالي 70% من إجمالي العائدات وذلك ما يفسر الارتفاع في حجم التمويل بالمرابحة في عام 2015 .



## خلاصة الفصل

تبين لنا من خلال نتائج الدراسة التي قمنا بها على مجموعة من البنوك الإسلامية والمتكونة من ستة بنوك، أن أداء تلك البنوك كان متبايناً بين الجيد والحسن ولقد تصدر كل من البنكين بيت التمويل الكويتي والراجحي السعودي مقدمة البنوك الجيدة الأداء، حيث بلغ إجمالي التمويل فيها ملايين الدينارات وذلك باستخدام صيغ تمويل متنوعة شملت الاستصناع والإجارة والمضاربة والمشاركة لتصدر المرابحة قائمة تلك الصيغ ويكون لها الحظ الأوفر في إجمالي التمويل حيث بلغت أكبر نسبة تمويل بالمرابحة في بيت التمويل الكويتي 98%، أما في بنك الراجحي السعودي فبلغت أعلى نسبة تمويل بالمرابحة فيه 75.51%، ثم تأتي المجموعة الثانية والتي تمتاز بالأدائها الحسن إذا ما قارناها بالمجموعة الأولى، إذ أن إجمالي التمويلات فيها قدر بالآلاف فقط وذلك فيما يخص البنك القطري الإسلامي ومصرف الإمارات الإسلامي وبنك الشارقة الإسلامي، وعرفت هي أيضاً تنوعاً في صيغ التمويل من مشاركة ومضاربة واستصناع وإجارة و أنفرد التمويل بالمرابحة بنسبة التمويل الأكبر بينهم حيث بلغت أعلى نسب تمويل لها في البنوك 75% و 71% و 98% بالترتيب حسب كل بنك، أما بنك بوبيان الكويتي فيعتبر أفضل بنك في المجموعة الثانية من حيث نسب التمويل بالمرابحة حيث بلغت النسبة الأعلى 100% وهذا راجع إلى أن البنك إعتد على التمويل بالمرابحة فقط وقدر مجموع تمويلاته بالمليون درهم.

وبذلك يتضح لنا أن للتمويل بالمرابحة أهمية بالغة لكل من البنوك عينة الدراسة بسبب ما يحققه من عائد وانخفاض نسب المخاطرة فيه وهذا ما يعكس ارتفاع نسب التمويل بالمرابحة في جميع البنوك عينة الدراسة.



## خاتمة:

يعد بيع المرابحة من أنواع البيوع المشروعة وأحد القنوات التمويلية بالمصارف الإسلامية، وهو نوع من البيوع الجائزة شرعا، ويتم تطبيق بيع المرابحة في المصارف الإسلامية تحت بيع المرابحة للأمر بالشراء، وصورة هذه المعاملة أن يتقدم العميل إلى المصرف طالبا منه شراء السلعة مرابحة على أن يدعم هذا الطلب بالمستندات اللازمة، وبيع المرابحة يتضمن وعد بالشراء والالتزام الذي جرى حوله اختلاف الفقهاء، وفرت هذه الصيغة للمصارف الإسلامية وسيلة تمويلية تمكنها من الوقوف في مقابل البنوك التقليدية لتحقيق الأرباح، وقد لبث هاته الصيغة طلبات الزبائن الذين لا يرغبون في الدخول مع المصارف في المشاركة في مشروع استثماري، وتمثل الشفافية التامة قبل الدخول في مشروع استثماري. وتعتبر البنوك الإسلامية تلك المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها، وفق الشريعة الإسلامية بما يخدم التكامل الاجتماعي وتحقيق العدالة ووضع المال في المسار الإسلامي، وذلك باجتناب التعامل بالفائدة جميع المعاملات المحرمة، وتهدف البنوك الإسلامية من خلال نشاطها إلى تحقيق أهداف داخلية وأخرى خارجية.

إن البنوك الإسلامية تقوم على نشاط أساسي وهو تقديم التمويل الإسلامي، والذي يعني تقديم المال أو اقرضه، وهو ينصرف إلى إمداد الأفراد أو المؤسسات بالأموال اللازمة لتلبية حاجاتهم وبما يحقق الربحية لجهة التمويل، والتمويل الإسلامي تحكمه ضوابط عديدة من أهمها ضوابط عقائدية، وضوابط منع الربا وضابط الغنم بالغرم والخراج بالضمان، وهو يختلف عن التمويل التقليدي في وسائل التمويل و أساليبه، إذ أنه يقوم بتقديم التمويل بواسطة مجموعة من الصيغ التمويلية، سواء المبنية على المشاركة في الأهداف والخسائر كالمشاركة والمضاربة والمزارعة والمساقاة، أو تلك المبنية على البر والإحسان مثل القرض الحسن ونظام الزكاة، بالإضافة إلى صيغ قائمة على المدابنات كالسلم والاستصناع و المرابحة. من خلال الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

## أولا: نتائج الدراسة النظرية

1. يقصد بالبنوك، أو بيوت التمويل الإسلامية، تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية ولها خاصية مهمة وهي اجتناب كل التعاملات المحرمة.
2. تهدف البنوك الإسلامية إلى تحقيق جملة من الأهداف مثل جذب رؤوس الأموال، واستثمارها وفق المنهج الإسلامي، وتحقيق النمو، بالإضافة إلى سعيها لابتكار أدوات تمويل جديدة.
3. تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية فهي تمنح الملكية للعميل، كما أنها تتجنب الوقوع في الغرر والتعامل بالفائدة.
4. تقوم البنوك الإسلامية على مجموعة من الضوابط من أبرزها ضابط القائدة الفقهية الغنم بالغرم والخراج بالضمان وضوابط أخرى عقائدية.

5. تقوم البنوك الإسلامية بتقديم مجموعة من الصيغ التمويلية تتمثل في: صيغ تمويل قائمة على الأرباح والخسائر وصيغ تمويل قائمة على المداينات و صيغ تمويل قائمة على البر والإحسان.
6. تعتبر المرابحة أحد بيوع الأمانة وتعني بيع السلعة بثمن الشراء مع زيادة ربح معلوم.
7. تعتمد البنوك على النوع الثاني من المرابحة بشكل كبير وهو المرابحة للأمر بالشراء.
8. تمر المرابحة بمجموعة من الخطوات تبدأ بتقديم الطلب وتنتهي بتنفيذ الوعد بالشراء.
10. تتبع البنوك الإسلامية طرق إستراتيجية لتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها عن التمويل بالمرابحة ، فتقوم بوضع أدوات وتبني شروط لمواجهة المخاطر المتوقعة.

#### ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

1. تأخذ المرابحة نسبة كبيرة من حجم الاستثمار في بيت التمويل الكويتي تصل حتى 98%.
2. في حين يعتمد بنك بوبيان بشكل كلي على الاستثمار في مجال المرابحة بنسبة 100%.
3. تحتل المرابحة نسبة متوسطة في مصرف الإمارات الإسلامي في السنوات الأولى حتى غاية 2013، حيث عرفت ارتفاعا في نسبة النمو لتصل إلى 61%.
4. تمثل المرابحة نسبة النمو الأكبر في بنك الشارقة الإسلامي بنسبة 95% مقارنة بالصيغ الأخرى، وذلك نظرا لكبر حجم التمويل في البنك.
5. تمثل المرابحة الجانب الأكبر من الاستثمارات خاصة لبنوك الدراسة التي تشمل مصرف الراجحي السعودي الإسلامي الذي يعد أكبر بنك إسلامي في السعودية الذي عرف نموا كبيرا في مجموع تمويلاته والتي بلغت أكبر قيمة لها سنة 2012 بنسبة تفوق 70% من حجم الاستثمارات.
6. عرف بنك قطر هو الآخر نسبة أكبر للاستثمار في مجال المرابحة ما يقارب قيمة 75% سنة 2005، ولكنه كان أكثر البنوك تأثرا بالأزمات الاقتصادية العالمية، الأمر الذي سبب في حدوث تذبذبات في نسب التمويل .

#### ثالثا: التوصيات والاقتراحات

يمكننا تقديم التوصيات التالية:

1. ينبغي إعادة النظر في أهداف البنوك الإسلامية بحيث يحدد على أساسها نوع الاستثمار الخاص.
2. من صالح المصارف الإسلامية الاعتماد على المرابحة بنسبة كبيرة لأنها أقل مخاطرة وأكثر ربحية.
3. رغم كثرة الدراسات حول صيغة المرابحة إلا أنه لا يمكن تحديد معالمها نظرا للتحويلات العالمية المرتبطة بالمصرف الإسلامي داخليا وخارجيا.
4. يعد عملية تبني نظام مصرفي إسلامي أمر ضروري، ولذلك كان لزاما على دول العالم السعي إلى إيجاد بنوك إسلامية عالمية، تقوم مقام البنوك التقليدية خصوصا في الدول الإسلامية.

### آفاق موضوع البحث:

بما أن هذا الموضوع واسع وعميق نفترح على الباحثين تنظيم ملتقيات علمية حول آلية التمويل بالصيغ الإسلامية خاصة المراجعة.

والإجابة على التساؤل الذي قد يكون موضوع بحث ودراسة في المستقبل: هل ستحتل المراجعة النسبة الأكبر من حجم الاستثمارات مستقبلا أم أن المصارف الإسلامية ستتخلى عن التمويل بهذه الصيغة؟



قائمة

المصادر المراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

**1: المصادر**

1- القرآن الكريم

2- السنة النبوية

3- ابن نجيم، الأشياء والنظائر.

4- المدخل الفقهي العام، ج 1.

5- حاشية ابن عابدين، ج 2.

6- نيل المآرب شرح دليل الطالب (1/344).

7- عبد الرحمن الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة.

8- يحيى بن شرف النووي، روضة الطالبين، ج 3، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر، قطر.

9- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، حديث رقم: 2431، كتاب صدقات ، باب القرض.

10- أحمد الشرباصي، المعجم الإقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1981.

**II: الكتب**

11- أشرف محمد دوايه، التمويل المصرفي الإسلامي، دار السلام، مصر، 2010.

أشرف محمد دوايه، صناديق الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام، مصر، 2004.

12- بدران أبو العينين بدران، أصول الفقه الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

حامد بن حسن بن محمد، عقود التمويل المستجدة في المصارف الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2011.

13- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل ، الأردن، 2010.

شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2012.

14- حنكة حولة (بيع المراجعة للأمر بالشراء ودوره في زيادة ربحية المصارف الإسلامية) مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمدة

لخضر، الوادي، 2014-2015.

15- طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، ورقة مناسبات 5، البنك الاسلامي

للتنمية، السعودية، 2003.

16- عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

17- عبد الرحمان النجدي، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية، 2010.

18- عبد الرزاق الهيبي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، الأردن، 1998.

19- عبد الرزاق رحيم، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان الاردن، 1998.

20- عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، 1401هـ.

21- علاء الدين بن مسعود الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، 1394هـ.

22- عمر عبد الله كامل، القواعد الفقهية الكبرى واثرها في المعاملات المالية.

23- محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية النشأة التمويل التطور، المكتبة العصرية، مصر، 2009.

24- محمد محمود المكاوي، التمويل بالمراجعة في البنوك الإسلامية، دار الفكر والقانون، مصر، 2015.

25- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية احكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة، الأردن، 2012.

- 26- محمد صلاح الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية، دار الوفاء، مصر، 1990.
- محمود حمودة ومصطفى حسين، أضواء على المعاملات المالية في الإسلام، مؤسسة الوراق، الأردن، 1999.
- 27- محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية، دار المسيرة، الأردن، 2009.
- 28- محمود حسين، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، واقل، الأردن، 2001.
- 29- محمود عبد الكريم وأحمد الرشيد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، 2008.
- 30- مصطفى طایل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة، الأردن، 2012.
- 31- مصطفى طایل، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مطابع غاشي، مصر، 1999.
- 32- مسدور فارس، التمويل الإسلامي، دار هومة، الجزائر، 2007.
- 33- نادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2004.
- 34- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، دار النفائس، الأردن، 2013.
- 35- هوبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دار الفكر، دمشق، 2002.
- ثانياً: المذكرات
- 36- أمارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حلب سوريا، 2010.
- 37- الياس عبد الله أبو الهيجاء، تطور آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك الأردن، 1998.
- 38- بن شيخ راضية، التمويل الاستثماري في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
- 39- ركيبي كريمة، غماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة بنك البركة الجزائرية وكالة تيزو وزو، مذكرة ماستر، تخصص مالية وبنوك، العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي أو الحاج، 2013-2014.
- 40- كنار بهية، معايير تمويل المشاريع في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
- 41- مسلف عبلة، الدور الاقتصادي للمشاركة المصرفية - دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.
- 42- محمد عبد الرؤوف حمزة، البيع في الفقه الإسلامي، بحث تمهيدي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة سانت كليمنتس، الشارقة للاستشارات الأكاديمية والجامعية، قسم الاقتصاد الإسلامي، 2006/2007.
- 43- محمد محمود حسن، العقود الشرعية المالية في المعاملات المالية المعاصرة، جامعة الكويت، 1997.
- 44- محمد عبد الله علي طلاحفة، التطبيقات المعاصرة للشروط المقترنة بالعقود المالية، مذكرة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، 2004.
- 45- محمود فهد العموري، الوعد الملزم في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الاردن، 2004.
- 46- موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سكيكدة، 2013.



- 47- موسى عمر مبارك أبو محمد، مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بارز، اطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن، 2008.
- 48- ميلود بن مسعودة، معايير التمويل والإستثمار في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.
- 49- عبد الحميد زايد وعبد الوهاب شطبية، آليات توظيف الأموال في البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، 2013/2012.
- 50- عبد الرحمان عبد القادر، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2009-2010.
- 51- عبد الرحمان عبد القادر، فعالية نظام التمويل الإسلامي في مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.
- 52- عبد المؤمن خلوي، مشكلة السيولة قصيرة الأجل في البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.
- 53- عبد العزيز خالد، مشكلة الفوائد والبنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسنطينة، الجزائر، 2011.
- 54- شهبون لمياء، معايير تقييم الأداء المصرفي في الجزائر، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007.
- 55- هيفاء شفيق سليمان الدويكات، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، رسالة لنيل درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية، الاردن، 2003.
- 56- كمال توفيق محمد الخطاب، مجلد بحوث ودراسات (القبض والإلزام بالوعد في عقد المراجعة للآمر بالشراء في الفقه الإسلامي) مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، 2000.
- ثالثا: النشرات
- 57- إضاءات مالية مصرفية، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، العدد 03، الكويت، فبراير- مارس 2010.
- 58- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 1، البحرين، 2008.
- رابعا: المنتقيات
- 59- المكشافي طه الكباشي (بيع المراجعة والتقسيم ودورها في المعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي) بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة للمجلس الاقتصادي والبحوث -سودان- 2008.
- 60- مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول «الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية»، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20-21 أكتوبر 2009.
- خامسا: المواقع الإلكترونية
- 61- جعفر بن عبد الرحمان قصاب ( بيع المراجعة للآمر بالشراء -دراسة فقهية-) ورقة بحثية إلكترونية -1432 هجري.
- 62- عطية فياض، التطبيقات المصرفية لبيع المراجعة في ضوء الفقه الإسلامي، دون تاريخ النشر، ورقة بحثية إلكترونية، <http://www.mostashar.com>
- 63- محمد العربي الشايشي ( صيغ التمويل الإسلامي، ضوابط ومحايض، عقد المراجعة نموذجاً) ورقة بحثية إلكترونية.

64-di Mauro, Filippo ,and Caristi , Pierluigi and Di Maria , Angela and Ho , Lauren and Kaur Grewal , Baljeet and Masciantoion , Sergio and Ongena , Steven and Zaheer Sajjad , Islamic Finance in Erope(April 15, 2013).ECB Occasional Paper No. 146. P.12. Available at SSRN/ [https:// ssrn .com/ abstract=2251204](https://ssrn.com/abstract=2251204) .

سادسا: تقرير البنوك

- 65-التقارير السنوية لبنك بيت التمويل الكويتي للسنوات من 2005 إلى 2015  
66-التقارير السنوية لبنك بوبيان للسنوات من 2005 إلى 2015  
67-التقارير السنوية لبنك الإمارات الإسلامي للسنوات من 2005 إلى 2015  
68-التقارير السنوية لبنك الشارقة الإسلامية للسنوات من 2005 إلى 2015  
69-التقارير السنوية لبنك الراجحي السعودي الإسلامي للسنوات من 2005 إلى 2015  
70-التقارير السنوية لبك قطر الإسلامي للسنوات من 2005 إلى 2015

سابعا: الكتب باللغة الأجنبية

71-Mumtaz Hussain, Asghar Shahmoradi and Rima Turk, IMF Working Paper Africa, European, and Middle East and Central Asia Deparyment authorized for distrbution by Zeine Zeidane, An Overview of Islamic Finance, International Monetary Fund((IMF)), June 2015, p.8.



## الملحق رقم 01

السنوات	مراجعة بوبيان الكويتي (مليون دينار كويتي)	مراجعة بيت التمويل الكويتي (مليار دينار كويتي)	مراجعة الإمارات (ألف درهم إمارتي)	مراجعة الراجحي سعودي (مليار ريال سعودي)	مراجعة قطر (ألف ريال قطري)	مراجعة الشارقة (مليار درهم إماراتي)
2005	58.192	2.021.794	1.696.681	6.750.495	5.227.347	661.615
2006	115.698	2.690.437	3.443.411	1.606.426	5.689.388	928.683
2007	197.703	3.768.994	4.806.456	4.588.872	7.250.613	1.669.695
2008	475.431	4.295.408	6.576.739	13.534.508	13.365.657	3.659.347
2009	576.558	5.229.495	5.170.553	14.902.777	16.475.146	2.592.766
2010	824.567	5.846.964	4.852.377	13.069.847	23.536.459	2.056.968
2011	1.030.084	6.218.217	5.117.074	12.289.833	16.508.138	2.231.253
2012	1.270.014	6.944.643	9.705.333	13.348.754	26.983.362	2.636.520
2013	1.478.701	6.773.250	13.858.119	13.697.883	26.761.937	4.029.457
2014	1.805.115	7.585.941	19.035.747	15.015.670	36.181.819	5.625.531
2015	2.171.794	7.846.032	24.469.111	12.017.984	62.584.057	5.992.294

## الملحق رقم 02

ألف ريال قطري

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

٢٠١٤	٢٠١٥	إيضاحات	
٢,٤٤٤,٢٦٧	٣,٢٠١,٢٥٨	٢٧	صافي إيرادات أنشطة التمويل
٦٤٨,٨١٢	٦٩١,٢٦١	٢٨	صافي إيرادات أنشطة الاستثمار
٣,٠٩٣,٧٧٩	٣,٨٩٢,٥١٩		<b>إجمالي صافي إيرادات أنشطة التمويل والاستثمار</b>
٤٧٩,٩٠٥	٥٨٥,٧٦٠		إيرادات رسوم وعمولات
(٨٧,٩٢٦)	(١٠٧,٧٠٧)		مصروفات رسوم وعمولات
٣٩١,٩٧٩	٤٧٨,٠٥٣	٢٩	<b>صافي إيرادات رسوم وعمولات</b>
٧٢,٥٦٤	٨٢,٤٠١	٣٠	صافي ربح عمليات النقد الأجنبي
٥١,٦٣٦	٣٣,٢٩١	٣١	الحصة من نتائج شركات زميلة
٢٣,٨١٤	٢٢,٠٦٢		إيرادات أخرى
٣,٦٣٣,٧٧٢	٤,٥٠٨,٣٢٦		<b>إجمالي الإيرادات</b>
(٥٣٥,٢٢٤)	(٦٢٠,٦٦٦)	٣١	تكاليف الموظفين
(٧٣,٥٨٨)	(٧٥,٤٢٥)	١٧ و ١٦	إستهلاك وإطفاء
(١٧٣,٥١٩)	(١٦٢,٣٢٢)		حصة حملة الصكوك من الربح
(٣١١,٠٠٠)	(٣٤٧,٩٧٠)	٣٢	مصروفات أخرى
(١,٠٩٣,٤٠١)	(١,٢٠٦,٣٨٣)		<b>إجمالي المصروفات</b>
(١٧١,٤٣٩)	(٢٢٢,٠٠٠)	١٢	صافي خسائر انخفاض في قيمة استثمارات مالية
(٨٩,٩١٣)	(١٠٤,٩٣٦)	١١	صافي خسائر انخفاض في قيمة موجودات تمويل
(٨,٤٩٩)	(٤,٣٣٣)		خسائر انخفاض أخرى
٢,٢٦٩,٨٢٠	٢,٩٧٠,٩٧٤		<b>صافي الربح للسنة من العمليات المستمرة قبل العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق والضريبة</b>
(١,٠٦١,٤٩٢)	(١,٩٧٠,٥٣٠)		العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق قبل حصة البنك كمضارب
٤٩٧,٢٣٠	١,٠١٩,٠١٩		حصة البنك كمضارب
(٥٦٤,٢٦٢)	(٩٥١,٥١١)	٢٣	<b>صافي العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق</b>
١,٩٩٩	٢١,٢٠٨	١٥	العمليات غير المستمرة
١,٧٠٧,٥٥٧	٢,٠٤٠,٦٧١		الربح من شركة تابعة محتفظ بها للبيع
(٣٩,٠٠٨)	(١,٣٣١)	٣٣	<b>صافي الربح للسنة قبل الضريبة</b>
١,٦٦٨,٥٤٩	٢,٠٣٠,٣٤٠		مصروف الضريبة
١,٦٦٨,٥٤٩	٢,٠٣٠,٣٤٠		<b>صافي الربح للسنة</b>
١,٦٦٨,٤٣٢	١,٩٥٤,٣٢٤		صافي ربح السنة العائد إلى:
٦٧,١١٧	٧٦,٠١٦	٢٦	حقوق المساهمين في البنك
١,٦٦٨,٥٤٩	٢,٠٣٠,٣٤٠		حقوق غير المسيطر عليها
٦٧٨	٨,٢٧	٣٦	<b>صافي الربح للسنة</b>
٦٧٨	٨,٢٥	٣٦	العائد على السهم
			العائد الأساسي للسهم (ريال قطري للسهم)
			العائد المخفف للسهم (ريال قطري للسهم)

# ملحق رقم 03

مصرف الإمارات الإسلامية (إبى) شركة مساهمة مغلقة

مصرف الإمارات الإسلامية (إبى) شركة مساهمة مغلقة

## بيان الدخل المجمد للمجموعة السنوية المنتهية لدى 31 ديسمبر 2018

2018	2017	إجمالي	
الدريهم	الدريهم		
<b>الدخل</b>			
1,615,336	1,373,108	20	دخل من أنشطة التمويل والاستثمار
171,336	90,371	21	دخل من توفير مائة استثمارية
736,637	190,369	22	دخل من شركة القابضة للمجموعة
376,821	639,166	23	دخل من عمليات وسيور
88,336	211,377	24	دخل آخر
2,758,127	2,304,431		إجمالي الدخل
<b>المصروفات</b>			
(90,639)	(736,110)		مصروفات مبيعات
(736,339)	(371,100)	25	مصروفات عمومية وإلوية
(2,639)	(30,300)		امتلاكات عمال ومعدات
(99,639)	(66,369)		إجمالي المصروفات
1,664,488	1,928,321		مادني الأرباح التشغيلية قبل خصومات الخسائر الغير المتوقعة والخسائر
(99,639)	(66,369)	26	مخصصات الخسائر الغير متوقعة، مادني من التصحيحات
764,849	861,952		مادني الأرباح التشغيلية
(30,166)	(39,827)	27	حصة المتكاملين من الأرباح وتوزيعات حصة المسكوك
734,683	822,125		مادني أرباح السنوية
-0-	-139	28	زيادة المصروفات (إيريس)

تشكل الأرباح المجمدة من 1 إلى 31 من زيادة عن هذه الأرباح المالية المجمدة للمجموعة

## للمجموعة المالية المجمدة المجمدة كليا لدى 31 ديسمبر 2018

2018	2017	إجمالي	
الدريهم	الدريهم		
<b>الموجودات</b>			
3,818,508	8,208,766	8	نقد وأرصدة لدى البنوك الإمارات العربية المتحدة والكويت
936,127	937,316	9	مستحق من بنوك
270,631	2,288,100	10	استثمارات
261,183	36,180,827	11	أرصدة أنشطة التمويل والاستثمار حصة
1,141,940	10,000	12	عقارات استثمارية
99,639	937,319	13	توزيعات المتكاملين
93,639	93,639	14	موجودات أخرى
111,300	173,939	15	عقارات ومعدات
87,819,219	93,639		إجمالي الموجودات
<b>المطلوبات</b>			
3,166,737	3,900,117	16	مطلوبات المتكاملين
1,639,339	300,119	17	مستحق من بنوك
3,739,000	3,739,000	18	أرباح مذكورة لبروفا
99,639	937,319	19	توزيعات المتكاملين
1,000,000	1,000,000	20	أرصدة مذكورة لبروفا أخرى
13,377	33,639		إجمالي ممتلكات المرم
3,658,483	6,070,185		إجمالي المطلوبات
<b>مطلوب الملكية</b>			
3,900,827	3,900,827	21	أرصدة المالكين
2,308,700	33,639	22	مطلوب من المالكين
111,183	270,631	23	مطلوب من المالكين
10,000	(6,127)		مطلوب من المالكين
176,311	7,363		أرباح مذكورة
600,739	600,739		إجمالي مطلوب الملكية المجمدة للمجموعة
87,819,219	93,639		إجمالي المطلوبات ومطلوب الملكية
87,819,219	87,819,219	24	إجمالي الأرباح والمطلوبات المتوقعة

الإيريس الخلفية

إيريس الخلفية

تشكل الأرباح المجمدة من 1 إلى 31 من زيادة عن هذه الأرباح المالية المجمدة للمجموعة

## ملحق رقم 04

### مصرف الشارقة الإسلامي وشركائه التابعة


بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

(العملة: ألف درهم إماراتي)

٢٠١٤	٢٠١٥	إيضاحات	
			<b>الموجودات:</b>
٣,٠٦٧,٠٨٣	٢,٦٠٢,٠٤٥	٦	النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
٣,٢١٤,٨٦٣	٤,٣١٥,٦٩٧	٧	مراibحات دولية وترتيبات الوكالة مع مؤسسات مالية
٥,٤٧١,٧٠١	٥,٧٣٥,٣٣٤	٨	ذمم التمويل المدينة
٩,٠٠٢,٩٥٣	١٠,٦١٣,٨٧٣	٩	ذمم الإجارة المدينة
١,٥٨١,١٦٧	٢,٣٦٤,١٦٠	١٠	استثمارات في أوراق مالية
٤٤٥,٤٩٠	١,٨١١,٧٨٤	١١	الاستثمارات العقارية
١,٤٣٠,٤٦٥	٦٥٢,٩٦٥	١٢	عقارات محتفظ بها بغرض البيع
٨٥١,٥٤٢	٨٤٥,٩٤٧	١٣	موجودات أخرى
٩٤٧,٦٢٤	٩٤٠,٨٨٨	١٤	ممتلكات ومعدات
<b>٢٦,٠١٢,٨٨٨</b>	<b>٢٩,٨٨٢,٦٩٣</b>		<b>إجمالي الموجودات</b>
			<b>المطلوبات:</b>
١٤,٥٩١,٩٦٨	١٦,٩٥٣,٠١٨	١٥	ودائع العملاء
٢,٤٥٥,٦٦٤	٢,٠٤٦,٣٧٢	١٦	المستحق للبنوك
٣,٢٩٨,٧٣٣	٥,١٣٣,٨٦٠	١٧	الصكوك مستحقة الدفع
٩٥٦,٤٥٣	٩٦٦,٦٩٥	١٨	المطلوبات الأخرى
١٢١,٦٧٨	٧٨,٣٤٧		الزكاة المستحقة الدفع
<b>٢١,٤٢٤,٤٩٦</b>	<b>٢٥,١٧٨,٢٩٢</b>		<b>إجمالي المطلوبات</b>
			<b>حقوق المساهمين:</b>
٢,٤٢٥,٥٠٠	٢,٤٢٥,٥٠٠	١٩	رأس المال
١,٣٣٠,٦٢٦	١,٣٣٠,٦٢٦	٢٢	الاحتياطي القانوني
٨٩,٠٠٨	٨٩,٠٠٨	٢٢	الاحتياطي النظامي
(٦٨,٦٩٨)	(٣١,٨٦٧)	٢٢	احتياطي التهمة العادلة
٨١١,٩٥٦	٨٩١,١٣٤		الأرباح المحتجزة
<b>٤,٥٨٨,٣٩٢</b>	<b>٤,٧٠٤,٤٠١</b>		<b>إجمالي حقوق المساهمين</b>
<b>٢٦,٠١٢,٨٨٨</b>	<b>٢٩,٨٨٢,٦٩٣</b>		<b>إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين</b>

تم التصريح بإصدار هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٥، وتم توقيعها بالنيابة عنهم من قبل:

  
محمد أحمد عبدالله  
الرئيس التنفيذي

  
عبد الرحمن محمد ناصر العويس  
رئيس مجلس الإدارة

تُشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.  
إن تقرير منقحي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين ٣ و ٤.

## ملخص الدراسة:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسة مالية مهمتها الأساسية تتمثل في تجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، وذلك بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي و اجتناب التعامل بالفائدة بأي شكل من الأشكال والحرص على أن تكون جميع التعاملات وفق الشرع الإسلامي، كتقديم التمويل للمشاريع الاستثمارية وفق لقاعدة فقهية الغنم بالغرم والخراج بالضمان، ومن بين أساليب التمويل الإسلامي الشهيرة ، صيغ مبنية على المشاركة في الأرباح والخسائر، وصيغ تمويل القائمة على البر والإحسان، و أيضا صيغ قائمة على المدائنت، وفي هذا النوع الأخير ركزنا على صيغة المرابحة التي يعرفها الفقهاء بأنها بيع السلعة بالثمن الذي اشترت به مع زيادة ربح معلوم، والتي تشمل نوعين هما المرابحة العادية والتي تعني تملك البنك لسلعة معينة في حين يأتي العميل لشراؤها مرابحة، والمرابحة للأمر بالشراء التي تمر بخطوات عديدة وتشمل ثلاثة أطراف. وتعتبر هذه الصيغة أكثر استعمالا من طرف البنوك الإسلامية نظرا لقلّة مخاطرها وكثرة فوائدها مقارنة بالصيغ التمويلية الأخرى.

ودرستنا تتمحور حول ستة بنوك إسلامية تعتبر من أكبر البنوك الإسلامية في العالم العربي، حيث قمنا بتقييم الأداء المالي لهذه البنوك بواسطة تحليل مجموعة من المؤشرات تشمل الأصول، الودائع، التمويل وحقوق المساهمين ثم دراسة تطور المرابحة في كل بنك من هذه البنوك وهذا ليتسنى لنا معرفة واقع التمويل بالمرابحة في البنوك الإسلامية، حيث تمثل صيغة المرابحة الصيغة الأكبر من صيغ التمويل الإسلامية الأخرى إذ تمثل أقل نسبة لها 60% من إجمالي التمويل. من إجمالي التمويل، وأعلى نسبة لها 100% في بعض البنوك مثل بنك بوبيان الكويتي.

## Abstract:

The Islamic Banks are considered as financial institutions which collect and use money within the Islamic framework. The target of this mission is to serve the Islamic community and justice in wealth distribution. In this context, the Islamic Banking adopts different mechanisms based entirely on sharing the profits and losses. By this sense, our study stresses on the financial performance in six Islamic banks in the Arab World. The results show that the procedure of Almourabaha represents a higher share of 60% in some banks and 100% in others.